جامِعةُ النجاحِ الوطنية
كليّةُ الدراساتِ العليا

تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار

إعداد
سوسن صالح عبدالله صلاح

إشراف
د. علي عبدالحميد

قُدِّمَت هذهِ الأُطروحَةُ استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في هندسة التخطيط الحضري والاقليمي بكليّةِ الدراساتِ العُليا في جامعة النجاح الوطنيّةِ في نابلس، فلسطين.

2016

تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار

إعداد

سوسن صالح عبدالله صلاح

نُوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2/14/ 2016 وأُجيزت .

أسماء أعضاء اللجنة	التواقيع
– د. علي عبد الحميد / مشرفاً ورئيساً	.....
– د. احمد ابو حماد / ممتحناً خارجياً	.....
– د. احمد رافت غضية / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى أرواح من سطَروا بتضحياتهم ملحمة الحرية، شهداء فلسطين الأبرار

إلى من جفت دموعي على فراقه وما زال قلبي ينزف، إلى من ستبقى روحه توأم روحي، إلى روح أخي الطاهرة سائد " ابو عمرو"

إلى قمري الذي لا يغيب وشمسي التي لا ينقطع دفؤها أبدا، الى من منحتني الحب والعطف والحنان وأنارت طريقي برضاها ودعائها، أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وتوجها بتاج الصحة

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من شجعني على العلم، الى سندي، أبي الغالي أطال الله في عمره

الى الروح التي سكنت روحي، رفيق دربي رمز العطاء، والتضحية، والتسامح، والحب، الذي ساندني وتحمل تقصيري، زوجي الحبيب كرم

إلى من احتضنتهم بين ضلوعي، استميحكم عذرا بسبب انشغالي وتقصيري، ابنتي ندى وأبنائي صايل، وأحمد، وقصي حفظكم الله وبارك فيكم

الى من شاركوني حضن الأم وعطف الأب، أخواتي وإخوتي

الى أم زوجي وأبيه أطال الله في عمرهما

اليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

م. سوسن صلاح

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظمته، وصلّى الله على معلم البشرية ومنبع العلم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الشكر والفضل والحمد لله تعالي أولاً وآخراً الذي وفقني ويسر لي إنجاز هذه الأطروحة " تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار" قال تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾، وانطلاقاً من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، أتوجه بالشكر الجزيل وعظيم التقدير للدكتور علي عبد الحميد لما قدّم لي من مساعدة وتوجيهات ودعم في سبيل إتمام هذه الأطروحه، كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء هيئة المناقشة الأفاضل الدكتور أحمد أبو حماد، والدكتور أحمد رأفت غضيه، لتفضلهما بقبول مناقشة الاطروحة وتقديم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم البناءة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان لكل من مدّ لي يد العون و قدم لي مساعدة، او نصح، أو إرشاد، أو تمنى لي الخير، لإنجاز هذا البحث وأخص بالذكر د. أنهار العسالي، و م. مازن غنام راجيةً من الله تعالى القبول، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص ، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة ككل أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالبة: سوسن صالح صلاح**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ: 2016/2/14**

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ي
	فهرس الأشكال	م
	الملخص	ن
	الفصل الاول: خلفية الدراسة	1
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	اسئلة الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة	4
5.1	أهداف الدراسة	4
6.1	حدود الدراسة	5
7.1	محددات الدراسة ومعيقاتها	5
8.1	محتويات الدراسة	5
	الفصل الثاني	6
.2	الإطار النظري والدراسات السابقة	6
1.2	تمهيد	6
2.2	مفهوم التنمية وأهميتها وتطويرها	6
3.2	الحق في التنمية	11
4.2	التنمية المستدامة	13
1.4.2	أبعاد التنمية المستدامة	15
2.4.2	المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة	16
3.4.2	ارتباطات مفهوم التنمية المستدامة	16
4.4.2	متطلبات التنمية المستدامة	16
5.4.2	المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة	17
5.2	التنمية الريفية	18

1.5.2	الاهتمام بالتنمية الريفية	19
2.5.2	اهداف المشاركة في ادارة عمليات التنمية الريفية	20
6.2	التنمية في فلسطين	21
1.6.2	الإستراتيجية التنموية في فلسطين	22
2.6.2	خصائص الإستراتيجية التنموية الفلسطينية	24
3.6.2	أهداف التنمية الإستراتيجية في فلسطين	24
4.6.2	مؤشرات احصائية ذات دلالة بمتطلبات التنمية المستدامة الفلسطينية	25
7.2	التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين	26
1.7.2	أهداف التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين	29
2.7.2	معيقات التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين	29
8.2	التعاونيات	30
1.8.2	القيم الأساسية للتعاونيات	32
2.8.2	مبادئ التعاونيات	33
3.8.2	دور الدول في العمل التعاوني	35
9.2	التعاونيات في فلسطين	36
1.9.2	معيقات الحركة التعاونية الفلسطينية	38
2.9.2	المحاور الأساسية لاستنهاض بالعمل التعاوني في فلسطين	41
10.2	الجمعيات التعاونية السكنية	42
1.10.2	السكن الميسر	42
2.10.2	مشكلة الاراضي السكنية في فلسطين	44
3.10.2	الجمعيات التعاونية السكنية	46
4.10.2	اهداف الجمعيات التعاونية السكنية:	46
5.10.2	نظام جمعيات الإسكان التعاونية	47
6.10.2	آلية تسجيل الجمعيات التعاونية السكنية وآلية انتساب الاعضاء لها	47
7.10.2	دور الإسكان في تقوية بنى الدولة الفلسطينية	48
11.2	دراسات سابقة	49
12.2	الإستفادة من الدراسات السابقة	55
13.2	تجارب سابقة	56
	الفصل الثالث: لمحة عن منطقة الدراسة محافظة اريحا والاغوار	57
1.3	تمهيد	57

2.3	الخصائص الطبيعية	57
1.2.3	الموقع الجغرافي والمساحة	57
2.2.3	المناخ	58
3.2.3	التضاريس	60
3.3	الأوضاع الديموغرافية والخدمات العامة	60
1.3.3	السكان	60
2.3.3	التركيب العمري والنوعي للسكان	61
3.3.3	الكثافة السكانية	61
4.3.3	المساكن وظروف السكن	61
5.3.3	التعليم والثقافة	64
6.3.3	الصحة	65
7.3.3	المراكز الثقافية العاملة	65
8.3.3	شبكات البنية التحتية	66
4.3	المصادر الاقتصادية والطبيعية	67
1.4.3	المياه	67
2.4.3	الأراضي والنشاط الزراعي	70
1.2.4.3	تصنيفات الاراضي الزراعية حسب المخطط الوطني المكاني	71
2.2.4.3	استخدامات الاراضي:	73
3.2.4.3	أراضي الأوقاف وأراضي الدولة	73
3.4.3	القوى العاملة	76
4.4.3	المنشأت	76
5.4.3	النقل	77
6.4.3	السياحة والنشاط الفندقي	77
7.4.3	التجارة الخارجية	78
5.3	المعيقات التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين	78
1.5.3	المستعمرات الاسرائيلية في محافظة اريحا والاغوار	78
2.5.3	ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في محافظة اريحا والاغوار	80
	الفصل الرابع: خطة ومنهجية الدراسة	90
1.4	مقدمة	90
2.4	منهجية الدراسة	90
3.4	مجتمع الدراسة	90

4.4	عينة الدراسة	91
5.4	اداة الدراسة	98
6.4	صدق الأداة	100
7.4	إجراءات الدراسة	100
8.4	المعالجات الإحصائية	101
	الفصل الخامس: امكانية انشاء تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة اريحا والاغوار	102
1.5	مقدمة	102
2.5	الإجابة عن أسئلة البحث وتحليلها والخروج بأهم النتائج	102
1.2.5	ما هو واقع اريحا التنموي؟	102
2.2.5	ما هو المستوى الاقتصادي للفئة المستهدفة؟	109
3.2.5	ما هو البعد التنموي للتعاونيات السكنية؟	114
1.3.2.5	النتائج الخاصة بالبعد التنموي للتعاونيات السكنية الزراعية:	116
4.2.5	ما هي المواصفات المرغوبة للتعاونيات السكنية السكنية ومتطلباتها المالية؟ وتمّ عرض النّتائج المتعلّقة بالسؤال بالآتي:	117
3.5	مقترحات لإنشاء تعاونيات سكنية زراعية:	121
4.5	نموذج تعاونية سكنية زراعية	123
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	125
1.6	النتائج	125
2.6	التوصيات والمقترحات	126
	المراجع والمصادر	131
	الملاحق	137
	Abstract	B

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان جدول	الصفحة
جدول (2-1)	المؤشرات الاحصائية ذات الدلالة بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين	25
جدول (2-2)	المؤشرات الاحصائية المتعلقة بالاراضي الزراعية، المياه، والثروة الحيوانية ذات الدلالة بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين	28
جدول (2-3)	الجمعيات التعاونية و اهم انجازاتها في عدد من دول العالم	30
جدول (3-1)	عدد السكان المقدر لمحافظة أريحا والأغوار والتوزيع النسبي لسكانها بالنسبة إلى فلسطين، 2014	60
جدول (3-2)	الكثافة السكانية لمحافظة أريحا والأغوار بالنسبة إلى فلسطين، منتصف العام، 2014	61
جدول (3-3)	التوزيع النسبي للاسر في محافظة اريحا والاغوار حسب كثافة السكن، 2010	62
جدول (3-4)	التوزيع النسبي للاسر في محافظة اريحا والاغوار حسب عدد الغرف في المسكن، 2010	62
جدول (3-5)	التوزيع النسبي للاسر في ومحافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية، حسب نوع السكن، 2010	63
جدول (3-6)	التوزيع النسبي للاسر في ومحافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية، حسب حيازة المسكن، 2010	63
جدول (3-7)	التوزيع النسبي للسكان في محافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية حسب الحالة التعليمية والجنس، 2010	64
جدول (3-8)	عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الضفة الغربية، ومحافظة اريحا والاغوار،2010	65
جدول (3-9)	مساحة الارض المروية بالدونم، محافظة أريحا والأغوار والضفة الغربية قطاع غزة	68
جدول (3-10)	عدد الابار الزراعية في محافظة اريحا والاغوار	69
جدول (3-11)	عدد الحيازات الزراعية، 2013/2012	70
جدول (3-12)	تصنيف اراضي الوقف في محافظة اريحا والاغوار	74
جدول (3-13)	نسب الفقر بين الافراد في محافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية وفقا لانماط الاستهلاك الشهري، 2010	76
جدول (3-14)	المستوطنات التي تضمها المحافظة	83

جدول (3-15)	التجمعات السكنية الفلسطينية، محافظة اريحا والاغوار	87
جدول (4-1)	مجتمع الدراسة	92
جدول (4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان التجمع	93
جدول (4-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	94
جدول (4-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	94
جدول (4-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجال السكن في محافظة أريحا	95
جدول (4-6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ملكية السكن الذي يسكنه	95
جدول (4-7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الاسرة الذين يسكنون المسكن	96
جدول (4-8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير امكانية تغيير المسكن إن أمكن	96
جدول (4-9)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسافة التي تبعد المدرسة الاساسية عن مكان السكن	97
جدول (4-10)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسافة التي تبعد المدرسة الثانوية عن مكان السكن	98
جدول (4-11)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير وسيلة وصول الطلاب إلى المدرسة	98
جدول (4-12)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المشاركة في المؤسسات	99
جدول (5-1)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الحيازة	110
جدول (5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المساحة الكلية للحيازة الزراعية النباتية	111
جدول (5-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الارض ملك ام مستاجرة	112
جدول (5-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ممن الأرض مستأجرة	112
جدول (5-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط دخل الاسره الشهري الاجمالي	113
جدول (5-6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط دخل الاسرة الشهري من الزراعة	113
جدول (5-7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط انفاق الاسرة الشهري	114
جدول (5-8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير حصلت على قرض	114
جدول (5-9)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مصدر القرض	115
جدول (5-10)	تحليل البعد التنموي للتعاونيات السكنية في محافظة أريحا والأغوار	116
جدول (5-11)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مساحة الوحدة السكنية التي تفضلها م2	118
جدول (5-12)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق	119
جدول (5-13)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل السكن في بيت مستقل	119
جدول (5-14)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل أن يكون أحد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار	120

جدول (5-15)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل أن يكون عدد طوابق البيت	120
جدول (5-16)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك بالتعاونية السكنية	121
جدول (5-17)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مبلغ الدفعة الشهرية التي تستطيع دفعها للحصول على مسكن في التعاونية السكنية الزراعية	121

فهرس الخرائط

رقم الخارطة	عنوان خارطة	الصفحة
خارطة (3-1)	التوزيع المطري لمحافظة اريحا والاغوار	59
خارطة (3-2)	الينابيع والابار في محافظة اريحا والاغوار	69
خارطة (3-3)	تصنيفات الاراضي الزراعية في محافظة اريحا والاغوار	72
خارطة (3-4)	استخدامات الاراضي في محافظة اريحا والاغوار	75
خارطة (3-5)	المستعمرات الاسرائيلية في محافظة اريحا	79
خارطة (3-6)	محافظة اريحا والاغوار	85
خارطة (3-7)	تأثير الاحتلال الاسرائيلي على محافظة اريحا والاغوار	89

تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار

إعداد

سوسن صالح عبدالله صلاح

إشراف

د.علي عبد الحميد

الملخص

تعتبر التنمية الريفية المستدامة واحدة من أهم السبل وراء تحسين الواقع التنموي الفلسطيني وصولا الى دولة فلسطينية مستقلة، في ظل تحديات ومعيقات الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على الموارد الطبيعية والبشرية، وتفكيكه لوحدة المدن والقرى الفلسطينية.

لذا فقد نهجت هذه الدراسة في فحواها سبل الوصول الى تنمية ريفية مستدامة، من خلال دراسة وتحليل سبب ضعف الواقع التنموي في منطقة اريحا والاغوار بالرغم من امكانية توفرها والحاجة الماسة لها، وان التعاونيات السكنية الزراعية غير ممارسة على ارض الواقع، وتكاد فلسطين تخلو من اي تجربة او ممارسة او دراسة لها بالرغم من اهميتها وارتباطها بالتنمية.

فهدفت هذه الدراسة الى البحث في امكانية انشاء تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار، وتناولت تشخيص وتحليل واقع المنطقة من حيث خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وتحديد إجراءات ومعيقات الاحتلال الاسرائيلي، الى جانب تشخيص المستوى الاقتصادي للفئة المستهدفة، والبعد التنموي ومتطلبات التعاونيات السكنية، كذلك تم تقديم مقترحات حول إحداث تنمية ريفية مستدامة في منطقة الدراسة.

اعتمدت الدراسة في منهجها بشكل اساسي على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال المعلومات المتوفرة من المصادر ذات العلاقة، إضافة إلى المعلومات التي جمعت من خلال الاستبانة التي تم تصميمها واختبارها لتحقق اهداف البحث، وتم تحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك امكانية وحاجة ماسة لانشاء تعاونيات سكنية زراعية في منطقة أريحا والاغوار، وأن التعاونيات السكنية الزراعية لها دور رئيس في توفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والبيئي وتأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية للفئة المستهدفة، بالتالي لها دور في رفع المستوى المعيشي، والجذب الديمغرافي، وجذب الاستثمار، وتحسين الواقع التنموي في منطقة الدراسة، أيضاً أظهرت النتائج أن منطقة الدراسة يتوفر بها امكانيات استثمار عالية في المجال الزراعي، والسياحي والترفيهي، لكن في المقابل الامكانيات المالية لمعظم عينة الدراسة محدودة، ومعظمهم يعيشون تحت حد خط الفقر.

كذلك أشارت النتائج أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي السائد في منطقة الدراسة وأن هناك امكانية للاستثمار في القطاع الزراعي، في حين أن الاستيطان الإسرائيلي هو المعيق الرئيس للتنمية في المنطقة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة دعم انشاء تعاونيات سكنية زراعية ميسرة، مزودة بالخدمات الاجتماعية الاساسية والبنية التحتية، وبمواصفات تتناسب مع متوسط دخل الاسرة الشهري. واقترحت الدراسة بأن يتم انشاء ثلاث تعاونيات سكنية زراعية في اراضي مدينة اريحا وكل من بلدتي العوجا والجفتلك. كما أوصت الدراسة بوضع خطة للجذب السكاني والاستثمارات الزراعية والسياحية والترفيهية في محافظة أريحا والأغوار، إلى جانب توفير البنية التحتية والخدماتية التي تعزز الاستقرار والعيش المستدام.

وأخيراً، أكدت الدراسة على أهمية التخطيط المشترك في المحافظة لدعم وحماية المناطق المهمشة والمناطق المصنفة "ج"، مما يسهم في تكثيف التواجد السكاني الفلسطيني ويساعد في مواجهة تحديات الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة:

نظرا للخصوصية الفلسطينية التي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، منذ بداية القرن الماضي الى وقتنا الحالي، تزامنا مع السيطره على الموارد الطبيعية والبشرية، ومع تفكك الوحدة الجغرافية، اصبحت قضية التنمية في فلسطين هي الطريقة الأساسية التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعية والفقر والتخلف وجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والصحية، وهي السبيل الرئيس لرفع المستوى المعيشي ، وتحسين الواقع التنموي في فلسطين، تزامنا مع الدمج المحكم والمتوازن مع متطلبات التحرر، واستكمالا لاهتمام الكثير من الباحثين، ولكثير من الدراسات السابقة حول سبل الوصول الى التنمية المستدامة في فلسطين، جاءت هذه الدراسة بطابع جديد، تكاد فلسطين تخلو من أي دراسة، اوتجربة أو ممارسة شبيهة بها، وهي إمكانية تطبيق تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في محافظة أريحا والاغوار.

من هنا برزت أهمية الدراسة في البحث عن أهم القطاعات الفاعلة في تحقيق جزء من التنمية في فلسطين، واختيار منطقة الدراسة والفئة المستهدفة التي تتوفر فيها نقاط القوة وشروط ازدهار ونجاح ذلك القطاع، فتمّ اختيار القطاع الزراعي الذي يلعب الدور الأهم في التنمية الفلسطينية كونه المصدر الرئيسي للغذاء، والدخل، وتشغيل الايدي العاملة، والتخفيف من حدة الفقر، والمساهمة في المحافظة على الموارد الطبيعية، وعلى البيئة، وكونه مرتبط بالقطاعات الاخرى كمستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى، ولكي يجسم العمل التنموي في القطاع الزراعي بشكل يضمن له النجاح والاستمرارية، سعت الدراسة الى البحث عن قيم ومبادئ ثابته تخدم وتسيس بها العمل مع الفئة المستهدفة، فجاءت باطار جمعيات تعاونية، كونها جزء من منظومة القيم والتقاليد والأعراف الفلسطينية، ولها تاريخ متوارث في المساهمة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الفلسطينية، كما سعت الدراسة الى البحث عن قطاع تنموي شريك للقطاع الزراعي، وهو

قطاع الاسكان، الذي يشغل بعد اقتصادي تنموي مهم، ويشغل ما يقارب 24% من الايدي العاملة- وذلك للسعي وراء زيادة نسبة انجاح العمل التنموي، وايجاد حزمة من التوازنات بين مختلف القطاعات مع المحافظة على علاقة تكاملية تخدم وتشجع رفع المستوى المعيشي التنموي الفلسطيني، وصولا الى تنمية ريفية مستدامة.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن نسبة تواجد الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات الاسكان التعاونية في فلسطين 82% من مجموع التعاونيات، تدير نسبة 86% من مجموع الأصول والموارد المالية للجمعيات التعاونية، وتشكل الحيازات التعاونية الزراعية حوالي 23% من الحيازات الزراعية، كما وتشكل قيمة إنتاج الحيازات التابعة لأعضاء التعاونيات الزراعية ب28%من الإنتاج الزراعي، ويقدر نسبة العاملين في الحيازات التعاونية الزراعية 23% من مجموع العمالة الزراعي، ويقدر ما وفرته جمعيات الإسكان التعاونية حوالي 50% من ثمن الشقق التي أنجزتها، اضافة الى توفيرها للعديد من فرص العمل.

إلا أن موضوع التعاونيات السكنية الزراعية غير ممارس على أرض الواقع، وتكاد فلسطين تخلو من أي تجربة او ممارسة لانشاء تعاونية سكنية زراعية تخدم القطاع الزراعي والمزارعين وتسهم في تحقيق تنمية ريفية مستدامة، بالتالي ستحاول هذه الدراسة، دراسة مدى امكانية تطبيق تجربة التعاونيات السكنية الزراعية كاساس للنهوض بالقطاع الزراعي والوصول الى تنمية ريفية مستدامة في الاراضي الفلسطينية من خلال اخذ حالة دراسية في محافظة اريحا والاغوار، لانه يوجد بها 14 جمعية زراعية، و7 جمعيات سكنية عاملة ومصنفة ، ولانها تتمتع بمزايا على صعيد توفر الاراضي الزراعية والمياه والظروف المناخية الملائمة للزراعة، ومحدودية عدد السكان في وحدة المساحة، وحاجة السكان والمزارعين إلى سكن ميسر وملائم يتيح لهم فرصة ممارسة الزراعة في نفس موقع سكنهم، مما يسهم في تثبيت المزارعين في أرضهم ويشجع الاستقرار والاستيطان وزيادة العمالة والاستثمار في منطقة الدراسة، اضافة الى ان منطقة اريحا والاغوار منطقة مستهدفة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي كونها تشكل جزءاً كبيراً من منطقة الاغوار الفلسطينية التي عمدت

سلطات الاحتلال منذ حرب عام 1967 الى مصادرة أراضيها وبناء المستعمرات فيها، والسيطرة على مصادرها المائية، وتهجير سكانها، بسبب أهميتها الزراعية والموقع الاستراتيجي المحاذي لنهر الأردن، ورغم ذلك بقي المواطن الفلسطيني متمسكاً بأرضه، منتجاً، منافساً، متحدياً، للإغلاقات الخارجية والداخلية في ظروف معيشية صعبة، تفتقر إلى أدنى أساسيات الحياة من شبكات مياه وكهرباء وطرق، علاوة على الممارسات القمعية بحق الزراعة والمزارعين.

بالتالي ونظرا لأهمية المعطيات السابقة ستقوم الباحثة بدراسة مشكلة ضعف الواقع التنموي في منطقة اريحا والاغوار بالرغم من امكانية توفرها والحاجة الماسة لها، ومشكلة ان التعاونيات السكنية الزراعية غير ممارسة على ارض الواقع، وتكاد فلسطين تخلو من اي تجربة او ممارسة او دراسة لها بالرغم من اهميتها وارتباطها بالتنمية.

وصولا الى احدى سبل الوصول الى تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا الاغوار بطرح وسيلة جذب سكاني آمن وميسر تشجع الاستقرار والاستيطان وتزيد العمالة، والاستثمار في المنطقة، وهي انشاء تعاونيات سكنية زراعية.

3.1 اسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى إمكانية إنشاء تعاونيات سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والأغوار؟

وللاجابة عن الاسئلة الاربعة التي تفرعت منه:

1. ما هو واقع محافظة أريحا والاغوار التنموي؟
2. ما هو المستوى الاقتصادي للفئة المستهدفة؟
3. ما هو البعد التنموي للتعاونيات السكنية؟
4. ما هي المواصفات المرغوبة للتعاونيات السكنية ومتطلباتها المالية؟

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية هذه الدراسة بما يلي:

1. موضوع التعاونيات السكنية الزراعية غير ممارس على ارض الواقع، وتكاد فلسطين تخلو من أي تجربة أو ممارسة لإنشاء تعاونية سكنية زراعية تخدم القطاع الزراعي والمزارعين، بالتالي تعتبر هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في فلسطين.
2. الدراسة تهتم بسكان الريف، وتبحث موضوعا مرتبطا بتنمية القطاع الزراعي، والقطاع السكني، وهما القطاعان الاهم في فلسطين وفي تحقيق التنمية الريفية المستدامة.
3. ابرزت واقع محافظة اريحا والاغوار من اهم جوانبه، وامكانية الجذب السكاني والاستثماري للمحافظة.
4. ساهمت في توفر قاعدة بيانات للعديد من القطاعات في محافظة اريحا والاغوار، فتعتبر مرجعية لذوي العلاقة.
5. تبحث في امكانية رفع المستوى المعيشي والتنموي لمحافظة اريحا والاغوار
6. تسلط الضوء على ضرورة تكاثف الجهود الفردية والمؤسساتية، للحد من التوغل الاستيطاني في محافظة اريحا والاغوار.

5.1 أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. تحديد مدى إمكانية إنشاء تعاونيات سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والأغوار.
2. تشخيص وتحليل واقع منطقة الدراسة من حيث خصائصه الطبيعية، الديمغرافية والخدمات الاجتماعية، والمصادر الطبيعية والاوضاع الاقتصادية، الاستيطان ومعيقات الاحتلال الاسرائيلي.
3. تحديد المستوى الاقتصادي للمزارعين في محافظة أريحا والأغوار.
4. تحديد البعد التنموي للتعاونيات السكنية.
5. تحديد المواصفات المرغوبة للتعاونيات السكنية ومتطلباتها المالية.
6. تقديم مقترحات حول إحداث تنمية ريفية مستدامة في منطقة الدراسة.

6.1 حدود الدراسة:

1. **الحد الزماني:** تمّ البدء بالبحث وإنهاء الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين 2014 – 2015.
2. **الحد المكاني:** منطقة أريحا والأغوار وتضم 14 تجمعاً منها مخيمين للاجئين: (مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك الفوقا، مخيم عين السلطان، أريحا، دير القلط، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، النبي موسى).
3. **الحد البشري(مجتمع الدراسة):** الحائزين الزراعين في محافظة اريحا والاغوار، وعددهم 1526 حائز زراعي.

7.1 محددات الدراسة ومعيقاتها:

فيما يلي اهم محددات الدراسة ومعيقاتها:

1. محدودية الدراسات الشبيهة بالدراسة كونها تكاد تكون الدراسة الاولى في فلسطين والدول العربية.
2. محدودية تعاون المؤسسات ذات العلاقة.
3. صعوبة التنقل بين بلدات وقرى المحافظة لطول المسافة بينها اضافة الى بعد مزرعة كل مزارع عن الآخر مما تسبب في عدم القدرة على تكرار الزيارة والاكتفاء بزيارة واحدة لكل موقع، وعدة زيارات لبلدة الجفتلك، ومدينة اريحا.
4. محدودية توفر قاعدة بيانات تخدم منطقة الدراسة.

8.1 محتويات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى ستة فصول أساسية: تناول الفصل الأول خلفية الدراسة، اما الفصل الثاني فتناول الإطار النظري والدراسات السابقة، وتناول الفصل الثالث لمحة عامة عن منطقة الدراسة، والفصل الرابع المنهجية والإجراءات، والفصل الخامس ويتحدث عن امكانية انشاء تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والاغوار، ويتناول الفصل السادس والاخير النتائج والتوصيات التي خلصت اليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد:

تناولت الدراسة في هذا الفصل جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالدراسة وقامت بتقسيمها الى ثلاثة محاور: محور التنمية، ومحور التعاونيات، ومحور السكن الميسر، وتم التدرج بكل محور فتطرقت الى مفهوم التنمية وأهميتها وتطويرها، الحق في التنمية، التنمية المستدامة، والتنمية الريفية، والتنمية في فلسطين، والتنمية الزراعية المستدامة في فلسطين، التعاونيات، التعاونيات في فلسطين، والسكن الميّسر، كما تم أيضا في هذا الفصل عرض دراسات سابقة والاستفادة منها بشكل يخدم كل محور على حدا، فتم تصنيف الدراسات السابقة ضمن ثلاثة محاور: التنمية الريفية، والتعاونيات، والسكن الميّسر، واختيرت الدراسات السابقة التي تتشابه مع الدراسة في جوانبها النظرية وفي بعض اهدافها ونتائجها وتوصياتها.

2.2 مفهوم التنمية وأهميتها وتطويرها:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية "، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة عل حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي (عارف، 2007).

قد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على

الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية، ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع (عارف، 2007).

لقد عرّف مكتب المستعمرات البريطانية 1948م التنمية: " حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية لبعضها، واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة"، ويستدل من هذا التعريف على أن تحسين الظروف الحياتية للسكان لا يمكن أن يتم عن طريق الإجبار، بل عن طريق التوضيح والفهم والإقناع مع ضرورة التركيز على مشاركة ومساهمة أفراد المجتمع نفسه في وضع وتخطيط البرامج الخاصة بتحسين أحوالهم المعيشية، كما عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة بأنها " تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركز اهتمامها – أساساً على المناطق الريفية" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

وبحسب هيئة الأمم المتحدة في العام 1955م: " فالتنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه" (سعيد، 1998).

في العام 1956م قامت هيئة الأمم المتحدة بتعريف التنمية على انها: " العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي" (عبد الرحمن و عريقات، 1999).

أما إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت التنمية: عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي (عبد الرحمن و عريقات، 1999).

أما مفهوم التنمية الحديث: فهو يشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة حيث أن التخطيط في عصر العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية الحرة هو القاعدة الأساسية ويشرف على تنفيذ خطط التنمية وبرامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية بحيث تتعاون جميع الهيئات والمؤسسات المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية، بغية توجيه هذه الجهود بأساليب حديثة ومتقدمة للوصول إلى خدمة الجماعات والأفراد والمجتمعات المحلية المستهدفة، أي أن عملية النمو التلقائي التي تحدث دون تدخل المخططين لا تندرج ضمن مفهوم التنمية الحديث، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار ضرورة انسجام نتائج التنمية مع قيم وحضارة مجتمعنا الأصلية وأن تخضع هذه النتائج إلى عمليات تقييم مستمرة ودائمة وأن شمولية التنمية تركز على عدالة توزيع مكاسب التنمية وضرورة وصولها إلى الفئات الأقل حظا لا سيما القطاع النسوي (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

فالتنمية عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود القطاع الأهلي مع القطاع العام من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد وبالتالي فإن عملية التنمية أيا كانت صورتها اجتماعية أو اقتصادية يجب أن تعتمد على عنصرين أساسيين هما (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001):

1 مساهمة القطاع الأهلي بالأنشطة الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة بصورة إيجابية.

2 تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية والأهلية لتشجيع هذه الجهود واتجاهها.

وقد اعتبر الخبير الأمريكي في تخطيط المدن (ألبرت ماير) أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى منه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فأننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001)

من الضروري أن تكون البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية جنبا إلى جنب وبطريقة موازية مع البرامج اللازمة لتنمية القدرات البشرية وتحسين الأحوال الاجتماعية، فعملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف الموضوعة ما لم تتراوح التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وتنصهران في بوتقة واحدة وفي وقت واحد، لذا فان عملية التنمية تتضمن جانبين (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001):

1. الجانب الاقتصادي: وذلك بمعنى أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعني ببرامج التنمية الاقتصادية من ناحية الأسس التي تعتمد عليها، والأساليب التي تمارسها، والمقاييس التي تتخذها معيارا للرفاهية.

2. الجانب الاجتماعي: ويهتم هذا الجانب بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية، وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية سوف يرفع بالتالي من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع الشاملة.

فالتنمية تتضمن تدعيم الجهود الأهلية للمجتمع المحلي بالجهود الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع شريطة أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات متماشية مع خطط الإصلاح العامة للدولة، وهي العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل مقصود للمجتمعات المحلية عن طريق إقامة المشاريع التنموية المختلفة بالمناطق الريفية، وإيجاد التعاون في مجال تنفيذ هذه المشاريع بين الاجتماعي والطبيب والزراعي والمعلم والمهندس ورجل الدين بالإضافة إلى جهود المواطنين المحليين، وذلك من أجل نقل هذه المجتمعات إلى وضع آخر أفضل مع العمل على التحكم المستمر في التغيرات التلقائية التي تحدث في كل مجتمع من تلك المجتمعات، وبلورة وتطوير أساليب ضبطها مع الالتزام في تلك العملية كلها بالإطار العام لخطة الدولة. والتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل والبناء. فهي اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001؛ قدومي، 2008).

تختلف التنمية بمفهومها ومضمونها في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعتبر التنمية تغيرا جذريا في الأوضاع ومجالات الحياة المختلفة، أما في الدول المتقدمة فان التنمية تعني تغير الأوضاع القائمة، بحيث لا يمكن تحقيق التنمية بدون إحداث توازن بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، ويقاس الأثر الحقيقي للتنمية بمقدار تحسين ظروف الحياة للمواطنين وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، فهناك أهدافا للتنمية تختلف من بلد إلى أخر (Moseley، 2003).

3.2 الحق في التنمية:

إن مفهوم الحق في التنمية يعني أنه حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ويحق بموجبه لكل فرد ولجميع الشعوب أن تساهم وتشارك بشكل كامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وأن تتمتع بهذه التنمية بما في ذلك جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويشمل ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها غير القابل للتصرف والذي تمارس فيه حقها في السيادة التامة على جميع ما يتوفر لديها من ثروات وموارد طبيعية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993).

والحق في التنمية هو حق للدول وواجب في نفس الوقت بأن تقوم بإرساء ووضع سياسات إنمائية وطنية يكون هدفها التحسين المستمر والمتواصل لرفاهية جميع السكان، وذلك على أساس عملية المشاركة الكلية والجزئية وبشكل حرفي من قبل الأفراد والجماعات في التنمية وفي توزيع فوائدها الناتجة توزيعا عادلا (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

ويعتبر الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وعليه فإن الأفراد والشعوب يتمتعون بحق المشاركة والمساهمة الواعية والهادفة والحرة لتحقيق رفاهيتهم ورفع مستوى معيشتهم وذلك من خلال مناقشة وإقرار وتنفيذ كافة خطط وبرامج التنمية، ويجب أن تنعكس كافة السياسات التنموية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية على تحقيق تقدمه وتمتعه بفوائد هذه السياسات (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993).

ولأن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابل للتصرف وعليه فإن جميع أفراد المجتمع لهم نفس الفرص المتكافئة وعلى نفس القدر من المساواة في التمتع بهذا الحق، والحق في التنمية يتسم ببعدين داخلي وخارجي، أما البعد الداخلي فيقصد به أن المسؤولية الأولى في ضمان احترام وتعزيز حقوق الإنسان وهي مسؤولية تقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى تجاه الأفراد الذين يتمتعون بحق المواطنة فيها (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

إن تبني إعلان الحق في التنمية قد ساهم بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، ففي الوقت الذي كانت فيه التنمية تعني بتحقيق نمو اقتصادي أو ارتفاع في دخل الفرد السنوي واعتبار الإنسان على أنه عنصر من عناصر عملية التنمية، أخفقت نظريات التنمية المختلفة والتي تعددت مناهجها عند تطبيقها على البلدان النامية وعجزت في تحقيق العدل الاجتماعي ونتج عن تركيز جهود المجتمع الدولي على الأنماط التنموية المختلفة التي تهمل الإنسان كمحور لها، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والشعوب (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

وتفاقمت مشاكل عديدة تجلى أبرزها في مشكلة مديونية البلدان النامية والفقيرة وولد ذلك تفككا اجتماعيا ووصلت أعداد البطالة أرقاما كبيرة عجزت المؤسسات الدولية عن المساعدة في التخفيف من حدتها وآثارها أمام هذه المعطيات، برز الحديث عن التنمية بإطارها الإنساني البشري وظهر مفهوم التنمية البشرية الذي يستهدف العنصر البشري وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية وأن الجهود الدولية يجب أن تعمل على الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بهدف توزيع ثمار التنمية بعدالة على البشرية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

تصدر إعلان الحق في التنمية عدة مواد تلخصت في أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، للشعوب الحق في تقرير المصير، الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية، يتحمل جميع البشر مسؤولية التنمية، فرديا وجماعيا، من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة، تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسة عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي، من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وينبغي للدول أن تستوفى حقوقها وتؤدى واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولى جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة

حقوق الإنسان وإعمالها، من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فردية وجماعية، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة، من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع، والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان، الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

ينبغي لجميع الدول أن تتعاون لتعزيز وتشجيع وتدعيم جميع حقوق الإنسان، جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية و أن تضمن، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات، ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة على الصعيدين الوطني والدولي. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986، 1993؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

4.2 التنمية المستدامة:

إن عدداً قليلاً من الناس كان قد سمع عن مصطلح التنمية المستدامة قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل في شهر يونيو من العام 1992 والذي حظي بدعاية كبيرة في ذلك الوقت و أطلق عليه في حينها اسم قمة الأرض، شاركت فيه كل دول العالم تقريباً على مستوى الرؤساء وكبار القادة (بارود، 2005).

بالرغم من أن المصطلح قد يكون جديداً إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة (بارود، 2005).

ومن هنا ظهرت التنمية المستدامة التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة فتخدم الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة (ديب ومهنا، 2009).

فقد عرف ف. دوجلاس " التنمية المستدامة بأنها عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر (شاهين، 2000). بينما عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة (الأمم المتحدة، 1998).

التنمية المستدامة عملية تحول في المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بتغيير في الدستور، ولا بقرار إداري، ذلك أن التنمية لا تتم إلا بوجود أناس يعرفون ماذا يريدون هؤلاء الناس تكون معارفهم العلمية متقدمة ويعملون على نشر هذه المعارف من أجل إيجاد رأي عام مستنير، فالأمور ليست تلقائية ولا جزئية بل متراكبة ومتشابكة ويجب تجهيز البيئة المناسبة للتنمية المستدامة التي تجعل من الترابطات بين العوامل المختلفة فاعلة ومساهمة إيجابية في عملية التنمية إذ يجب أن ينطلق مسار التنمية من أوضاع واقعية ومع الناس في هذه الأوضاع وعلى وقع خطاهم وبحسب إمكاناتهم وغاياتهم وذلك بغية إطلاق الإبداعات الكامنة بداخلهم وبلوغ الأهداف القادرين هم على استكشافها، فالاستدامة في عملية التنمية تهدف إلى تأمين قدرات وطاقات

ومصادر لأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حالياً، فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبينه وبين الأجيال اللاحقة (بارود، 2005).

يقول كوفي عنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الأسبق: إنّ التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة فهي تتيح، من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل؛ ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع؛ ومن الناحية السياسية، منح كل إنسان، رجلاً كان أم امرأة، صوتاً وقدرة على الاختيار لتحدّي مسار مستقبله" (الزهراني، 2009).

في عام 2002م ، صدر عن المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة المنعقد في جدة الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، وتضمنت مواده: مسؤولية الإنسان تجاه البيئة ، والبيئة من المنظور الإسلامي، وحق الإنسان في البيئة، والمعوقات الرئيسة للتنمية المستدامة، وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي، والمنظور الإسلامي للتنمية المستدامة المتمثل في إن أحبَّ الناس إلى الله أتقاهم وأنفعهم للناس، وأبغضهم إليه المفسدون في الأرض، وأنَّ النفع المستهدف يشمل كلَّ عمل صالح ينفع الناس، ويمكث في الأرض، ويشمل تعزيز التكافل الاجتماعي بين البشر، والجنوح إلى السلم، والمساهمةَ في استتباب الأمن والسلام، والقضاء على الفقر، والبطالة، وتحقيق العدل والإحسان، وهو ما يعني مشاركة الأفراد في تطوير العمل التنموي وتمويله بدوافع دينية ونوازع ثقافية وحوافز إنسانية (الزهراني، 2009).

فالبيئة هبة الله، خلقها سبحانه لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول، حمايتُها وتنمية مواردها الطبيعية، بما في ذلك الهواء، والمناخ، والماء، والبحر، والحياة النباتية والحيوانية، ولا يجوز في أي حال من الأحوال، إحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظام البيئة يخلّ بتوازنها (الزهراني، 2009).

1.4.2 أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن بعد رابع وهو البعد المؤسسي المتعلق بالسياسات البلدية والمحلية، جهة اتخاذ القرار (ديب، مهنا، 2009).

2.4.2 المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة:

المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة هي: (بارود، 2005).

الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

التمكين: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

التضامن: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.

3.4.2 ارتباطات مفهوم التنمية المستدامة

هناك ارتباطات أربعة يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة وهي (بارود، 2005):

الأول: ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.

الثاني: ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة ويجب أن يحترم.

الثالث: ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطاً مباشراً بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين.

الرابع: ارتباط حركة الماضي بالواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل.

4.4.2 متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فلابد من لابد من المتطلبات التالية (الزهراني، 2009؛ باورد 2005):

1. تحقيق العدل بين الشعوب وبين فئات المجتمع من خلال إيجاد نظام عالمي عادل تُطبق فيه القرارات الدولية من دون تمييز ويضمن إنهاء الاحتلال الأجنبي وتعزّز فيه المؤسسات الإقليمية والدولية وتمكّن من القيام بمسؤولياتها في إنهاء الاحتلال الأجنبي وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

2. إيجاد نظام عالمي للتسيير الإداري والقانوني تبني عليه الدول أنظمتها الوطنية بما يحقق مشاركة فعالة لجميع قطاعات المجتمع في عمليات التخطيط والبناء نحو التنمية المستدامة.
3. تعزيز دور مؤسسات الأمم المتحدة، وإيجاد المناخ الملائم لتكوين شراكة حقيقية بين الدول من خلال نظام عادل للتجارة العالمية.
4. ضرورة قيام المجتمع الدولي بردع التصرُّفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات.
5. إعداد النشء الصالح المدرك لمسئولياته تجاه البيئة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي تكفل الحفاظ على الأسرة والمجتمع بعيداً عن التطرف والتمييز بين الأجناس والأديان والثقافات.

5.4.2 المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة:

هناك مجموعة من المؤشرات الاساسية للتنمية المستدامة اهمها: (الزهراني، 2009؛ باورد 2005):

1. التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
2. التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
3. التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.
4. التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
5. أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

6. إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
7. تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.
8. زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف " بمتوسط الدخل السنوي للفرد " إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.
9. تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.
10. أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع ، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

5.2 التنمية الريفية

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصنّاع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته (الزهراني، 2009).

وللتنمية الريفية دور كبير في بناء الاقتصاد الوطني وتوفير مستلزمات الأمن الغذائي لأي بلد مهما كانت طبيعة فلسفته الاقتصادية أو السياسية، وهي بذلك تعتبر أحد أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة لذلك البلد. وقد لوحظ زيادة الاهتمام بمشكلة التخلف الاقتصادي وكيفية تجاوز آثاره السلبية

عن طريق إتباع خطط فاعلة وسياسات تؤكد ضرورة التنمية الاقتصادية كحل لهذه المشكلات، وفي الجانب الأخر فان التنمية الريفية تعني مجموعة المشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير ريفي مرغوب فيه من خلال تنظيم واستغلال الموارد المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية في ظل مشاركة شعبية عن قناعة ورضى وقبول (Moseley، 2003).

كما أن ضرورة استخراج الموارد والدوافع الاقتصادية المهيمنة قد خلق الحاجة إلى المجتمعات الريفية في نهج من التنمية من منظور أوسع ومزيد من التركيز على مجموعة واسعة من أهداف التنمية بدلا من خلق مجرد حافز بالنسبة للمؤسسات القائمة على الزراعة أو الموارد (Moseley، 2003).

1.5.2 الاهتمام بالتنمية الريفية:

يرجع الاهتمام بالتنمية الريفية إلى عدة اعتبارات منها :- (سعودي و سراي، 2011)

1. أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85 % من مجمل السكان.
2. أوضحت المسوحات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75%و85% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات.
3. أن نسبة المشتغلين بالزراعة من مجمل عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45-75% وخاصة في الدول العربية .
4. قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال و قصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف.
5. ارتفاع معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر.
6. أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في

الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.

7. ارتفاع نسبة الأمية بين الريفيين. فمثلاً تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 72.6%من مجمل عدد السكان و معظم هؤلاء الأميين من سكان الريف.
8. أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلى ومعناه حين يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً فأقل، وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقرب من 85% من الذين يعانون من الفقر الكلي يعيشون في مناطق ريفية.
9. ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم.

2.5.2 اهداف المشاركة في إدارة عمليات التنمية الريفية:

وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها(الزهراني، 2009):

أ. ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.

ب. الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.

ج. إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية.

د. تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التأمين الذاتي.

هـ. الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل الوطني.

و. مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب حل المشكلات التنموية.

ز. تدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية.

6.2 التنمية في فلسطين:

لقد احتلت قضية التنمية في فلسطين مساحة واسعة من اهتمام الباحثين، وذلك لأنها الطريقة الأساسية التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعية والفقر والتخلف وجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف ورفع المستوى المعيشي للمواطنين مع التوزيع العادل للموارد بشكل يضمن التنمية بطريقة متوازنة، ولنجاح عملية التنمية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية لان عملية التنمية تختلف من بلد لأخر (الأغا وأبوجامع، 2010).

تتعدد وجهات النظر في ماهية الخصوصية الفلسطينية، وتميزت فلسطين بعدم الاستقرار السياسي، فقد كانت فلسطين في بداية القرن الماضي جزءا من الإمبراطورية العثمانية ثم وضعت بعد الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني حتى حرب 1948م، فتشتت الشعب الفلسطيني وتجزأت أرضه، فألحقت الضفة الغربية بالأردن بينما أنشئت في غزه إدارة مصرية حتى عام 1967م ومن ثم احتلت إسرائيل هاتين المنطقتين، وسيطرت على الموارد الطبيعية للفلسطينيين، كمصادر المياه والأراضي، وعلى الموارد البشرية والمادية، وفككت الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية وخلقت ووطدت أوضاعاً اقتصادية جعلت الاستقلال الاقتصادي للأراضي المحتلة عن إسرائيل أمرا مستحيلاً (الأغا وأبوجامع، 2010).

وفي 29 نيسان/1994 تم توقيع "بروتوكول باريس" بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة ضمن أساس التفاوض، التي تقوم على الاعتراف المتبادل بالإنسانية والحقوق، بما في ذلك حقهم في تنمية بشرية مستقلة تمكنهم من التمتع بحياة حرة ودولة مستقلة كباقي الشعوب، إلا أن هذا الاتفاق لم يتطرق إلى موضوعي السيادة على الأرض والمياه، وتركهما لمفاوضات المرحلة النهائية، وعليه فان الأراضي التي صودرت خلال فترة الاحتلال وكذلك المستعمرات التي نشأت بقيت تحت السيطرة الاسرائيلية، كذلك يبقى موضوع المياه على ما كان خلال فترة الاحتلال، إضافة إلى بناء الجدار الفاصل داخل الأراضي الفلسطينية، والتي تسبب في عزل التجمعات المقامة الى الشرق من الجدار عن أجزاء أو عن جميع أراضيها الزراعية ومصادرة مياهها الواقعة على الجانب الغربي منه، ومنع الوصول إلى كل أو جزء

من الأرض ومصادر المياه ومنشآت العمل. ما تعرض له الشعب الفلسطيني انعكس على الوضع المجتمعي برمته وأصاب جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وشكّل عائقاً رئيساً أمام تقدم عملية التنمية في فلسطين، كون القاعدة العامة ان تحقيق التنمية وتقدمها لا يتم بموازاة احتلال قائم على الأرض ويتميز عن غيره بالتدمير والانتهاكات اليومية لكل مقدرات الحياة، السكان، والأرض، والزرع، والبنية التحتية (الاغا، 2007).

وهنا ظهرت خصوصية المفهوم التنموي الفلسطيني الذي تبلور إلى مفاهيم تنموية عدة، بدأت بنفي وجود تنمية في ظل الاحتلال، ثم انتقل إلى نموذج التنمية من اجل بناء قاعدة الدولة، ثم انتقل إلى نموذج التنمية من اجل الصمود، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح تنمية من اجل البناء. (الاغا، 2007).

ان العلاقة بين التحرر الوطني والديمقراطية والتنمية، فقد أثرت على الواقع التنموي في فلسطين بالمفهوم المتناغم مع الخصوصية الفلسطينية والمعبر عنه بالتنمية الانعتاقية التي تسعى إلى الدمج المحكم والمتوازن بين متطلبات التحرر والتنمية، وتنظر إليهما كوحدة متكاملة تعتمد عناصرها على بعضها البعض. (الاغا، 2007).

وعلى الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يمنحها حق الخروج عن الإطار العام للتنمية الإنسانية بشموليتها، وعليه فان أي حديث عن التنمية الفلسطينية، لا يعد مكتملا في حالة عدم استناده على ما تزخر به الأدبيات والتجارب التنموية الإنسانية من جهود نظرية وعملية تشكل منطقا لما ينبغي فعله في فلسطين. (الأغا، 2007).

1.6.2 الإستراتيجية التنموية في فلسطين:

إن المتعارف عليه أن لكل عمل تنموي هدف وأولوية قد يختلف باختلاف الظروف التي يعيشها مجتمع ما أو دولة ما، وقد شكلت تجربة التنمية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال تجربة تنموية فريدة في فكرها ومضمونها وأهدافها، ففي الثمانينات من القرن الماضي ظهر شعار "التنمية من اجل الصمود" ثم "التنمية المقاومة" و"التنمية بالحماية الشعبية" و"التنمية مع فك الارتباط"، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو كان هنالك أول محاولة لوضع خطة إنمائية بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 2000 " (جامعة بيرزيت، 1998).

وعند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، كان أول أولوياتها عملية إعادة بناء واعمار المجتمع الفلسطيني فأصدرت تقريرا حول إستراتيجية التنمية في فلسطين وقدمته للدول المانحة عام 1996، وكان قيام النشاط الاقتصادي على أساس مبدأ السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية في حين يشرف القطاع العام على توفير البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة(وزارة التخطيط، 2008؛ الأغا وأبوجامع، 2010).

قدمت السلطة الوطنية في مؤتمر باريس " برنامج الاستثمار العام" وفيه قائمة مشاريع تخدم البنية التحتية، والقطاع الاجتماعي، والقطاع الخاص، وبناء المؤسسات، عام 1999 قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد "خطة التنمية 1999-2003" التي أولت فيها البنية التحتية النصيب الأكبر استندت على الشمولية واحتوت البنود التالية (وزارة التخطيط، 2008؛ الأغا وأبوجامع، 2010):

1- قطاع الحكم: واشتمل برنامج إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الأمن، وبرنامج العدالة والأمن، وبرنامج الحكومة المنفتحة والمسؤولة، وبرنامج الحكومة المغلقة والمسؤولة، وبرنامج الحكومة الناجحة والفعالة، وإدارة الخدمة المدنية، برنامج تعزيز الحكم.
2- القطاع الاجتماعي: واشتمل على وبرنامج دمج وإصلاح نظام الحماية الاجتماعي، وبرنامج التعليم للجميع، وبرنامج الارتقاء بنوعية التعليم، وبرنامج نجاعة الإدارة التعليمي، وبرنامج تطوير التدريب المهني، وبرنامج تحسين نوعية الصحة، وبرنامج تطوير الخدمات الصحية، وبرنامج تمكين المرأة، وبرنامج مبادرة خلق فرص عمل.
3- القطاع الاقتصادي: واشتمل على برنامج الإصلاح المؤسساتي، وبرنامج تنمية التجارة، وبرنامج تنمية المبادرات الخاصة، وبرنامج تنمية الزراعة، وبرنامج تنمية القدرة الصناعية، وبرنامج تنمية الصناعة السياحية، وبرنامج تنمية قطاع الإسكان.
4- قطاع البنية التحتية: واشتمل على برنامج تحسين شبكة الطرق، وبرنامج الأمان على الطرق، وبرنامج الموانئ الجوية والبحرية، وبرنامج إدارة المياه العادمة، وبرنامج إدارة النفايات الصلبة، وبرنامج تطوير البنية الثقافية والترويحية.

إن الواقع الاقتصادي الفلسطيني يتميز بتطلعات وآمال اقتصادية مرتفعة بينما توجد عليه قيود ويواجه معوقات صعبة مع وجود فرص وإمكانيات ايجابية ولو محدودة.

2.6.2 خصائص الإستراتيجية التنموية الفلسطينية:

تتسم الاستراتيجية الفلسطينية بعدد من الخصائص أهمها (الأغا و أبو جامع، 2010):

1. اعتماد سياسة النمو المستديم.
2. العلاقات التكاملية بين القطاعين العام والخاص.
3. بناء المؤسسات الاقتصادية.
4. ترقية القطاع التصديري.

أي إن نجاح العملية التنموية الفلسطينية يعتمد على اهتمام القطاع المحلي والخارجي بالاستثمار.

3.6.2 أهداف التنمية الإستراتيجية في فلسطين:

تسعى التنمية الاستراتيجية في السلطة لتحقيق الاهداف التالية (الاغا و ابو جامع، 2010):

1. تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.
2. خلق عدد كبير من فرص العمل.
3. تصحيح التشوهات التي أوجدها الاحتلال.
4. تشجيع القطاعات المولدة للصادرات.
5. تشجيع العدالة في توزيع مكاسب التنمية على شرائح المجتمع.

وفي إطار تحقيق هذه الأهداف تبنت السلطة الوطنية عدة مرتكزات وأساسيات إستراتيجية للتنمية الاقتصادية (الاغا و ابو جامع، 2010):

1. بناء قاعدة اقتصادية متينة تؤمن العيش الكريم للفلسطينيين.
2. الانسحاب التدريجي من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة والعمالة.
3. إيجاد حزمة من التوازنات بين مختلف القطاعات والفعاليات بالمحافظة على علاقة تكاملية بين القطاع العام والخاص وتشجيع القطاع الخاص على زيادة مستويات استثماراته.

4.6.2 مؤشرات احصائية ذات دلالة بمتطلبات التنمية المستدامة الفلسطينية:

يوضح الجدول ادناه عدد من المؤشرات الاحصائية ذات الدلالة بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين.

جدول (1-2): المؤشرات الاحصائية ذات الدلالة بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين

السكان منتصف عام 2015 بالمليون	الضفة الغربية وقطاع غزه		الضفة الغربية	قطاع غزة
	4.68		2.86	1.82
السكان حسب فئات العمر	14-0 سنة	15- سنة 29	64-30	65 سنة فاكثر
	%39.40	%30	%27.70	%2.90
الكثافة السكانية فرداً /كم2	الضفة الغربية وقطاع غزه		الضفة الغربية	قطاع غزة
	778		506	4986
معدلات الخصوبة 2011-2013	4.1			
معدل حجم الاسرة لعام 2014	5.2		4.9	5.7
معدلات وفيات الأطفال الرضع	الرضع 18.8 لكل 1000 مولود للفترة 2005-2009.			
البقاء على قيد الحياة	73.2 سنة			
الاعاقة	111 الف فرد عام 2011			
مسببات المرض والوفاة	أمراض القلب	السرطان	الجلطات الدماغية	
	%31.90	%13.30	%12.20	
العمر الوسيط عند الزواج في العام 2014	ذكور		اناث	
	24.7 سنة		20.3 سنة	
عقود الزواج المسجلة في العام 2014	43732	27638	16094	
وقوعات الطلاق المسجلة في العام 2014	7603	4725	2878	
حجم الاسرة في العام 2013	5.2 فرد			
التعليم منتصف عام 2015	بكالوريوس فاعلى		لم يُنه اي مرحلة تعليمية	

	%12.50	%9.60
نسبة السكان الحضر	%73.90	
نسبة القوى العاملة خلال الربع الاول من عام 2015	%45.60	
نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة	%18.80	
نسبة البطالة في الربع الاول من عام 2015	%25.60	
	فقر	فقر مدقع
نسبة الفقر عام 2011	%25.80	%12.90
بلغت القيمة بالشيكل للاسرة المرجعية	%2293.00	%1832.00
الاجر اليومي خلال الربع الاول من عام 2015	103 شيكل	
اكثرمن ثلث انفاق الاسرة الكلي على الطعام		
الناتج المحلي الإجمالي	7455.6 مليون دولار أمريكي خلال العام 2013	
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1284 دولار	
الواردات عام 2013	5163.9 مليون دولار	
الصادرات عام 2013	900.6 مليون دولار	
الدين الخارجي نهاية عام 2013	1725 مليون دولار، يشكل نسبة 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي.	

المصدر: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015)

7.2 التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:

تلعب الزراعة دوراً حيوياً في اقتصاد الدول النامية وتمثل المصدر الرئيس للغذاء والدخل والعمل لسكانها الريفيين، ويعد التطور في الزراعة واستخدام الأراضي أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وللتخفيف من حدة الفقر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014).

وتعد التنمية الزراعية المستدامة أحد الأشكال المهمة في التنمية المستدامة، وتعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وتشير اللجنة الإرشادية للتنمية للمجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية؛ على أن الزراعة المستدامة هي الزراعة القادرة على إدارة الموارد

بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة مع تحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014).

تكتسب التنمية الزراعية المستدامة أهمية خاصة في فلسطين بسبب ما تعانيه المناطق الفلسطينية من غياب للتخطيط الوطني والإقليمي من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها، وتجريف الأراضي لبناء المستعمرات الإسرائيلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014).

وهنا تظهر خصوصية التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين فهي ليست نشاط اقتصادي ومصدر دخل فقط بل مساهما رئيسيا في حماية الأراضي الفلسطينية من المصادرة وتحقيق الأمن الغذائي، ويظهر واقع القطاع الزراعي وأهميته في فلسطين من خلال دوره في توفير فرص العمل ل 11.5% من القوى العاملة، المساهمة ب 5.6% في الناتج المحلي الإجمالي وب 21% من مجموع الصادرات، بالإضافة إلى إسهامه المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقته بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014).

يعتبر القطاع الزراعي احد اهم مقومات الاكتفاء الذاتي لأي بلد، ولا يمكن تحقيق هذا الاكتفاء بدون تحقيق استقرار في الانتاج الزراعي، ودعم مزارعيه بالشكل الذي يكفل توفير شروط الامن الغذائي بالكمية والسعر المناسبين، وتعتمد عدة قطاعات وأنشطة على الزراعة في أعمالها مثل النقل، والتسويق، والتصنيع، والصادرات، والبيئة، والسياحة، والعمل، وغيرها. هنالك العديد من المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، الأهلية والخاصة تلعب أدوارا أساسية في تطوير وتنظيم وتوفير الخدمات للقطاع الزراعي، منها وزارة الزراعة، وسلطة المياه، وسلطة جودة البيئة، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة العمل، والمجالس الزراعية التخصصية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمانحون والمؤسسات الدولية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014).

يوضح الجدول ادناه عدد من المؤشرات الاحصائية الزراعية ذات العلاقة بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين. (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014).

جدول (2-2): المؤشرات الاحصائية المتعلقة بالاراضي الزراعية، والمياه، والثروة الحيوانية ذات الدلالة بمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين

المساحة الزراعية	دولة فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
	1.2 مليون دونم %100	1.08 مليون دونم %90	0.12 مليون دونم %10
الاراضي البعلية	81% من مجموع المساحة الزراعية		
الاراضي المروية	19% من مجموع المساحة الزراعية		
مساحة المراعي	المساحة الكلية		مساحة المتاح للرعي
	2.02 مليون دونم		0.621 مليون دونم
مساحة الغابات المغلقة	94 الف دونم		
مساحة الحراج	320 الف دونم		
نسبة الاراضي الزراعية حسب تقسيمات اتفاقية اوسلو	أ	ب	ج
	%18.3	%18.8	%62.9
كميات ونسبة المياه المستخدمة في الزراعة	146 مليون متر مكعب تشكل 44% من مجموع المياه المستخدمة		
	الضفة الغربية		قطاع غزة
	60 مليون متر مكعب		86 مليون متر مكعب
مصادر المياه	الضفة الغربية		قطاع غزة
	الآبار الجوفية والينابيع		الآبار الجوفية
نسبة السيطرة على المياه	تسيطر إسرائيل على 82% من المياه الجوفية الفلسطينية		
الثروة الحيوانية في دولة فلسطين	الاغنام	الماعز	الابقار
	732399	240136	39625
	الابل	الخيول	الدجاج اللاحم
	1506	3603	5.36 مليون طير
	الدجاج البياض	خلايا النحل	الاسماك
	1.6 مليون طير	44278	1318 طن

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية ، 2014

1.7.2 أهداف التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:

يمكن اختصار اهداف التنمية المستدامة في فلسطين بالاهداف التالية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014):

1. تحقيق الإدارة الكفء والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وبشكل خاص في المناطق المسماة "ج".
2. تحسين إنتاجية وتنافسية المحاصيل والسلع الزراعية.
3. تطوير وتوفير الخدمات الزراعية المساندة للمزارعين وأصحاب العلاقة.
4. تطوير القدرات المؤسسية والبشرية الزراعية.

2.7.2 معيقات التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:

يمكن حصر المعيقات التي تعاني منها التنمية الزراعية المستدامة في المعيقات التالية (قادوس، 2008):

1. معيقات قانونية تشريعية وسياسية: فالسيطرة على معظم الأراضي ما زالت بيد الإسرائيليين كما هي الحال بالنسبة للماء، وكذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وما له من تأثير على كل جوانب الحياة، وما يتبعه من عدم استقرار وتنفير للمشاريع الاستثمارية.

2. معيقات اجتماعية: فمعظم المزارعين تعودوا على أنماط زراعية معينة من الصعب تغييرها، كما تولد لديهم أفكار معينة نتيجة سنوات التخلف والحرمان حتى أصبحت جزء من عقليتهم، وكثيراً ما تشوهت صور بعض المؤسسات لدى المزارعين فما زالوا يرفضون العمل مع بعضها. كما أن نظام الإرث يؤدي إلى تفتت الملكية مما يؤثر على تطبيق بعض البرامج كالاستصلاح وشق الطرق الزراعية.

3. معيقات اقتصادية: كنقص التمويل وضعف مؤسسات الإقراض الزراعي.

4. معيقات تنظيمية وتنسيقية فيما بين المؤسسات المختلفة حكومية وغير حكومية، وما بين المزارعين أنفسهم، مما خلق بعض الازدواجية في العمل.

5. ضعف القدرات الاستيعابية للمؤسسات : فمعظم المؤسسات صغيرة .

6. ضعف قدرة المزارعين والمؤسسات: في التأثير على مركز صنع القرار.

7. معيقات تمويلية: فمؤسسات الإقراض قليلة وليست بالقوة الكافية ولا يستطيع كل مزارع وصولها بسهولة. ولارتفاع نسبة المخاطرة في المشاريع الزراعية فان معظم المؤسسات المالية تتجنب تمويلها.

8.2 التعاونيات:

قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ (المائدة: 2).

تعتبر التعاونيات أداة ومؤشر لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث فتح الأسلوب التعاوني آفاقا متعددة لإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية تساهم بصورة فعالة في محاربة الفقر والإقصاء، والبطالة، وتوفير فرص العمل، وفي إدماج صغار المنتجين في السوق. (مكتب تنمية التعاون، 2012).

تشكّل التعاونيات عنصراً ضخماً في الاقتصاد العالمي، وفقا للتحالف الدولي للتعاون (ICA)وهو الممثل للحركة التعاونية الدولية، والذي ينتمي إليه 251 إطارا تعاونيا من 94 دولة في العالم يمثلون مليار نسمة، وإنّ أكثر من100 مليون منهم يعتاشون من التعاونيات في مجالات التمويل الزراعي، والإسكان، والبيع بالتجزئة، وغيرها من القطاعات وإن التعاونيات تضمنت أسباب العيش لما يزيد عن 3 مليارات نسمة، فالأرقام تروي الواقع في الكثير من الدول (صلاح الزرو، 2012؛ مبارك آل سيف، 2012).

يوضح الجدول ادناه مدى فعالية الجمعيات التعاونية و أهم انجازاتها في عدد من الدول:

جدول (3-2): الجمعيات التعاونية و اهم انجازاتها في عدد من دول العالم

البلد	المشتركين	اهم الانجازات
المانيا	11 الف جمعية للاقراض 20 مليون عضو	توفير 440 الف فرصة عمل اشهر البنوك التعاونية بنك جيمنفرتس شافت التعاوني
سنغافورة	50% من مجموع السكان	
كندا	40% من مجموع السكان	شاركت في إنتاج 35% السكر في العالم
الولايات المتحدة	25% من مجموع السكان	
فرنسا	25% من مجموع السكان	50 بنك تعاوني، 70% من الخدمات المصرفية في الأرياف، توفير مليون فرصة عمل

ايطاليا	70 الف جمعية تعاونية	توفير مليون فرصة عمل
بلجيكا		تسيطر على 19،5% من سوق الأسهم
كينيا		تساهم بنسبة 45% من الناتج القومي الإجمالي و 31% من الودائع والمدخرات الوطنية، و 70% من سوق البن، و 76% من منتجات الألبان، و95% من القطن.
فنلندة	62 % من الأسر الفنلندية	تنتج 96% من حاجة البلاد من الألبان و74% من حاجة البلاد من اللحوم و50% من حاجتها من البيض
ماليزيا	20% من مجموع السكان	
كولومبيا		تحقيق 25.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 تنتج 33.78 % من البن الكولومبي وتوفير خدمات الرعاية الصحية لنسبة 25% من السكان توفر 23% من الوظائف في قطاع الصحة، 18 % من الوظائف في قطاع النقل، 13% في القطاع الصناعي، 11% في القطاع المالي وبنسبة 9% في القطاع الزراعي
بوركينا فاسو		تسيطر على 77% من إنتاج القطن
مالطا		تملك 90% من قطاع مصائد الأسماك
ساحل العاج		توفر 77 % من إنتاج القطن
أوروغواي		تنتج 90 % من الإنتاج الوطني للحليب وتصدر 70 % من فائض إنتاج القمح
الفلبين		تساهم بنسبة 16 % في الناتج المحلي الإجمالي
الدنمارك		وتغطي 49% من عمليات تجهيز الحليب و69 % من التوريد الزراعي و66 % من ذبح الماشية
السويد		وتستأثر تعاونية فولكسام للتأمين بنسبة 48،9% من سوق التأمين الأسري ونسبة 50% من التأمين على الحياة والحوادث معاً، بناء 40% من المساكن، تأسيس الياك JAK كجمعية تعاونية، للادخار والإقراض سنة 1965م كأول بنك تعاوني في العالم يقدم قروضاً خالية من الفوائد الربوية
كوريا		تسوق نسبة 40 % من المنتجات الزراعية
البرازيل		ساهمت في إنتاج 72% والقمح، و44% من الخضروات، 43% من فول الصويا، 39% من الحليب، 38% من القطن، 21% من البن و 16% من الذرة، بالإضافة إلى تصدير منتجات زراعية
الهند	239 مليون شخص اعضاء	
بنغلادش		بنك الفقراء اهم انجازاته 7.9 مليون مقترض، 97% منهم من النساء بناء 665.568 مسكن ميسر بقروض الاسكان تأهيل 92 الف متسول 68% من اسر المقترضين تجاوزت خط الفقر 3704 منحة دراسية سنويا

المصدر: صلاح الزرو، 2012؛ مبارك آل سيف، 2012

وبهدف مأسسة التعاون تم تشكيل جمعيات تعاونية، والتي تعتبر جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة و الرقابة. (موقع الأمم المتحدة، 2012).
وهي منشأة أو منظمة رسمية تعاونية غير حكومية، عادلة، يؤسسها أفراد تعاونيون أو جمعيات تعاونية وفق نظام الاكتتاب التعاوني، ويحصلون منها على خدمات معينة في مجالات معينة بإجراءات ميسرة وفق الرؤية التي وضعها المؤسسون وبإدارة ديمقراطية حقيقية، وفق رؤية تعاونية غير هادفة للربح، بل هادفة إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفرادها. (صلاح الزرو، 2012).

1.8.2 القيم الأساسية للتعاونيات:

تعتبر القيم التالية اهم القيم الاساسية للتعاونيات (وزارة العمل، 2013):

1. مساعدة الذات: أي أن الأعضاء يساعدون أنفسهم في تحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في تحسين معيشتهم في جوانبها المختلفة.
2. المسؤولية الشخصية: أي مسؤولين عن نتائج عملهم.
3. الديمقراطية: تعزيز قيم الديمقراطية في المجتمع والتي تشكل المشاركة والوعي في مجالات الحياة التي تخص المجتمع.
4. المساواة: إيمان جميع التعاونيين بان جميع أفراد الجمعية وأفراد المجتمع متساوون في أمور الحياة المختلفة وألا يكون هناك أي تميز بين أعضاء الحركة التعاونية والمجتمع بشكل عام.
5. الإنصاف: ويعني أن ننحاز إلى الفئات الأقل حظا في الحركة التعاونية والمجتمع بهدف الوصول إلى المساواة في الأمور الأساسية التي تخص المجتمع.
6. التضامن: يعني أن نساند الفئات التي بحاجة إلى مساندة من داخل الحركة التعاونية والمجتمع بشكل عام.
7. الانفتاح: قبول الاتجاهات الأخرى في المجتمع والتي قد تختلف عن رؤيتنا التعاونية.
8. المسؤولية الاجتماعية: تعني أن الجمعية التعاونية والحركة التعاونية ملتزمة بتنمية الجوانب الاجتماعية الخاصة بالأعضاء أولا والمجتمع المحيط ثانيا.

9. الاهتمام بالآخرين: يعني أن التعاونية تخص مصادر (الوقت، المال، الخدمات) لأعضاء غير التعاونيين والمجتمع بشكل عام.

الشعار التعاوني المتفق عليه دولياً متمثل في ثلاث حلقات متصلة تعني (اتحاد، قوة، عمل) وعبارة "إتِّحاد وخِدْمَة وتَمْثيل التعاونياتِ حول العالم"، هو شعار الحلف التعاوني الدولي الذي تأسس في 1895م بلندن، وهي منظمة مستقلة، وغير حكومية تمثل التعاونيات في العالم. وأعضاء الحلف من كل القطاعات بما فيها الزراعة والنشاط المصرفي ومصائد الأسماك والصحة والإسكان والصناعة والتأمين والسياحة والتعاونيات الاستهلاكية، ويمثل الحلف 220 عضو منظمة من 90 بلدا تمثل أكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم. وللحلف أولويات وأنشطة تركز على النهوض والدفاع المشترك للهوية التعاونية والتعبير عنها بصورة صحيحة (بن مبارك آل سيف، 2012).

2.8.2 مبادئ التعاونيات:

يمكن تلخيص مبادئ التعاونيات في المبادئ التالية (موقع الأمم المتحدة، 2012):

1. العضوية الاختيارية المفتوحة: التعاونيات منظمات اختيارية، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكانياتهم في خدمة الجمعية، وقبول مسؤوليات العضوية دون أي تفرقة سواء في الجنس – رجل أو امرأة – أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.
2. ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية: التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها، وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات. ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء. وللأعضاء في الجمعيات الأساسية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية.
3. المشاركة الاقتصادية للأعضاء: يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية، وفي رأس مال تعاونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل مسلكية مشتركة. ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا به بموجب شروط العضوية،

ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطات لأغراض تنمية جمعيتهم التعاونية، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم، وجانب كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذي يوافق عليه الأعضاء.

4. الشخصية الذاتية المستقلة: التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء. وفي حالة إجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى، بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية، فإنها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.
5. التعليم والتدريب والمعلومات: تتولى التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها، والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم. كما تقوم التعاونيات بإحاطة الرأي العام بطبيعة وفوائد التعاونيات وعلى وجه الخصوص الشباب، وقادة الرأي.
6. التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضاءها بأكبر قدر ممكن من الفعاليات، بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
7. الاهتمام بشؤون المجتمع: تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء.

وتأكيدا لدور التعاونيات في التنمية المستدامة فقد أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرار بتاريخ 16 كانون الأول/ 1992، الاحتفال بأول سبت من شهر تموز/ من كل عام بوصفه اليوم الدولي للتعاونيات، واحتفل به في 5/تموز 2014 تحت شعار "المشاريع التعاونية تحقق التنمية المستدامة للجميع" والهدف من الاحتفال بهذا اليوم الدولي هو (موقع الأمم المتحدة، 2012):

- زيادة الوعي بشأن التعاونيات.
- تسليط الضوء على التكامل بين أهداف الأمم المتحدة وغاياتها وبين الحركة التعاونية.
- إبراز مساهمة الحركة التعاونية في حل المشاكل الرئيسية التي تتناولها الأمم المتحدة.

- تعزيز نطاق الشراكات وتوسيعها بين الحركة التعاونية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الحكومات، على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية.

3.8.2 دور الدول في العمل التعاوني:

تختلف الآراء حول موقف الحكومة من التعاونيات فهناك رأي يقول بأن المساهمة الفعالة في التعاونيات من جانب الحكومة تضعف الروح التعاونية فيها وتحولها إلى مؤسسات تقوم على استلام القروض رخيصة التكاليف من الحكومة وتوصلها إلى المزارعين، وهذا بدوره يبعث على التواكل في نفوس الجمعيات ويقلل اهتمامها بتكوين أموالها الذاتية، وهناك رأي آخر يرى بأن الوضع السليم أن تقوم التعاونيات بتكوين أموالها ثم تحصل على اعتمادات وقروض من الحكومة وتمارس أعمالها المالية وتسلف أعضاءها طبقاً لقوانينها وتحت إشراف الحكومة، وتتلخص أدوار الدولة مع التعاونيات فيما يلي (بن مبارك آل سيف، 2012):

1- وضع الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل التعاوني.

2- إيجاد البيئة المناسبة لنشأة العمل التعاوني ورعاية العمل التعاوني ونشر تعاليمه وتوفير التدريب للقيادات.

3- تيسير التمويل ووضع عدد من الامتيازات المالية التي تمكن من الانطلاق والصمود.

4- دعم الأجهزة العليا للجمعيات والبنوك مثل البنوك المركزية والاتحادات العليا.

5- ممارسة الدور الرقابي للحماية من الفساد الإداري والمالي.

6- حماية هذه التعاونيات وإعطاء هيبة لها بهذه الحماية من المنافسين الرأسماليين وتوفير الدعم الدولي عند الحاجة.

7- توفير المشورة الفنية عند الحاجة.

8- تقديم القروض للبنوك المركزية التعاونية لدعم الجمعيات ومن ثم دعم أعضاء الجمعيات والمزارعين.

ومشاركة الدولة لهذه البنوك تتخذ صوراً شتى فقد تكون مساهمة في رأس المال والإدارة، وقد تكون مقصورة على التمويل فقط المستديم أو المؤقت، أو يكون مجرد رقابة وإدارة مركزية وتوفير الخبرات.

9.2 التعاونيات في فلسطين:

تعتبر الحركة التعاونية الفلسطينية من أقدم الحركات التعاونية على مستوى الوطن العربي، فقد سجلت أول محاولة لتأسيس جمعية تعاونية عام 1918، وبدأ العمل التعاوني المنظم في عام 1924، حيث تم تسجيل أول جمعية عربية في عكا لمنتجي التبغ ، وذلك وفقا للقانون الخاص بالمنفعة المتبادلة المقرر من المندوب السامي في عهد الانتداب البريطاني، مع الإشارة إلى أن العمل التعاوني غير المنظم كان قد بدأ قبل هذا التاريخ كجزء من منظومة القيم والتقاليد والأعراف التي كانت سائدة في المجتمعات العربية والإسلامية على مر التاريخ، والتي كانت تأتي في إطار مبادرات واتفاقات مجتمعية غير مكتوبة (قادوس، 2008).

لاحقا ارتبط وجود وانتشار الجمعيات التعاونية في فلسطين بالسياسات العامة التي حكمت الفلسطينيين في الحقب التاريخية المختلفة، حيث انتشر العمل التعاوني في الفترة الأخيرة للانتداب البريطاني كنتاج لصدور أول قانون للتعاون في البلاد، وهو قانون رقم (50) لسنة 1933 ونظام التعاون رقم (1) لسنة 1934، حيث تم في حينه وحتى العام 1948تسجيل 244 جمعية تعاونية فلسطينية، وكان لها اثار ايجابية في تحقيق الكثير من الاحتياجات، في ذلك الوقت كان للعمل التعاوني أهمية باعتباره مجتمعا ريفيا ولغياب الدولة كونه شكل من أشكال التضامن الاجتماعي، واستمرت الحركة التعاونية في التوسع والانتشار خلال الفترة من العام 1948 وحتى عام 1967 نظرا لسياسة المملكة الأردنية الهاشمية ومصر الداعمة للعمل التعاوني، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية عام 1967بلغ 418 جمعية من أصل 719 جمعية مسجلة في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد عمل الأردن على منح الجمعيات التعاونية مساعدات وتسهيلات حكومية مثل القروض الميسرة والهبات وكوتا لاستيراد المعفى من الضرائب، وتشجيع وتسهيل إجراءات تأسيس الاتحادات التعاونية ومدها بالتمويل اللازم (الزرو، 2012).

في عهد الاحتلال الإسرائيلي بعد حزيران 1967 فرض الاحتلال واقعا جديدا على حال الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث واجهت مجموعة من المعيقات المتعلقة بالتسجيل وقبول الأعضاء وعقد الاجتماعات العامة، ووضعت قيودا على تراخيص الآليات والإنشاءات التابعة لها، كما فرضت الضرائب على الأرباح الموزعة، ووضعت معيقات أمام عمليات التصدير (قادوس، 2008).

رغم هذه المعيقات استمرت، الجمعيات التعاونية بعد العام 1967 في عملها وساهمت بشكل نسبي في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية للفلسطينيين بدعم مباشر من المؤسسات الدولية واللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، وقدمت الجمعيات في فترة الاحتلال خدمات للأعضاء وغير الأعضاء في مجالات الإقراض وتوفير مستلزمات الإنتاج واستصلاح الأراضي وإقامة المشاريع الإنتاجية في مجال التصنيع الغذائي والتسويق والتصدير، بالإضافة إلى خدمات أخرى قدمتها الجمعيات الاستهلاكية والحرفية وجمعيات الإسكان، والنقل، والتامين الصحي، وخدمات الماء والكهرباء، وقد استطاعت الجمعيات التعاونية الفلسطينية أن تؤدي عملها في تقديم خدماتها المتنوعة لفئاتها المستهدفة، وفي أن يكون لها دور مهم في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي كأداة نضال وتحرر وطني، بخاصة خلال سنوات الانتفاضة الأولى، في حين عملت التعاونيات على تعزيز وتطوير العلاقات المجتمعية بخاصة بين القطاعات الزراعية والاقتصادية (قادوس، 2008). مع تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، واصلت الجمعيات التعاونية عملها وازداد عددها، وانطلق العمل التعاوني في عدة مجالات أهمها الزراعة والإسكان، مع وجود بعض المجالات الأخرى. ونشطت العمل التعاوني في مناطق أكثر من أخرى، فعلى سبيل المثال انتشرت التعاونيات الزراعية في مناطق شمال الضفة، وتركزت تعاونيات الإسكان في وسط الضفة الغربية. إلى أن بلغ العدد الكلي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وغزة في تاريخ 2013/7/31، (876) جمعية منها في الضفة الغربية 796 جمعية وفي غزة 80 جمعية، الجمعيات التعاونية العاملة 610 منها 534 في الضفة الغربية و76 في قطاع غزة، وفيما يخص الجمعيات العاملة تشكل الجمعيات الزراعية 47%، وجمعيات الإسكان 34%، والجمعيات الحرفية 3%، والخدماتية 13%، والاستهلاكية 3%، مجموع أعضاء الهيئات العمومية للجمعيات العاملة وغير العاملة في الضفة الغربية 56375

عضوا، وفي غزة 47748 عضوا، أما فيما يخص الجمعيات العاملة فقط في الضفة وغزة فقد بلغ عدد أعضاء الهيئات العمومية 47748عضوا حيث شكل الرجال 73% بينما شكلت النساء 27%، وبلغ عدد أعضاء الهيئات الإدارية في الجمعيات العاملة في الضفة وقطاع غزة 2753 عضوا، حيث شكل الرجال نسبة 80%، والنساء 20%. هنالك اتحادات نوعية متخصصة هي اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، واتحاد جمعيات الإسكان، والاتحاد التعاوني لمراقبة الحسابات، والاتحاد التعاوني لجمعيات التوفير والتسليف (وزارة العمل، 2013).

لعبت التعاونيات في فلسطين دورا واضحا في تنفيذ كثير من مشاريع الإسكان مثل ضواحي الإسكان التعاونية، وإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية وخاصة استصلاح الأراضي، والمشاريع الزراعية، ومعاصر الزيتون، وإنشاء مرافق ومنشات التسويق والتصدير وغيرها، ضرب العمل التعاوني جذورا عميقة في الحياة الفلسطينية، وساهم في تمكين المواطنين الفلسطينيين من استغلال مصادرهم المتاحة بفعالية وكفاءة (الزرو، 2012).

وبقيت الجمعيات التعاونية تعمل بالرغم من المشاكل الذاتية الداخلية التي تعاني منها الحركة التعاونية الفلسطينية على صعيد الإدارة والتمويل والتنظيم، والمشاكل الخارجية والتي أهمها الاحتلال والإجراءات الإسرائيلية المتلاحقة وعمليات الإغلاق والحصار وبناء جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي (غنام، 2011).

وسعت الدولة الفلسطينية وشركاءها في المجتمع المدني الى البحث في سبل النهوض بالعمل التعاوني، والبحث عن طرق إنعاش العمل التعاوني والمساعدة في تحويله إلى رافعة للتنمية المستدامة، الشروع في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتخلف والمقيد لانطلاقة العمل التعاوني فتمت صياغة مشروع قانون تعاوني عصري.

1.9.2 معيقات الحركة التعاونية الفلسطينية:

واجهت الحركة التعاونية الفلسطينية كثيرا من المعيقات والمشاكل التي أدت إلى قصور فعاليتها ودورها التنموي، ووقف جزء كبير منها عن العمل، وخلق فجوة بين مبادئ التعاون والتطبيق العملي، من أهم هذه المعيقات والمشاكل (صرصور، 2009؛ حامد، 2012؛ الزرو، 2012):

1. تأثير رأس المال الاجتماعي الذي يؤثر على ثقة الإفراد ببعضهم ومشاركتهم وممارستهم للعمل التعاوني، حيث أن العضوية محصورة على أشخاص محدودين وهذا يدل على عدم الثقة، إضافة إلى وجود حد أدنى من المشاركة والفعالية الديمقراطية داخل التعاونيات، ولا يتم اختيار الإدارة بناء على معيار المؤهل أو القدرات، بل تدخل العلاقات الشخصية في الاختيار وفي ارتباط التعاونيات بعضها ببعض، إضافة إلى اعتماد الكثير من التعاونيات على التمويل بدل من مساهمات الأعضاء.
2. محدودية ثقة الأفراد بالتعاونيات: يعتبر إيجاد أعضاء للتعاونية هو المعيق الأول أمام البدء بإنشاء تعاونية، بسبب عدم الثقة بالتعاونيات من تجارب سابقة غير ناجحة، إضافة إلى عدم توفر معلومات كافية عن ماهية التعاونيات وكيفية عملها وفوائدها، وان الأفراد يرون انه يمكن تحقيق مصالحهم بشكل منفرد.
3. ضعف الوعي التعاوني ومحدودية انتشار الفكر التعاوني ومستوى الالتزام به في الممارسة اقل محدودية لا بل ان بعض الممارسات التي تقوم بها بعض الجمعيات التعاونية تتناقض مع الفكر التعاوني.
4. ضعف الهياكل التنظيمية الفاعلة، وغياب القيادة الفاعلة وضعف دور الأعضاء: يعاني كل هيكل من الهياكل الإدارية للتعاونيات من مشاكل إدارية وفنية ولوجستية، تؤدي إلى إضعاف دوره في قيادة الحركة التعاونية، وتعاني كل الهياكل داخل الجمعيات نفسها وبين الاتحادات القطاعية ضعفاً، إضافة إلى ضعف مشاركة الأعضاء في القرارات والأنشطة الخاصة بالتعاونية والاجتماعات، مما يعطل مسيرة عمل التعاونية بالشكل الصحيح، ويخلق اتكالا على القائمين على التعاونية ويجعل نشاطات الجمعية تقتصر على ما تراه الأقلية مناسبا.
5. التبعية في التمويل وقلته وسوء إدارته: نظرا للتعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني خصوصا في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد تلقت الجمعيات مساعدات سخية، وهذا افسد الحركة التعاونية على المدى البعيد وساهم في شيوع ثقافة الاستجداء، التي مازالت سائدة، وكانت هي الدافع لإنشاء عشرات الجمعيات التعاونية، والتي لم تحرك ساكنا تجاه أي نشاط تعاوني بسبب إخفاقها في الحصول على تمويل، فإنشاء تعاونيات بهدف

الحصول على التمويل يناقض المبدأ الأساس من العمل التعاوني، التي تنشا بناء على مساهمات الأعضاء ولتحقيق حاجاتهم ومصالحهم المشتركة.

6. ضعف العلاقة بين التعاونيات: سببه ضعف الثقة بين التعاونيات ويظهر ذلك عند النظر إلى واقع الاتحادات التعاونية والتي ينضم إليها فقط 30% من التعاونيات.
7. البيئة القانونية: القانون يساهم في بقاء النشاطات التقليدية ويعيق دخول التعاونيات في انشطة غير تقليدية، مثال أسست تعاونية للقيام بنشاط معين ففشلت به ولم تنجح، القانون يعيق إمكانية اتجاهها إلى نشاط أخر وتغير مسار التعاونية مما يدفعها الى التوقف عن العمل، مثال اخر لا يسمح القانون بوجود أكثر من تعاونية داخل القرية الواحدة تعمل بنفس التخصص.
8. غياب البناء المؤسسي: إن مراجعة تاريخية لبدايات اغلب الجمعيات التعاونية يشير إلى أنها بدأت بطريقة عفوية وارتجالية دون دراسة مسبقة لمبررات التأسيس، وبيئة العمل ودون خطة عمل أو مشروع اقتصادي أو إدراك واع لمبادئ الفكر التعاوني وقد اعتمدت في إنشائها على مبادرات فردية، وتأثر تشكيلها بالانتماءات العشائرية والفصائلية، والأجندات الخاصة ببعض المؤسسين الذين حرصوا على الاستمرار في السيطرة عليها، إضافة إلى أن الغالبية من الجمعيات لا يوجد فيها موظفون، وعملت لجان الإدارة على إدارة الجمعية بأنفسهم بغض النظر عن الخبرات التي يمتلكونها، مما أبقى مستقبل هذه الجمعيات مرهونا باستمرار وجود هؤلاء الأشخاص، إضافة إلى أن اغلب الجمعيات التعاونية تفتقر الى قيادات تعاونية مدربة، وكوادر إدارية مؤهلة.
9. محدودية العائد الاقتصادي للقطاع التعاوني: يشكل الدافع الاقتصادي احد الدوافع الرئيسة لتشكيل الجمعيات التعاونية والمساهمة في تحسين أوضاع منتسبيها، وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الإنتاج الأمر الذي من شانه أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والإنتاج، والحد من البطالة ، لكن هذه المساهمة ضعيفة فمعظم الجمعيات التعاونية تعتبر جمعيات صغيرة من حيث عدد أعضائها ورأس مالها، والنشاطات التي تقوم بها محدودة، ويلاحظ أن 70% من الجمعيات التعاونية لا يتجاوز عدد هيئاتها العامة 100 عضو،

و80% من الجمعيات التعاونية عقدت 3 اجتماعات أو اقل لهيئاتها خلال الفترة من 2006 –2009، 55% من الجمعيات التعاونية ليس لديها أي موظف، 24% لديها موظف واحد أو اثنان في حين لا تتجاوز نسبة الجمعيات التعاونية التي لديها ثلاث موظفين 21%، مما يعني محدودية فرص العمل المتاحة في القطاع التعاوني.

10. ضعف مشاركة المرأة في العمل التعاوني: رغم أن بداية تشكيل التعاونيات النسائية تعود إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي حيث تشكلت أول جمعية نسائية في مخيم قلنديا بتشجيع من وكالة الانروا، ورغم وجود 54 جمعية تعاونية نسويه والتي بلغ عدد أعضائها 7287 عضواً، جميعها تشكلت في ظل السلطة الوطنية عام 1999، وتشكل الاتحاد التعاوني لجمعيات التوفير والتسليف في عام 2005 وهو الاتحاد النسوي الوحيد، ومشاركة النساء في أكثر من 65 جمعية تعاونية أخرى مختلطة، رغم كل هذا لا تزال مشاركة النساء محدودة وما زال صوتهن داخل الحركة التعاونية ضعيفا".

2.9.2 المحاور الأساسية لاستنهاض العمل التعاوني في فلسطين:

هناك عدد من المحاور لاستنهاض العمل التعاوني في فلسطين، ومن اهم هذه المحاور مايلي (الزرو، 2012):

1. أهمية الاستنهاض التشاركي للقطاع التعاوني: نظرا للأهمية الحيوية لقطاع التعاون، فيجب إتاحة الفرصة له لممارسة دوره الكامل في عملية التنمية المستدامة، كقطاع وسيط بين القطاعين العام والخاص، وان يعطى أولوية وطنية، وان مسؤولية الاستنهاض به مسؤولية يتشارك فيها جميع أصحاب العلاقة.
2. أهمية دعم الهياكل التنظيمية التعاونية القائمة؛ فالحركة التعاونية بحاجة إلى قيادة مدربة قادرة على قيادة الحركة التعاونية نحو تحقيق أهدافها، وكادر وظيفي مؤهل، وتحسين عمليات وآليات الإشراف على الجمعيات التعاونية.
3. تعزيز العائد الاقتصادي للحركة التعاونية من خلال تحويل الجمعيات التعاونية إلى وحدات اقتصادية منتجة بقيام الجمعيات على فكرة تنفيذ مشروع أو أكثر بجدوى اقتصادية واضحة، وتعزيز مشاركة ومساهمات أعضاء الجمعيات التعاونية ومشاركتها في مشاريعها ونشاطاتها،

وتعزيز الإقراض الميسر، وتسهيل وصول منتجات الجمعيات للأسواق، وزيادة رأس المال التشغيلي للجمعيات التعاونية، وزيادة فرص العمل، الرقابة على جودة المنتجات التعاونية، وتوفير مصادر تمويل ثابتة للحركة التعاونية.

4. نشر الثقافة التعاونية عن طريق تعميم الفكر التعاوني، والعمل على إحداث وعي مجتمعي بأهمية العمل التعاوني وبأنه عملية تراكمية ومستمرة.
5. توفير بيئة قانونية مناسبة.

10.2 الجمعيات التعاونية السكنية:

1.10.2 السكن المُيَسَّر:

هو امتلاك ذوي الدخل المحدود لسكن ملائم بأقساط شهرية تتوافق مع ما يستطيعون تحمله من أعباء مالية دون أن ينتقص من متطلبات المعيشة الاساسية للاسرة، غالبا الدفعه الشهرية لا تزيد عن 30% من متوسط الدخل الشهري للاسرة محدودة الدخل وبفترة سداد 25 سنة كحد اقصى، لذا فهو مرتبط بمتوسط دخل الاسرة، والانفاق الشهري على تكاليف المعيشة الاساسية الواجب توفرها للاسرة من المواد الغذائية، واللبس، والتعليم ، والرعاية الصحية، والنقل، اضافة الى ارتباطه بحد الفقر (العيسوي،2008).

فكما أن التعاونيات أداة ومؤشر لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

فإن السكن بشكل عام والسكن الميسر بشكل خاص من أولويات التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية باعتبار أن توفير السكن الميسر عاملا هاما للاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والذي ينعكس بدوره على تقدم ورفاهية الأفراد والدول، وان توفير المسكن الآمن والميسر يعد من الضروريات التي لا غنى عنها لكل أسرة، فبدون السكن الملائم لا يمكن للإنسان أن يكون عنصرا منتجا في مجتمعه، و بغياب السكن الملائم تصبح الأسرة جميعها قلقة غير مطمئنة. (عبد اللطيف والفورتيه، 2004).

إن أي محاولات لحل أي مشاكل اجتماعية دون حل مشكلة السكن غير فاعلة، وسيستمر المجتمع في معاناة دائمة ضد مشكلات الفقر والجريمة والجهل والمرض، فالسكن الملائم أساس للحياة

الاجتماعية السليمة التي لا تشوبها الفاحشة أو الجريمة, وهو من أكثر المواضيع حيوية وأهمية للإنسان كونه حقاً أساسياً من حقوقه كفلته له الديانات السماوية ومن ثم القوانين الدولية، إذ دون السكن لا تستقيم الحياة، وبشكل خاص توفير السكن لذوي الدخل المحدود من خلال السكن قليل التكلفة، والإسكان من متطلبات الحياة العصرية التي لم تتمكن أي دولة من دول العالم من الوصول إلى حل قاطع لها، وهو من أكثر المشاكل تفاقماً فهو مشكلة متحركة تتحرك مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للشعوب، فهو ليس فقط لسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكنية، ولكن لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة، وفيه تتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية والعمرانية والقانونية والتصنيعية والتنظيمية والإدارية والتصميمية والتخطيطية وأي قصور في جانب منها يؤدي إلى خلل في خطط وبرامج الإسكان.

فالإسكان تصميمات تتوافر فيها الراحة والجمال وتوازن بين العرض والطلب، كما انه توازن السكان مع مكان العمل، وهو كثافات تنظم متطلبات المجتمع من المرافق والخدمات العامة، وهو تبصر بالاحتياجات المستقبلية القريبة أو البعيدة في المدى، كما انه تنظيم لعلاقة المسكن بالخدمات اليومية والموسمية وارتباط بالبيئة المحلية واستيطان في المناطق الجديدة وحركة تفاعل لأصناف مختلفة من البشر عقائدياً واجتماعياً وثقافياً وسلوكياً، فالسكن حق لكل مواطن يلتزم المجتمع بحكومته وهيئاته بتحقيقه كسكن ملائم بإمكانيات مناسبة, خاصة لساكني المخيمات, أو الذين يقعون تحت رحمة الاستئجار، أو لذوي الدخل المحدود، وان هذا الحق ينبغي ألاّ يفسر تفسيراً ضيقاً أو تقييداً بحيث يصبح مساوياً، لتزويد المرء بسقف يأويه، بل ينبغي النظر إلى هذا الحق باعتباره يمثل حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة.(يوسف، 2002؛ عبد اللطيف والفورتيه، 2004؛ العيسوي، 2008؛ رشوان، 2005).

أكدت الإستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى سنة 2000، والتي اعتمدت في عام 1988، على ضرورة تحسين إنتاج المأوى وتوفيره، ومراجعة سياسات الإسكان الوطنية واعتماد إستراتيجية تمكينية من أجل تحقيق المأوى الملائم للجميع في القرن القادم، ورأت (UNHABITAT ،2001) بأن ملائمة السكن لا تعني بالضرورة فقط توفير ملاذ وغطاء للإنسان بل تشمل بمعناها المتكامل توفير المسكن الآمن الذي يتمتع بالخصوصية والملكية وتناسب الفراغات المختلفة طبقا للاحتياجات

الأساسية اليومية للإنسان، وتوافر النظام الإنشائي الآمن وتوافر عناصر الإضاءة والتهوية والتدفئة الطبيعية السليمة، والإمداد بالمرافق الأساسية مثل (التغذية، والمياه، والصرف والكهرباء)، وتوافر الاستدامة البيئية، وتناسب موقع المسكن إلى مواقع العمل والخدمات العمرانية الأخرى، كل ذلك بتكاليف ملائمة تلائم ساكنيها وتلائم النظرة العامة للتنمية المتدرجة والمتواصلة للمجتمع ككل (يوسف، 2002؛ عبد اللطيف والفورتيه، 2004؛ العيسوي، 2008؛ رشوان، 2005).

بلغ حد الفقر في فلسطين والذي استند إلى الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمسة أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) 2293 شيكل إسرائيلي، كما بلغ خط الفقر المدقع 1832 شيكل، وقدر معدل الفقر بين السكان الفلسطينيين وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة . كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة، هذا اضافة الى ان نسبة البطالة في فلسطين 26.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن نحو 16 ألف شخص يعبرون سنويا عن رغبتهم في امتلاك مسكن جديد في الأراضي الفلسطينية، غير أن نصف هؤلاء لا يستطيعون تلبية الشروط اللازم توفيرها للحصول على المسكن وفق عروض الإسكان المتوفرة، ما يعني أن العروض السكنية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية تستثني مسبقا نصف الراغبين في امتلاك مسكن، وان 50% من الأسر الفلسطينية لا تستطيع توفير متطلبات الحصول على قرض، أي أن هنالك فجوة بين العرض والطلب، إن ما هو معروض من وحدات سكنية من قبل القطاع الخاص لا ينسجم واحتياجات ذوي الدخل المحدود أو حتى متوسطي الدخل، بل يوائم احتياجات وقدرات متوسطي الدخل المرتفع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

2.10.2 مشكلة الاراضي السكنية في فلسطين:

قسمت اتفاقية أوسلو 4 في عام 1995 الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق وهي(أ، ب، ج) لكل منها ترتيبات وسلطات أمنية وإدارية مختلفة: (اسحق و بنورة، 2010؛ عرفات، 2005)

1. المنطقة "أ": والتي تقابل كافة المراكز السكنية الرئيسية، حيث تخضع "أ" للسيطرة الفلسطينية الكاملة، امنيا، واداريا.
2. المنطقة "ب": والتي تشمل معظم المناطق الريفية، وتقع المسؤلية فيها عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبقى لاسرائيل السلطة الكاملة على الامور الامنية.
3. المنطقة "ج" وتحيط هذه المنطقة بالمنطقة "ب"، وهي تغطي المنطقة المتبقية كاملة وهي المنطقة الوحيدة المتلاصقة وغير المتقطعة في الضفة الغربية، وتخضع المنطقة "ج" لسيطرة القوات العسكرية الإسرائيلية التامة بالنسبة للشؤون الأمنية والمدنية المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك إدارة الأراضي والتخطيط، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها او الاستفادة منها باي شكل من الاشكال الا بتصريح صادر من السلطات الاسرائيلية المختصة، ومعظم الاراضي الواقعة في مناطق "ج" اراضي زراعية، ومناطق مفتوحة خصبة، وغنية بمصادر المياه الطبيعية، ويعتبر عدد سكانها ضئيلا ومدى استخدامها متدن إلا من قبل المستعمرات والمحميات الإسرائيلية، وهي تشكل غالبية الأراضي (تقريبا 62 %) ولم تصنف القدس الشرقية ضمن أي من االمناطق (أ، ب، ج) في اتفاقية أوسلو المرحلية وكان من المقرر حل وضعها في مفاوضات الوضع النهائي .

إن تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة وتطوير أجزاء من الأراضي الفلسطينية، تمت خلالها السيطرة المشروطة والمحدودة على موارد الأرض والمياه والأمن والتشريع، خلقت فرصة للفلسطينيين من أجل تنظيم وتطوير حيزهم على مراحل، وفي نفس الوقت شكلت عبئا على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث أنها لا تستطيع ادارة شؤونها بحرية حسب الاحتياجات والطموحات الفلسطينية، هذا الواقع السياسي والإداري كان له أثر مباشر على صياغة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ومحدودية الوصول الى تنمية مستدامة، وأيضا كان له أثر مباشر على الظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة أن إسرائيل تسيطر سيطرة تامة على المنطقة "ج"، مما يعني وقوع الحالة السكنية في الأراضي الفلسطينية ضمن محدودية القدرة لدى الفلسطينيين لتلبية احتياجاتهم السكنية، مما أدى إلى ظروف سكنية صعبة في الأراضي الفلسطينية تجلت بعدة مظاهر من أبرزها: (اسحق و بنورة، 2010؛ عرفات، 2005)

1. الفجوة الكبيرة بين العدد المتنامي للسكان والأسر وبين عدد المساكن المحدود، وكذلك تركز المباني السكنية في مناطق"أ " وظهور البناء العمودي في المناطق الريفية التي تقع في المنطقة (ب) علاوة على الضغط المتزايد على الخدمات والبنية التحتية.
2. اثر تدني توصيل الخدمات، وسوء التخطيط، والقيود المفروضة من قبل الاحتلال بشكل سلبي على عملية التطوير الحضري، وصاحب هذه القيود إقامة أبنية غير مرخصة وغير مخطط لها مما أدى إلى تمدد عمراني غير منظم والى إساءة استخدام الأراضي الزراعية القيمة، لذلك فقد أدى التوسع العمراني غير المدروس أو غير المخطط له إلى التعدي على الأراضي الزراعية والمراعي والموارد الطبيعية، وحد من إمكانية استدامتها وتطورها.

3.10.2 الجمعيات التعاونية السكنية:

الجمعية التعاونية السكنية هي مؤسسة تعاونية ديمقراطية، لها صفتها الاعتبارية، ارتبط أعضاؤها طوعا بصفتهم الإنسانية، وتمول وتدار وتراقب من قبل أعضائها بطريقة ديمقراطية لتلبية احتياجاتهم المشتركة من السكن وطموحاتهم المستقبلية وفقا للمبادئ والقيم التعاونية، ولها أن تمتلك بهذه الصفة الأموال المنقولة وغير المنقولة وان تبرم العقود والاتفاقيات والاقتراض من الآخرين، وتوقع الرهون، وأن تكون طرفا في الدعاوي التي تقيمها أو تقام عليها، وان تمارس الأعمال كافة التي تمكنها من تحقيق أهدافها وفقا لقانون التعاون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وهذا النظام والقوانين المرعية الأخرى السائدة في دولة فلسطين. (وزارة العمل الفلسطينية، الادارة العامة للتعاون).

4.10.2 اهداف الجمعيات التعاونية السكنية:

تهدف إلى تلبية احتياجات الأعضاء السكنية وذلك لتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتنظيمهم وفقا للمبادئ والقيم التعاونية القائمة على الاعتماد على الذات والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن بأحد أو بجميع الأنشطة التالية :- (وزارة العمل الفلسطينية، الادارة العامة للتعاون)

1. توفير السكن المناسب لأعضائها، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة كافة والمناسبة لشراء الأرض وتنظيمها، والحصول على التصاميم المناسبة ورخص البناء الرسمية والمباشرة في عمليات إقامة البنية التحية وتشييد المساكن المنفردة أو المشتركة حسب رغبات الأعضاء.
2. توفير الخدمات الاستهلاكية، والتعليمية، والصحية، والترفيهية، والبيئية، والنقل، والعبادة، والاتصالات.
3. إدارة مشاريع الجمعية وممتلكاتها وصيانتها والمحافظة عليها.
4. السعي للحصول على التمويل المناسب لمشاريع الجمعية المشتركة أو لأعضائها من خلال القروض و/أو المنح .
5. التعاون مع الجمعيات والاتحادات التعاونية الأخرى لتحقيق غاياتها وتعزيز دور العمل التعاوني
6. العمل على نشر الوعي والثقافة الإسكانية التعاونية ، وتوفير المعلومات اللازمة لأعضائها .
7. المساهمة في الحد من البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل انسجاما مع رؤية القطاع التعاوني .
8. النهوض بواقع المرأة في العمل التعاوني وتعزيز دورها القيادي في الجمعيات التعاونية .
9. القيام بأي أعمال أخرى تتطلبها الظروف تتلائم وأهداف الجمعية .
10. العمل على دمج ابناء الشهداء والاسرى المحررين وذوي الاحتياجات الخاصة في العمل التعاوني.

5.10.2 نظام جمعيات الإسكان التعاونية

هذا النظام يحمل رقم (42) لسنة 1959 صادر بمقتضى المادة (58) من قانون جمعيات التعاون رقم (17) لسنة 1956 (وزارة العمل الفلسطينية، الادارة العامة للتعاون).

6.10.2 آلية تسجيل الجمعيات التعاونية السكنية وآلية انتساب الاعضاء لها:

يتجه القائمون على الجمعية التعاونية السكنية الى مكتب وزارة العمل الفلسطينية في المحافظة التي ينتمون لها لاحضار مرفقات يقومو بتعبئتها وارفاقها معا للمصادقة عليها واعتمادها (وزارة العمل الفلسطينية، الادارة العامة للتعاون). ملحق رقم (1)

7.10.2 دور الإسكان في تقوية بنى الدولة الفلسطينية:

يتمثل دور الاسكان في تقوية بنى الدولة الفلسطينية بما يلي: (عبدالله و دودين، 2015؛ عبدالحميد،2013).

1. إن الإسكان له دور فاعل في تقوية بنى الدولة الفلسطينية من خلال جوانب مختلفة أبرزها توسيع قاعدة المستوطنات البشرية الفلسطينية في مواجهة الاستيطان الإسرائيلي على حساب الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية وحجب إمكانيات التنمية عن الشعب الفلسطيني وحجب إمكانيات الانتفاع بالأرض.
2. تكتسب هذه المستوطنات البشرية الفلسطينية أهمية خاصة في القدس والأغوار والمناطق الحدودية من أجل تكثيف التواجد السكاني الفلسطيني على الأرض الفلسطينية.
3. في ضوء الموقف الفلسطيني المُصّر على الربط بين المحافظات الفلسطينية على أساس طرق المواصلات والتأكيد على أهمية وضرورة التواصل الجغرافي فإن دعما مباشرا ومكثفا للإسكان في المناطق الريفية وضواحي المدن إلى جانب البنية التحتية والخدمات اللازمة سيؤدي إلى عوامل صمود وضرب سياسة الكانتونات التي يجري التعاطي معها إسرائيليا.
4. دور الإسكان في تدعيم مفهوم التنمية من أجل الصمود على الأرض الفلسطينية من خلال مشاريع الإسكان وتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لها ومن خلال التمويل طويل الأجل.
5. يعتبر قطاع الإنشاءات والمقاولات من أهم القطاعات الإنتاجية حيث يشغل ما يقارب (24%) من الطاقة العاملة الفلسطينية، فهو يلعب دورا كبيرا في حماية الاقتصاد الوطني في الظروف الصعبة، كما يرتبط بعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
6. يحتل قطاع الإسكان بعدا اقتصاديا مهما يساهم في إنشاء شركات مساهمة عقارية، والتوسع في المصارف التجارية في مجال فتح الائتمان الإسكاني وازدياد أنواع الاستثمار العقاري عدداً، وإيجاد أنماط عقارية جديدة، مثل الأبراج والمجمعات التسويقية والفنادق، عدا عن

البناء العادي التقليدي مثل السكن الخاص والشقق والمكاتب والمحلات والمساكن المشتركة (التعاونيات السكنية).

11.2 دراسات سابقة:

تم اختيار الدراسات السابقة التي تتشابه مع بعض اهداف الدراسة، وكونه لا يوجد دراسات سابقة متشابهة مع الدراسة بكل محاورها، فقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة بشكل يخدم كل محور على حدا.

أ. محور التنمية الزراعية:

1. دراسة قشوع، 2009، بعنوان استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، هدفت هذه الدراسة الى وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة، تعمل على تطوير التجمعات السكانية في منطقة الشعراوية، وجذب الاستثمار إليها، واستغلال إمكانيتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم، وتحسين مستوى الخدمات، وذلك من خلال دراسة شاملة لمنطقة الشعراوية في شمال محافظة طولكرم من حيث خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، وقد أظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادية، والاجتماعية، لمنطقة الشعراوية، وكذلك خصائصها الطبيعية والديمغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على اكبر حوض مائي، تعاني منطقة الدراسة من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية التطوير الريفي على المدى القصير بهدف التغلب على جزء من مشاكل ومتطلبات التنمية في منطقة الشعراوية بالإضافة إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد كإستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي وإستراتيجية تطوير قطاع التصنيع الزراعي إستراتيجية تحسين مستوى الخدمات وتلبية احتياجات السكان، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع المقترحة وذات الأولوية، إضافة إلى أهمية تفعيل دور مجلس الخدمات المشترك في تحقيق التنمية في منطقة الشعراوية بالشراكة

مع الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية.

2. دراسة أبو ريدة،2008 بعنوان أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة أريحا (1970-2008)، هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على أوضاع المحافظة من النواحي الأساسية المرتبطة بالقطاع الزراعي، والتعرف إلى الظروف والعوامل البشرية المؤثرة على النمو الزراعي واستخدامات الأراضي، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمزارع في محافظة أريحا والأغوار، وتتبع مراحل التطور الزراعي واستعمالات الاراضي في المحافظة خلال العقود الماضية وما تخللها من ممارسات اسرائيلية استهدفت القطاع الزراعي، وأسلوب الزراعة السائد والإنتاجية الزراعية، بالاضافة الى دراسة مدى تأثير الحيازة الزراعية وتغير الملكية على أنماط الزراعة، وتأثير الحصار المتكرر للمنطقة على النشاط الزراعي، وتأثير مصدر المياه على نظام الري المتبع في منطقة الدراسة، وخرجت الدراسة بنتائج مفادها أن العوامل الطبيعية وأهمها المناخ تلعب دورا كبيرا في النظام الزراعي، تحتل الخضروات الدرجة الاولى في الزراعة بالمحافظة ونسبتها 44%، تعاني المحافظة من نقص شديد بالمياه، هنالك تأثير للمستوطنات على النظام الزراعي من خلال السيطرة على المياه، والذي بلغ نسيته 40%، ومصادرة الأراضي وإعاقة تنقل بعض المزارعين بحجج أمنية، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها العمل على حل مشكلة التسويق من خلال فتح أسواق جديدة أمام المزارع والعمل على توفير المياه الزراعية وذلك بإيجاد اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي.

3. دراسة أبو عمرة، 2015، بعنوان أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الفترة 1994-2012، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الزراعي في الأراضي الفلسطينية ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، ومراحل تطور الزراعة الفلسطينية والصعوبات والعراقيل التي تواجهها مع إظهار دور السلطة الفلسطينية في دعم وتطوير القطاع الزراعي، والتعرف على نقاط القوة والضعف في هيكل القطاع الزراعي الفلسطيني إضافة إلى تحديد حجم التمويل اللازم لتنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، وخرجت الدراسة بنتائج اهمها انه رغم الاستقرار في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة من عام

1994 – 2000 إلا أن مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية بسبب السياسة الاسرائيلية الهادفة الى تدمير ممنهج للقطاع الزراعي، وضعف التمويل الحكومي والتسهيلات الائتمانية، وان الأراضي الفلسطينية بحاجة ماسة لتبني سياسة زراعية تنموية تدمج بين الإصلاح الزراعي وتعزيز دور الدولة والتعاونيات الزراعية ومؤسسات الإقراض الخاصة، وخلصت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها انها أوصت السلطة الفلسطينية بإقامة مشاريع البنية التحتية وحفر آبار المياه واستصلاح الأراضي الزراعية، والاهتمام بالصيد، والعمل على بناء اقتصاد منتج، وتوفير الأمن الغذائي وتقديم تسهيلات ائتمانية وتبني سياسات زراعية تنموية عبر زيادة حصة وزارة الزراعة في موازنة السلطة العامة، كما أوصت متخذي القرار الفلسطيني بإعادة النظر في بنود اتفاق باريس الاقتصادي الذي أضعف بنية القطاع الزراعي الفلسطيني بما يتلاءم مع السياسة الزراعية الإسرائيلية، إنشاء صندوق قومي لإنقاذ القطاع الزراعي من خلال دعم المزارعين وتعزيز صمودهم، وإنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر مهمتها تقديم القروض بأسعار فائدة شبه صفرية، مع إعادة النظر في آلية عمل شركات التأمين الفلسطينية من خلال وضع قوانين لتقديم التأمينات المناسبة للمزارعين، وكذلك ضرورة لعب الاقتصاديين ورجال الأعمال الفلسطينيين دور فعال في إنشاء صندوق لدعم الزراعة.

4. دراسة صلاح، 2013، بعنوان العوامل المؤثرة في زيادة الانتاج الزراعي النباتي في محافظة اربحا والاغوار في الفترة 1994 – 2010، هدفت الدراسة الى تقييم أهم العوامل التي تؤثر على زيادة الانتاج النباتي الزراعي في محافظة اربحا والاغوار في الفترة 1994 – 2010، تحديد المؤثرات التي يمكن أن تكون مؤثرات مفيدة في زيادة الإنتاجية الزراعية، التعرف على تأثير كل من المساحة الزراعية، والكثافة السكانية، وكمية تدفق المياه، قيمة الانتاج الزراعي والصادرات والواردات، وتكلفة مدخلات الإنتاج، على زيادة الانتاج الزراعي، اظهرت نتائج الدراسة ان 61.8٪ من التباين في الإنتاجية الزراعية، بسبب المساحة الزراعية والصادرات بمعني توجد علاقات ذات دلالة إحصائية بين الإنتاجية الزراعية والمساحة المخصصة للزراعة، والصادرات، وفي المقابل فليس هناك أي علاقات ذات دلالة إحصائية بين الإنتاجية

الزراعية والمتغيرات الاخرى، وخلصت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها، يجب ان يكون المزارعين وصناع السياسات على علم جيد بكيفية تأثير المساحة الزراعية، والكثافة السكانية، كمية تدفق المياه، قيمة الانتاج الزراعي والصادرات والواردات وتكلفة مدخلات الإنتاج، على زيادة الانتاجية، للعاملين بالقطاع الزراعي معرفة وقدرات يمكن استثمارها اضافة الى قدرتهم على التعلم السريع للتقنيات الزراعية الحديثة، هنالك عوامل ومؤثرات اخرى لم تتناولها الدراسة يجب دراستها ومعرفة تاثيرها على زيادة الانتاجية.

ب. محور التعاونيات:

1. دراسة الزرو، 2012، بعنوان واقع الحركة التعاونية الفلسطينية وسبل تطويرها من وجهة نظر أصحاب القرار وصانعي السياسات، هدفت الدراسة إلى استكشاف وجهات نظر متخذي السياسات وصانعي القرارات حول واقع الحركة التعاونية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، وآفاق تطويرها المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها غياب البنية القانونية المناسبة، وضعف الهياكل التنظيمية القائمة، وغياب القيادة الفاعلة، وغياب البناء المؤسسي، والتبعية في التمويل وقلته وسوء ادارته، ومحدودية العائد الاقتصادي للقطاع التعاوني، وضعف مشاركة المراة في العمل التعاوني، وضعف الوعي التعاوني ، ومحدودية انتشار الفكر التعاوني، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها، أهمية الاستنهاض التشاركي للقطاع التعاوني، وأهمية دعم الهياكل التنظيمية التعاونية، وتعزيز العائد الاقتصادي للحركة التعاونية بتحويل الجمعيات التعاونية إلى وحدات اقتصادية، ونشر الثقافة التعاونية، توفير بيئة قانونية مناسبة.
2. دراسة حامد، 2012، بعنوان سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، هدفت الدراسة إلى البحث عن أسباب ركود الحركة التعاونية الفلسطينية، وطرق وأدوات النهوض بها لتحتل دورا اكبر في التنمية الفلسطينية، واستنتجت الدراسة الى ان ضعف راس المال الاجتماعي الترابطي يعيق امكانية تكوين تعاونيات بين الافراد ذوي الخلفيات المختلفة، بينما قوة رأس المال الاجتماعي الترابطي يقلص فرص انتفاع الافراد من خارج العائلة من التعاونيات، وانخفاض التزام الأعضاء بالأنشطة يؤدي الى تبني أنشطة وأهداف لا تخدم مصالح كل

الأعضاء ويؤدي الى استحواذ بعض الأعضاء الفاعلين على التعاونية، مستوى العلاقة بين التعاونيات والتنسيق بينها منخفض، والبيئة القانونية لا تتلاءم مع المتغيرات والمستجدات ولا تتضمن اجراءات ملزمة ومحددة لتمثيل التعاونيات في الاتحادات المختصة، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها التأكيد على أهمية نشر الفكر التعاوني، والعمل على تطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالحركة التعاونية ودور الاتحادات التعاونية، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

3. دراسة جياس، 2013، بعنوان تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والأرباح ، هدفت الدراسة الى قياس تأثير المبادرة الزراعية على أرباح وقروض المصرف الزراعي التعاوني، وخلصت بنتائج اهمها، تدني ارباح وقروض المصرف الزراعي عبر فترة المبادرة الزراعية بسبب تعارض السياسة الاقراضية لهما، خلصت بتوصيات أهمها: ضرورة وضع لجنة تنسيق مشتركة تأخذ على عاتقها تحديد الصلاحيات والمهام والواجبات للجهات المساهمة كافة في تنفيذ ودعم المبادرة الزراعية، إعادة تقييم وتقويم السياسة الاقراضية للمبادرة الزراعية وبما يتلاءم مع السياسة الاقراضية للمصرف الزراعي التعاوني.

ج. محور السكن الميسر:

1. دراسة الاغبري، 2010، بعنوان تطوير الإسكان الميسر لذوي الدخل المحدود في صنعاء، هدفت الدراسة إلى إيجاد الأسباب الرئيسة التي تؤثر في تكلفة الإسكان للإسهام في حل مشكلة نقص الإسكان لذوي الدخل المحدود في صنعاء، وتسليط الضوء على قضايا الإسكان إجمالا وإسكان ذوي الدخل المحدود خصوصا، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها إن الأسباب الرئيسة لنقص الإسكان هو ارتفاع كلفة الإسكان، وأكثر العوامل التي تؤثر في كلفة البناء هو سعر الأراضي بسبب نقص الأراضي المتاحة مقابل ازدياد الطلب، وسعر الاسمنت وحديد التسليح لان معظم احتياجات السوق مازالت تستورد من الخارج، وعدم ثبات واستقرار العملة بالسوق مقابل الدولار خصوصا أن معظم المواد المستخدمة في البناء ما تزال مستوردة، إن شريحة ذوي الدخل المحدود لا يستطيعون الحصول على مساكن ميسرة خاصة بدون دعم أو قروض ميسرة لمدة لا تقل عن 25 عاماً وبما لا يزيد عن 30% من دخولهم حسب توصيات منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات، كما وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها، تأسيس وزارة مستقلة خاصة بالإسكان وبميزانية خاصة، والبحث عن مصادر دعم مالي لتمويل مشاريع إسكان ذوي الدخل المحدود، وبناء مشاريع إسكانية لذوي

الدخل المحدود وبصورة ملحة وتوزيعها بواسطة الحكومة، وسن قوانين خاصة بحماية المستثمرين في قطاع الإسكان لضمان استرجاع المستثمرين والبنوك لقروضهم وذلك لتشجيع الاستثمار في قطاع الإسكان، ودعم الدولة للاستثمار في مواد البناء وكذلك دعم الأبحاث الخاصة بتطوير الإسكان، وإيجاد مواد محلية رخيصة لاستخدامها في مشاريع الإسكان الميسر.

2. دراسة يوسف، 2012، بعنوان المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المحدود، هدفت الدراسة إلى البحث في المعايير التصميمية والإنشائية لإسكان ذوي الدخل المنخفض للوصول إلى توافق تكاليف البناء مع القدرة المالية لهذه الفئة، دراسة محددات إسكان ذوي الدخل المنخفض وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والمادية والصحية، خرجت بمجموعة من النتائج أهمها تعاني فلسطين من النمو الحضري المتسارع ويأتي على حساب الريف، مشكلة توفير السكن المناسب من أهم مشاكل المجتمع الحضري، وقطاع الإسكان جانب مهم في الاقتصاد الفلسطيني، فيما يعاني من عدم توازن في العرض والطلب، غلب على التقارير الفنية للإستراتيجية الوطنية الجانب الوصفي للوضع القائم، تفتقر فلسطين لمعايير سكنية واضحة ومحددة لفئات السكن، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة زيادة الأراضي ضمن سكن(ج) وتخفيض كلفتها، والتعاون ما بين القطاع العام والخاص بهدف إنشاء مشاريع سكنية لذوي الدخل المنخفض، وإعفاء إسكان ذوي الدخل المنخفض من رسوم الحديد والاسمنت بهدف تخفيض التكلفة، واستخدام أساليب ومواد البناء المحلية في مشاريع إسكان ذوي الدخل المنخفض، والتوسع في دراسات تقليل تكلفة البناء، وتأسيس بنك وطني للبيانات بهدف توفير معلومات متعلقة بمواد البناء وصناعة الإنشاءات، وتأسيس صناعة وطنية لمواد البناء تعمل باستقلالية وكفاءة، ودعوة المؤسسات لإنشاء صناديق إسكان لموظفيه.

3. دراسة العيسوي، 2008 بعنوان حلول مقترحة لمشاريع الإسكان منخفضة التكاليف قي قطاع غزة، هدفت الدراسة الى تحليل الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح تقديم نموذج عملي وواقعي لإسكان ذوي الدخل المحدود في قطاع غزه، وبلورة توجه جديد عبر إعداد مشروع واقعي يشكل نموذجا عمليا للرؤية الصحيحة لتوفير سكن اقتصادي يستطيع أن يلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود بامتلاك سكن ملائم يتوافق مع ما يستطيع تحمله من أعباء مالية دون أن

ينتقص من قيمة السكن كمأوى صحي ملائم يحترم المعايير الإنسانية والمتطلبات المعيشية الأساسية للإنسان الفلسطيني، *بمجموعة من* النتائج والتوصيات أهمها: ثمن الوحدة السكنية المعقول سيزيد من فرصة محدودي الدخل في الحصول على سكن ملائم، اعتماد أساليب المشاركة المجتمعية في أثناء تنفيذ المشروع على ارض الواقع يقلل من الكلفة، تقليل الكلفة بالممارسات الإنشائية الصحيحة، وتخصيص موازنات للاستثمار في قطاع الإسكان لذوي الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، تغيير النظرة لدى القطاع الخاص بان إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود ليس ذي مردود استثماري جيد وخلق توافق بين حاجة الإنسان الفلسطيني للسكن وبين رغبة القطاع الخاص بتلبية هذا الاحتياج بهامش ربح معقول ومشجع، وأن لا تتعارض الحاجة الملحة للسكن مع القيمة الحضارية لمعيشة الإنسان الفلسطيني.

12.2 الإستفادة من الدراسات السابقة

اختيرت الدراسات السابقة التي تتشابه ضمن مضمونها مع الدراسة في مضمون اهميتها واهدافها من حيث سبل الوصول الى التنمية الريفية المستدامة، وتطوير تجمعات سكانية وجذب الاستثمار إليها، واستغلال إمكانيتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، ورفاهيتهم، وتحسين مستوى الخدمات، اضافة الى ابراز اهمية وواقع الحركة التعاونية الفلسطينية وأفاق تطويرها المستقبلية، وحل مشكلة الإسكان لذوي الدخل المحدود.

خرجت الدراسات السابقة الى نتائج تدعم اوتتشابه في مضمونها مع نتائج الدراسة اهمها، الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على الموارد الطبيعية وسياسته الهادفة الى تدمير ممنهج للقطاع الزراعي معيق رئيسي في التنمية، هناك مؤثرات ذات دلالة احصائية مهمة لزيادة الانتاج الزراعي، ومؤثرات يجب الاهتمام بها لزيادة تاثيرها وايجابيتها على القطاع الزراعي، وان الأراضي الفلسطينية بحاجة ماسة لتبني سياسة زراعية تنموية تدمج بين الإصلاح الزراعي وتعزيز دور الدولة والتعاونيات الزراعية ومؤسسات الإقراض الخاصة، محدودية العائد الاقتصادي للقطاع التعاوني، إن الأسباب الرئيسة لنقص الإسكان هو ارتفاع كلفة الإسكان، وإن شريحة ذوي الدخل المحدود لا يستطيعون الحصول على مساكن ميسرة خاصة بدون دعم أو قروض ميسرة. كما وخلصت الدراسات السابقة ايضا الى توصيات تتشابه في مضمونها مع توصيات الدراسة وخاصة من حيث، تبني

استراتيجيات التخطيط والتنظيم، والتطوير الريفي لتحسين مستوى الخدمات وتلبية احتياجات السكان، والعمل على بناء اقتصاد منتج، وتوفير الأمن الغذائي وتقديم تسهيلات ائتمانية وتبني سياسات زراعية تنموية عبر زيادة حصة وزارة الزراعة في موازنة السلطة العامة، ، إنشاء صندوق قومي، مؤسسات للتمويل، وشركات تامين زراعي، أهمية الاستنهاض التشاركي للقطاع التعاوني، وتحويل الجمعيات التعاونية إلى وحدات اقتصادية، لتكون سبيل وراء احتلالها دورا اكبر في التنمية الفلسطينية، ضرورة بناء مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود بالشراكة والتعاون ما بين القطاع العام والخاص، والفئة المستهدفة، والتوسع في الدراسات والبيانات الخاصة بتقليل تكلفة البناء.

13.2 تجربة سابقة:

مشروع واحة مكة للإسكان الميسر تحقق أحلام البسطاء بامتلاك منزل. (حريري، الحربي، 2014).

هدف المشروع وضع نواة لحي سكني متكامل لذوي الدخل المحدود، القضاء على مشكلة العشوائيات في مكة، حل مشكلة ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف السكن لذوي الدخل المحدود، توفير مسكن بتكلفة منخفضة تتوافق مع قدرات ذوي الدخل المحدود، الفئة المستهدفة من المشروع سكان المناطق المزالة بسبب مشاريع مكة وفئة الأرامل والمطلقات وذوي الدخل المحدود (ويُصنّف محدودو الدخل، بحسب التعريف القانوني، بالأسرة التي يصل دخلها إلى 2000 ريال سعودي كحد أقصى)، طرحت أمانة مدينة مكة المكرمة، قطعة أرض ليتنافس على بنائها المستثمرين، بحيث يقوموا ببناء 1700 وحدة سكنية وبيعها بأقل من ثمن التكلفة واستقبال ما يزيد عن 15 ألف نسمة، مقابل أن يمنحوا 40% من الأرض ليبنوا عليها وحدات سكنية أخرى وبيعها بسعر السوق، أي أنه سيكون بحجم حي متوسط، وهذه أحد أبرز أهداف المشروع، مساحة الوحدات السكنية تبدأ من 80 م^2 للوحدة السكنية وتصل إلى 120م^2، والطلب الأعلى على المساحة الأكبر، وبذلك تعاون القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه، وهناك رغبة في مدن سعودية مختلفة لاستنساخ تجربة الإسكان الميسر، وهناك مساعٍ تبذل لنقلها إلى مناطق كبرى كالرياض وجدة، حيث توجد سوق كبيرة لهذا المنتج، لاسيما مع تزايد ارتفاع أسعار العقارات والأراضي.

الفصل الثالث

لمحة عامة عن محافظة اريحا والاغوار

1.3 تمهيد:

منطقة أريحا والاغوار، تضم مدينة أريحا التي تعتبر مدينة كنعانية قديمة، يعدها الخبراء الأثريون أقدم المدن على الإطلاق حيث يرجع تاريخها إلى 6800 ق.م، وتضم معها 13 تجمعا سكنيا منها مخيمان للاجئين، وهذه التجمعات هي، مرج نعجة، والزبيدات، ومرج الغزال، والجفتلك، وفصايل، وعين العوجا، والنويعمة، وعين الديوك الفوقا، ومخيم عين السلطان، ودير القلط، ومخيم عقبة جبر، ودير حجلة، اولنبي موسى، و سيتم في هذا الفصل وصف بعض جوانب المحافظة المرتبط بتعزيز اهداف البحث، اضافة الى تجميع معلومات وبيانات هامة عن المحافظة لتكوّن قاعدة بيانات لذوي العلاقة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والباحثين، وهذه الجوانب هي الخصائص الطبيعية، والأوضاع الديموغرافية والخدمات العامة، والمصادر الاقتصادية والطبيعية، ومعيقات الاحتلال.

2.3 الخصائص الطبيعية:

1.2.3 الموقع الجغرافي والمساحة:

مساحة محافظة اريحا والاغوار 593 كم^2، أي 9.9% من أراضي الضفة الغربية، تقع محافظة اريحا والاغوار في الطرف الغربي لغور الاردن، وفي الجزء الشرقي من الضفة الغربية، يحدها من الشمال محافظة طوباس ونابلس، ومن الشرق نهر الاردن، ومن الجنوب البحر الميت وجزء من محافظة القدس، ومن الغرب رام الله، تقع على خط طول 28-35 ودائرة عرض 31-51، ويتراوح مستوى انخفاضها عن سطح البحر بين 200 الى 400م ، ولذلك يكون لها وضعا جغرافيا مميزا لوقوعها في أكثر جهات العالم انخفاضاً تحت مستوى سطح البحر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

2.2.3 المناخ:

يسود محافظة اريحا والاغوار مناخ حار جاف صيفا ومعتدل شتاء، حيث بلغ المعدل السنوي لدرجات الحرارة 24.5°م لعام 2013 مْ، وهي اعلى متوسط لدرجات الحرارة في فلسطين، ويتراوح معدل هطول الامطار السنوي في محافظة اريحا والاغوار بين 150–200 ملم، المعدل السنوي للرطوبة 50% ومستوى التبخر السنوي مرتفع جدا حيث يبلغ 2100ملم، يلطف شدة الظروف المناخية المياه السطحية والينابيع والمياه الجوفية، واعتدال مناخها شتاءً يجعلها مشتى مرغوبا به (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، 2014).

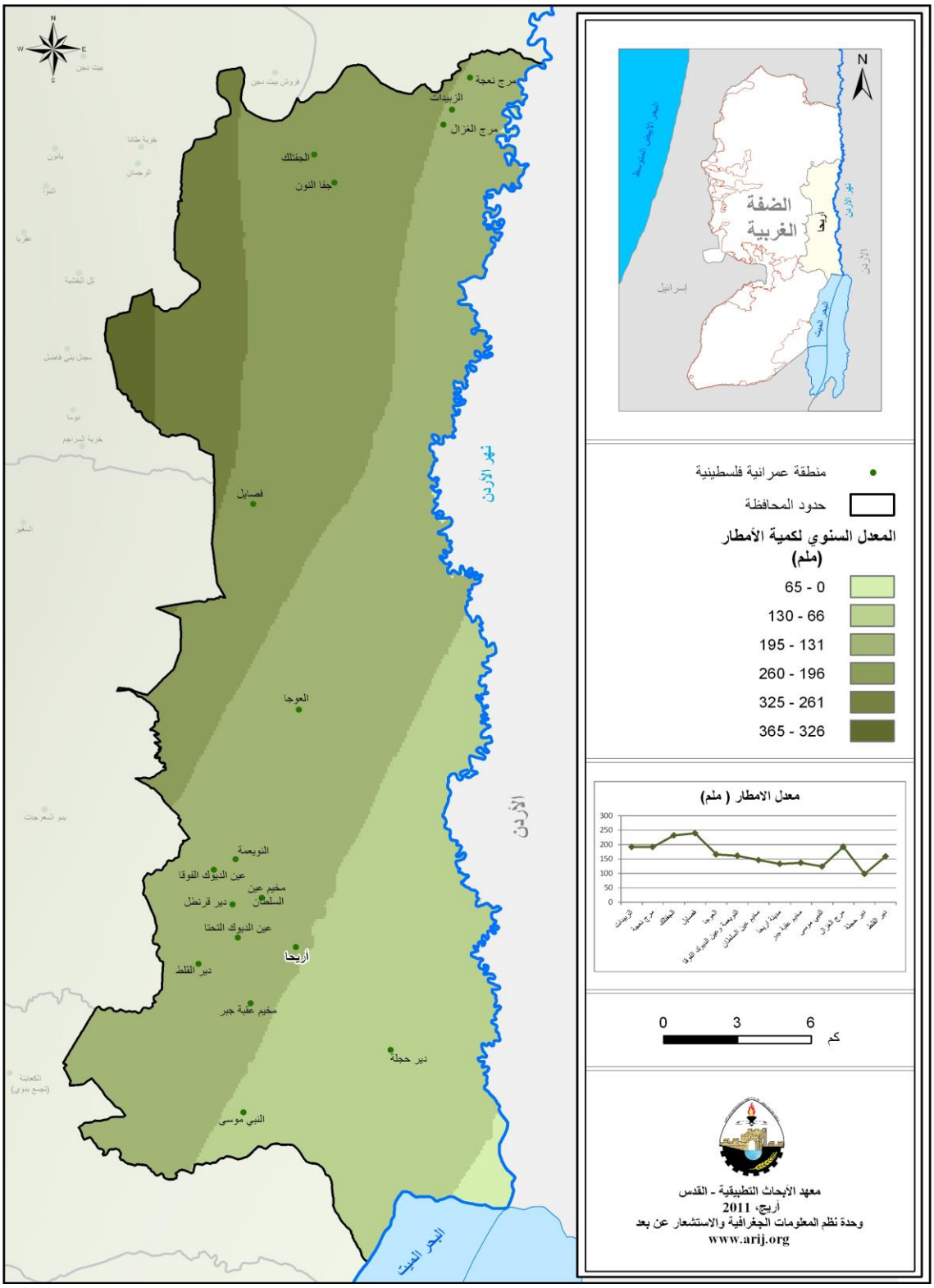

خارطة (3-1): التوزيع المطري لمحافظة اريحا والاغوار

المصدر: معهد الابحاث التطبيقية، القدس، اريج، 2011

3.2.3 التضاريس

تقوم أريحا على هضبة منبسطة هي احد المدرجات البحرية القديمة التي نشأت بعد انحسار وجفاف البحيرة الأردنية القديمة، وتقسم تضاريس المحافظة إلى المناطق المرتفعة عن سطح البحر أو منطقة الجبال، ومنطقة الغور او المنطقة الزراعية، ويعد مجرى نهر الأردن احد أهم المعالم التضاريسية الذي يمتد ما بين بحيرة طبريا شمالا والبحر الميت جنوبا بطول 105 كم، وينبع نهر الأردن من ارتفاع يزيد عن 500م فوق سطح البحر في منطقة الحاصباني وينتهي عند انخفاض 408 م دون سطح البحر في البحر الميت، ويرفده العديد من الأودية مثل وادي الفارعة ووادي القلط (أبو ريده، 2008).

3.3 الأوضاع الديموغرافية والخدمات العامة:

1.3.3 السكان

بلغ عدد سكان محافظة أريحا والأغوار المقدر في منتصف العام 2014 حوالي 50762 نسمة، منهم 25789 ذكور، و 24973 إناث، وهي المحافظة الأقل من حيث عدد السكان في محافظات فلسطين، إضافة إلى أنها الأقل من حيث التوزيع النسبي للسكان في محافظات فلسطين حيث بلغ 1.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

جدول (3-1): عدد السكان المقدر لمحافظة أريحا والأغوار والتوزيع النسبي لسكانها بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزه، 2014

المنطقة	الجنس			التوزيع النسبي
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	
الضفة الغربية وقطاع غزه	4550368	2311721	2238647	100
الضفة الغربية	2790331	1417591	1372740	61.3
أريحا والأغوار	50762	25789	25973	1.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

2.3.3 التركيب العمري والنوعي للسكان

يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في فلسطين انه مجتمع فتي، نسبة الفئة العمرية (0-14) سنة حوالي 39.7% من مجمل السكان ونسبة الأفراد 65 سنة فأكثر 2.9% من مجمل السكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

3.3.3 الكثافة السكانية

بلغت الكثافة السكانية في محافظة أريحا والأغوار 86 فرد/كم^2 في منتصف العام 2014، وهي اقل محافظات الضفة الغربية وقطاع غزه كثافة سكانية، في حين بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزه 756 فرد/كم^2

وبلغت في الضفة 493 فرد/ كم^2، أما في قطاع غزة فبلغت 4.822 فرد/كم^2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

جدول (3-2): الكثافة السكانية لمحافظة أريحا والأغوار بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزه ، منتصف العام، 2014

المنطقة	المساحة (كم2)	عدد السكان منتصف العام 2014	الكثافة السكانية (فرد/كم2)
الضفة الغربية وقطاع غزه	6020	4550368	756
الضفة الغربية	5655	2790331	493
أريحا والأغوار	593	50762	86

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

4.3.3 المساكن وظروف السكن

بلغ متوسط كثافة السكن (عدد الافراد في الغرفة) في فلسطين في العام 2013 حوالي 1.6 فرد/غرفة، بواقع 1.8 فرد/غرفة في قطاع غزه، مقابل 1.5 فرد/ غرفة في الضفة الغربية، في حين بلغ هذا المتوسط في محافظة اريحا والاغوار 1.8 فرد/غرفة، وهي نسبة مرتفعة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

جدول (3-3): التوزيع النسبي للأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب كثافة السكن، 2010

كثافة السكن	النسبة
اقل من 1	7.9
1.00-1.99	43,8
2.00 - 2.99	29.5
+ 3.00	18.8
المجموع	100
متوسط كثافة السكن	**1.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

جدول (3-4): التوزيع النسبي للأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب عدد الغرف في المسكن، 2010

عدد الغرف في السكن	النسبة
1	6.0
2	16.9
3	39.7
4	26.4
5	11.0
المجموع	100
متوسط عدد الغرف	**3.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

سجلت الفيلا الدار في نوع المسكن النسبة الاعلى اذ بلغت 47.7% ، في حين سجلت الشقة 45.3%، و7.0% اخرى، وفيما يتعلق بحيازة المسكن فهناك 84.4% من المساكن الماهولة تعود ملكيتها لاحد افراد الاسرة في العام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

جدول (3-5): التوزيع النسبي للأسر في محافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية، ، حسب نوع السكن، 2010

المنطقة	نوع المسكن	النسبة%
الضفة الغربية		
	فيلا و الدار	57
	شقة	41.9
	أخرى	1.1
	المجموع	100
أريحا والأغوار		
	فيلا/ دار	47.7
	شقة	45.3
	أخرى	7
	المجموع	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

اخرى: تشمل غرفة مستقلة، خيمة، براكية بلغ عدد رخص البناء الصادرة عن السلطات المحلية والتنظيم المحلي عام 2010 في محافظة اريحا والاغوار 202 رخصة بناء، حيث بلغت المساحة المرخصة للبناء 42.1 الف م^2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

جدول (3-6): التوزيع النسبي للأسر في محافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية، حسب حيازة المسكن، 2010

حيازة المسكن	الضفة الغربية	محافظة أريحا والأغوار
ملك	81.8	84.4
مستأجر	10.3	9.5
أخرى	7.9	6.1
المجموع	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

اخرى: تشمل السكن دون مقابل

5.3.3 التعليم والثقافة

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي 2011/2010 في محافظة اريحا والاغوار 30 مدرسة، منها 20 مدرسة حكومية (8 مدارس اساسية و12 مدرسة ثانوية) و5 مدارس تابعة الى وكالة الغوث (جميعها اساسية) و5 مدارس خاصة(جميعها اساسية) من مجموع 1975 مدرسة في الضفة الغربية لنفس العام، وبلغ عدد رياض الاطفال 17 روضة من مجموع 782 روضة اطفال في الضفة الغربية لنفس العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

اما على مستوى الطلبة فقد بلغ عددهم في مدارس محافظة اريحا والاغوار 11659 طالبا، لعام 2011/2010 منهم 5681 ذكر، 5978 انثى، وبلغ معدل الطلبة لكل شعبة 21.7 طالب في رياض الاطفال، و29.3 طالب قي المدارس الاساسية، و21.9 طالبا في المدارس الثانوية. اما بالنسبة للتحصيل العلمي فقد بلغت نسبة الافراد الذين انهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فاعلى 6.7% لعام 2010، اما بالنسبة للافراد الذين لم ينهوا اي مرحلة تعليمية فبلغت 14.8%، وتعتبر مؤشرات تعليمية متدنية، مقارنة بالمستوى التعليمي في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

جدول (3-7): التوزيع النسبي للسكان في محافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية حسب الحالة التعليمية والجنس، 2010

الحالة التعليمية	الضفة الغربية			محافظة أريحا والأغوار		
	ذكر	إناث	كلا الجنسين	ذكر	إناث	كلا الجنسين
أمي	2.2	8.3	5.2	3.3	10.9	7
ملم	6.1	7.6	6.8	7.4	8.2	7.8
ابتدائي	18.2	15.5	16.8	22.4	18.8	20.7
إعدادي	39.6	35.1	37.4	43.9	38.3	41.2
ثانوي	19	19.5	19.3	13	15.2	14.1
دبلوم متوسط	4.3	4.6	4.5	2.9	25	27
بكالوريوس	10.6	9.4	10	7.1	6.2	6.7
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

6.3.3 الصحة

عدد المستشفيات عام 2010 في محافظة اريحا والاغوار مستشفىً حكوميةً واحدةً، وعدد الاسرة 54 سريرا بمعدل 1.2 سرير لكل 1000 شخص من سكان المحافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

في حين بلغ عدد المستشفيات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزه خلال العام 2010 (76) مستشفى، يعمل (51) منها في الضفة الغربية، وتشكل ما نسبته (67%) من مجمل المستشفيات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزه، وبلغ إجمالي عدد أسرة المستشفيات (بما في ذلك مستشفيات الأمراض النفسية والعصبية) (5,108) سريرا، بمعدل (793) نسمة لكل سرير، و(751) نسمة لكل سرير في قطاع غزة، و(828) نسمة لكل سرير في الضفة الغربية. (وزارة الصحة، 2010)

7.3.3 المراكز الثقافية العاملة

بلغت المراكز الثقافية العاملة في محافظة اريحا والاغوار، 7 مراكز، بنسبة 1.47% من مراكز الضفة الغربية وتعتبر نسبة متدنية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

جدول (3-8): عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الضفة الغربية، ومحافظة اريحا والاغوار،2010

المراكز الثقافية العاملة	الضفة الغربية	أريحا والأغوار
المركز الثقافي	350	1
المسارح	14	-
المتاحف	6	2
المكتبات العامة	52	1
دور نشر وتوزيع	8	-
المحطات الإذاعية والتلفزيونية	45	3
المجموع	475	7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

8.3.3 شبكات البنية التحتية:

1. شبكة المياه

عدد التجمعات السكانية في محافظة اريحا والاغوار التي يتوفر فيها شبكة رئيسية للمياه 11 تجمعا من مصدر اسرائيلي (مكروت)، وتجمعا واحدا من هيئة محلية اخرى، وتجمعين اثنين بلا شبكة مياه، اما بالنسبة للتجمعات السكانية التي يتوفرفيها شبكة رئيسية للكهرباء فعددها 13 تجمعا، وتجمعا واحدا بدون كهرباء، وذلك في العام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

2. مصدر الكهرباء الرئيسي

يبلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة اريحا والاغوار التى مصدرها الرئيسي للكهرباء من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية 13 تجمعا، و هناك تجمع واحد بدون شبكة كهرباء، وذلك خلال العام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

3. التخلص من المياه العادمة

تتوزع التجمعات السكانية في محافظة اريحا والاغوار حسب طريقة التخلص من المياه العادمة بواقع 10 تجمعات بواسطة حفرة امتصاصية وصماء، وتجمع واحد بواسطة طرق تخلص اخرى، و3 تجمعات غير مبين طريقة تخلصها من المياه العادمة وذلك خلال عام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

4. ادارة النفايات الصلبة

تتوزع التجمعات السكانية في محافظة اريحا والاغوار حسب الجهة المشرفة على جمع النفايات بواقع 7 تجمعات تقوم السلطات المحلية بجمع النفايات منها، وتجمعين اثنين تقوم وكالة الغوث بجمع النفايات منها، وتجمعين اثنين لم تحدد الجهة المشرفة على جمع النفايات منها، في حين ان 3 تجمعات تفتقد لهذه الخدمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

4.3 المصادر الاقتصادية والطبيعية

1.4.3 المياه

تقع معظم موارد المياه الطبيعية في الضفة الغربية تحت الارض في ثلاثة احوض مياه جوفية مشتركة وهي: الحوض الغربي، الحوض الشمالي الشرقي، والحوض الشرقي. ويتم شحن وتغذية هذه الاحواض من هطول الأمطار وذوبان الثلوج على مناطق الضفة الغربية، تبلغ كميات التغذية للحوض الغربي 362 مليون متر مكعب سنويا، بينما تقدر كميات التغذية للحوضين الشرقي والشمالي الشرقي بحوالي 172 و145 مليون متر مكعب سنويا على التوالي، يمتد كل من الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي تحت اراضي فلسطين 48، حيث يتبع جريان المياه من الضفة الغربية الى فلسطين 48، اما بخصوص الحوض الجوفي الثالث، الحوض الشرقي، فهو يقع بشكل شبه كامل تحت اراضي الضفة وجريان وتصريف المياه يكون باتجاه البحر الميت، وتستغل اسرائيل اكثر من 80% من المياه الجوفية الفلسطينية (خياط، 2005؛ سالم واسحق؛ 2007؛ برغوثي، 2010؛ برغوثي وغيرستيتر، 2012).

يبلغ عدد الابار العاملة في الضفة الغربية التي تضخ المياه من اعماق مختلفة من باطن الارض حوالي 304 بئر تنتج ما معدله 62 مليون متر مكعب تستخدم للاغراض المنزلية والزراعية والصناعية، منها حوالي 95 بئرا في الحوض الشرقي (منطقة قيد الدراسة) بمعدل استخراج 25 مليون متر مكعب. (خياط، 2005؛ سالم واسحق؛ 2007؛ برغوثي، 2010؛ برغوثي وغيرستيتر، 2012).

يعتبر نهر الأردن المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية وإسرائيل وتتشارك مياهه دول شاطئة هي فلسطين والأردن، وسوريا، ولبنان، وإسرائيل المحتلة هي التي تستغل معظم مياهه، ويشكل نهر الأردن كما هو معروف الحدود الشرقية لفلسطين مع الأردن، ويبلغ طول هذا النهر حوالي 252 كلم، وتقدر مساحة حوضه بحوالي 18,140كلم^2، ويقدر معدل تصريفه السنوي الدائم بحوالي 1400 مليون متر مكعب، ونتيجة للمشاريع التحويلية التي أقامتها إسرائيل على مياه النهر، فقد انخفضت كمية جريانه التي تصل إلى البحر الميت إلى اقل من 100 مليون متر مكعب سنوياً، ومن الجدير بالذكر أن حصة الفلسطينيين من مياه نهر الأردن تبلغ حوالي 250

مليون متر مكعب سنوياً، وعلى الرغم من ذلك، لم يتمكن الفلسطينيون من الحصول على أي من هذه الكميات بسبب الاستحواذ الإسرائيلي الكامل والمستند إلى القوة العسكرية على مياه النهر (خياط، 2005; امينستي، 2010; برغوثي، 2012).

تعتبر الينابيع مصدر اخر للمياه السطحية في فلسطين، ويقدر عدد الينابيع الموجودة في مناطق الضفة الغربية التي يزيد معدل تصريفها عن 0.1 لتر في الثانية 131 ينبوعا، ويصل المعدل الإجمالي لتصريف هذه الينابيع كافة إلى 50 مليون متر مكعب في السنة، ويقدر عدد الينابيع الموجودة في منطقة الحوض الشرقي بحوالي 67 ينبوعا، منها 46 ينبوعا في منطقة حوض نهر الاردن، وهي عبارة عن مجموعة الينابيع التي تتجه بتصريفها شرقاً باتجاه حوض وادي الأردن عبر الأودية الشرقية للضفة الغربية، ويبلغ معدل تصرفها السنوي نحو33.3 مليون متر مكعب، أي ما يقارب نسبة67.9 % من التصريف الكلي للينابيع، وأهم ينابيع هذه المجموعة: بردلة، والفارعة، وفصايل، والديوك، والنويعمة، وعين السلطان، والقلط، وغيرها، وهناك مجموعة اخرى من الينابيع تقع عند المناطق الشمالية الغربية للبحر الميت داخل حدود الضفة الغربية ويقدر عددها بنحو 21 ينبوعاً، ويبلغ تصريفها السنوي حوالي 75 مليون متر مكعب، إلا أن مياه هذه الينابيع مالحة وغير صالحة للاستخدام، وأهم ينابيع هذه المجموعة: عيون الفشخة وعين جدي. (خياط، 2005; امينستي، 2010; برغوثي، 2012).

جدول (3–9): مساحة الارض المروية بالدونم، محافظة أريحا والأغوار والضفة الغربية، وقطاع غزه

المنطقة	المساحة المروية	النسبة المئوية (%)
محافظة اريحا	**45607**	**16.91**
الضفة الغربية	136866	50.75
الضفة الغربية وقطاع غزه	**269692**	**100**

المصدر: جيوسي وسروجي، 2009

جدول (3-10): عدد الابار الزراعية في محافظة اريحا والاغوار

اسم التجمع	عدد الابار الزراعية
العوجا	7
الجفتلك	23
الزبيدات	2
فصايل	1
اريحا	27
مرج نعجة	5
المجموع	65

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

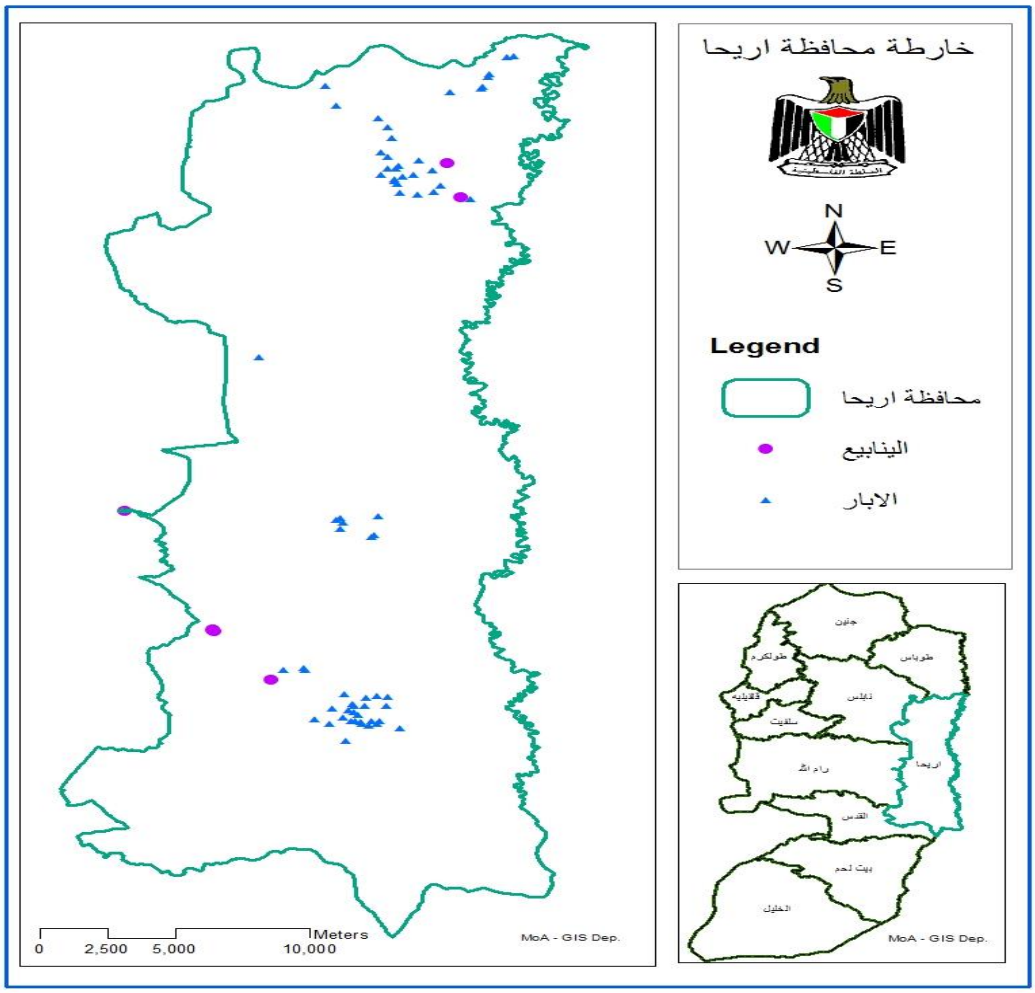

خارطة (3-2): الينابيع والابار في محافظة اريحا والاغوار

المصدر: وزارة الزراعة، نظم المعلومات الجغرافية، 2014

2.4.3 الأراضي والنشاط الزراعي:

بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام الزراعي 2011/2010 في الضفة الغربية وقطاع غزه 932.5 كم^2 مشكلة 15.5% من إجمالي مساحة فلسطين، منها 843.5 كم^2 في الضفة مشكلة ما نسبته 14.9% من إجمالي مساحة الضفة، و 88 كم^2 في قطاع غزة مشكلة ما نسبته 24.1% من إجمالي مساحة قطاع غزة ، في حين بلغت مساحة الأراضي في محافظة أريحا والأغوار 593كم^2، أي حوالي 10.5% من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية، مساحة الأراضي المزروعة في محافظة أريحا والأغوار 20.6 كم^2 أي ما نسبته 3.5% من إجمالي محافظة أريحا والأغوار، وهي الأقل نسبة بين محافظات فلسطين، كما بلغ عدد الحيازات الزراعية النباتية والحيوانية والمختلطة في فلسطين 32676 حيازة، في الضفة الغربية بنسبة 79.8%، وفي قطاع غزه بنسبة 20.2% خلال عام 2013/2012، في المقابل بلغ عددها في محافظة أريحا والأغوار 1526 حيازة أي في فئة الأقل حيازة بين محافظات فلسطين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011، 2014).

جدول (3-11): عدد الحيازات الزراعية، 2013/2012

المنطقة/ المحافظة	الحيازة الزراعية
الضفة الغربية وقطاع غزه	32177
الضفة الغربية	25676
أريحا والأغوار	**1526**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

جدول (3-12): مساحة الأراضي المزروعة في محافظة أريحا والأغوار والضفة الغربية و الضفة الغربية وقطاع غزه، 2011/2010

المنطقة/ المحافظة	المساحة/ كم^2	مساحة الأراضي المزروعة/ كم^2	نسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية %
الضفة الغربية وقطاع غزه	6020	931.5	15.5
الضفة الغربية	5655	843.5	14.9
أريحا والأغوار	**593**	**20.6**	**3.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

1.2.4.3 تصنيفات الاراضي الزراعية حسب المخطط الوطني المكاني:

يهدف المخطط الوطني المكاني إلي تحديث البيانات المتعلقة بخارطة الأراضي القيمة زراعيا وتصنيفها إلى درجات قيمة مختلفة للاستخدام الزراعي سواء كانت تلك الأراضي أو المناطق مفتوحة أو مستخدمة لأغراض أخرى، حيث يتسنى للجميع المعرفة الكاملة بطبيعة الأراضي الزراعية ومدى ملائمتها للزراعة من حيث المواصفات المتعلقة بالتربة والمناخ والطبوغرافيا، بالإضافة إلى ذلك حماية تلك الأراضي من سوء الاستخدام المتمثل في الاستخدام العشوائي للأرض وخطر الزحف العمراني وخاصة في المناطق الريفية وحمايتها من خطر التدهور وتغير صفة الاستخدام قد يؤدي بالنهاية إلى استنزاف هذه الأراضي حيث سينعكس سلبياً على استدامتها من خلال فقدان خصوبة هذه الأراضي والذي سيؤثر سلبا في النهاية على الأمن الغذائي في فلسطين.

وعليه تم تصنيف الأراضي في فلسطين من حيث قيمتها الزراعية على النحو التالي:

1. **الأراضي التي لها قيمه زراعيه عالية :** وتضم الأراضي ذات الملاءمة الزراعية العالية من حيث عناصر التربة والمناخ والطبغرافيا ولا يوجد محددات تؤثر على النشاط والنمط الزراعي، بالإضافة إلى الأراضي المفتلحة زراعيا والمتمثلة بالمحاصيل الزراعية الدائمة كالزيتون والعنب وأشجار الفاكهة.
2. **الأراضي التي لها قيمه زراعية متوسطة:** وتضم الأراضي المتوسطة الملاءمة زراعيا والهامشية الملائمة زراعيا والتي تحكم ببعض المحددات للاستخدام الزراعي من حيث عمق التربة والميل ونسبة الصخور بالإضافة إلى الأراضي التي يوجد فيه غطاء طبيعي متمثل بنباتات وشجيرات وأعشاب وانه من الممكن استغلالها زراعيا.
3. **الأراضي التي لها قيمة زراعية متدنية:** وتضم الأراضي ذات الملائمة الزراعية المتدنية والتي تحكمها محددات عدة تطغى عليها التضاريس الصعبة ذات الانحدار العالي أو الصخور الجرداء بنسبة كبيرة والهطول المطري القليل وتملح الترب في بعض المناطق.

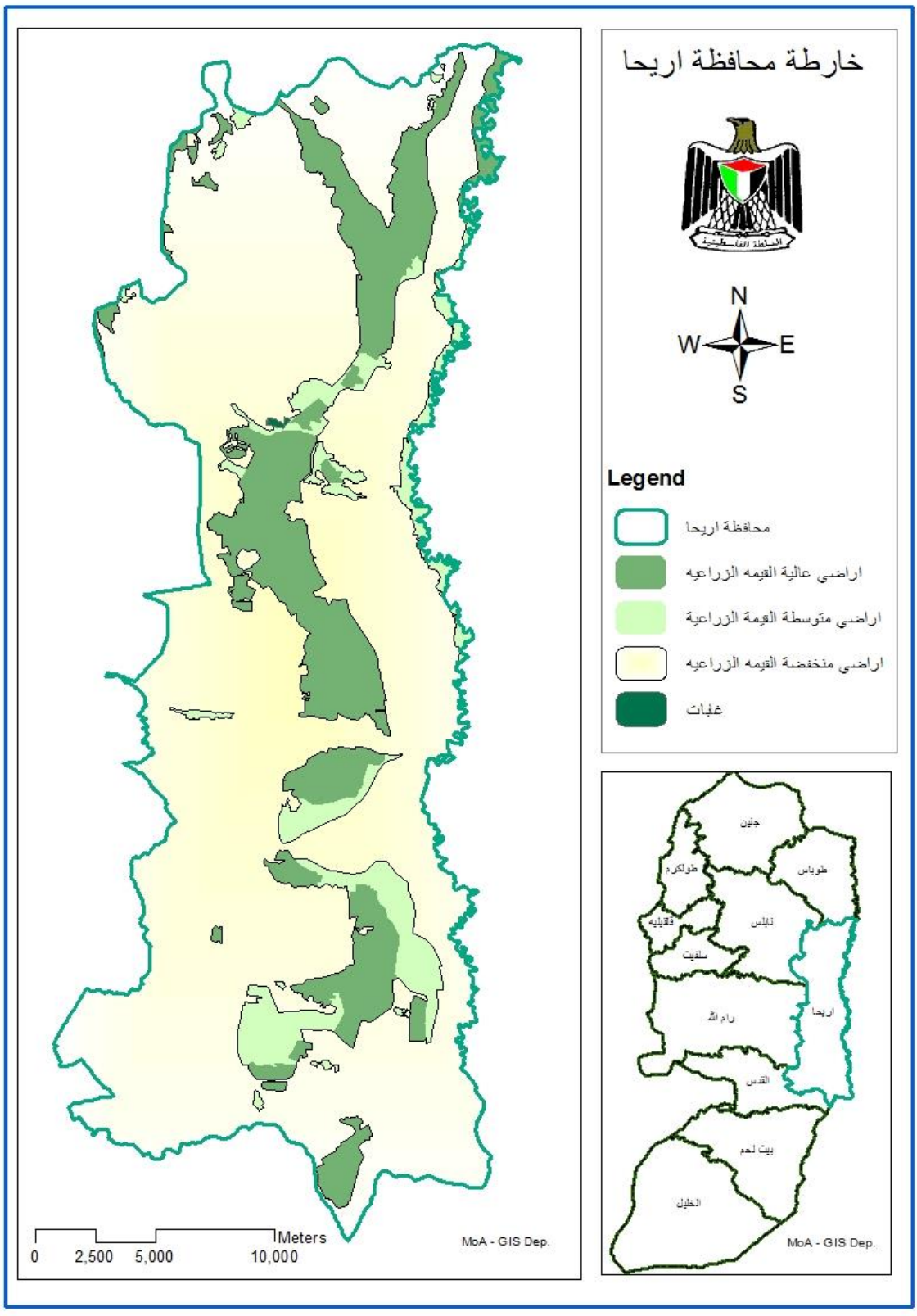

خارطة رقم (3-3): تصنيفات الاراضي الزراعية في محافظة اريحا والاغوار

المصدر: المخطط الوطني المكاني، الحكم المحلي، 2014

2.2.4.3 استخدامات الاراضي:

تعد دراسات استعمالات الأراضي أحد أهم العناصر التخطيطية الرئيسة لأي مخطط استراتيجي للمدن الحديثة، فهي تسهم في تقويم التغيرات التي حدثت في استعمالات الإسكان والأنشطة الاقتصادية خلال فترات زمنية محددة ولأن عملية التنمية الحضرية تتميز بالديناميكية والتغير المستمر، فلا بد أن يواكبها خطط لإدارة التنمية تتجاوب مع هذه التغيرات، وتستوعبها ضمن مقترحات الخطط الاستراتيجية والتنظيمية، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من توفير خطة مرنة وواضحة لتنفيذ مقترحات مخطط استعمالات الأراضي تتجانس مع متطلبات الإطار الاستراتيجي وعناصره الرئيسة التي تضم المخطط الهيكلي العام، والمخططات الهيكلية المحلية، والسياسات الحضرية.

فتم اعتماد المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية كأساس للمخطط الوطني المكاني، حيث يُبين ويحدد هذا المخطط المساحات المختلفة للاستخدامات العديدة كالمحميات الطبيعية، ومناطق التنوع الحيوي، ومناطق المشهد الجمالي، والغابات، والمناطق الزراعية المحمية، والمطلات، والمناطق الحساسة مائياً، وغيرها من الاستعمالات. (البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2014).

3.2.4.3 أراضي الأوقاف وأراضي الدولة:

تبلغ مساحه الاراضي الوقفيه في محافظه اريحا والاغوار (اريحا، العوجا، النويعمه، الديوك، النبي موسى) حوالي (108000) دونم، يستخدم جزء منها لزراعه النخيل يقدر بحوالي (5350) دونم، وجزء اخر كمشاريع استثمارية وخيرية وموسساتية يقدر بحوالي(400) دونم، وجزء لخزينه الدولة الفلسطينية يقدر بحوالي (18630) دونم، كما ويوجد حوالي (95) دونم مسجله باسم بلدية اريحا، و (450) دونم اعتداءات من اهالي بلدية العوجا انشئ عليها بيوت سكنيه، و (5500) دونم اراضي جبليه وعرة، و (250) دونم اراضي مجاوره للوديان واراض لشوارع هيكلي بلدية العوجا، و(33100) دونم تلال وهضاب، اما الجزء المتبقي الاكبر فتم الاعتداء عليه من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي سواء كمنطقه حدوديه عسكريه مغلقه، او اراضٍ مصادرة، او لانشاء

مستعمرات صهيونية، او لزراعة النخيل والخضروات. (مديرية اوقاف محافظة اريحا والاغوار، 2015).

أما الاراضي المصنفة كاراضي دولة فالنسبة الاكبر منها موجوده ضمن اراضي محافظة اريحا والاغوار، مثل اراضي السفوح الشرقية، وصحراء شرق القدس، والاراضي الواقعة بين محافظة القدس واريحا، وغرب النويعمة الى دير دبوان، كلها تصنف اراضي دولة.

جدول (3-13): تصنيف اراضي الوقف في محافظة اريحا والاغوار

المنطقة	مساحة الاراضي المصنيفة "أ" /دونم	مساحة الاراضي المصنيفة "ج" / دونم
اريحا، النويعمه، الديوك، النبي موسى	2400	6200
العوجا	33500	65900

المصدر: مديرية اوقاف محافظة اريحا والاغوار، 2015.

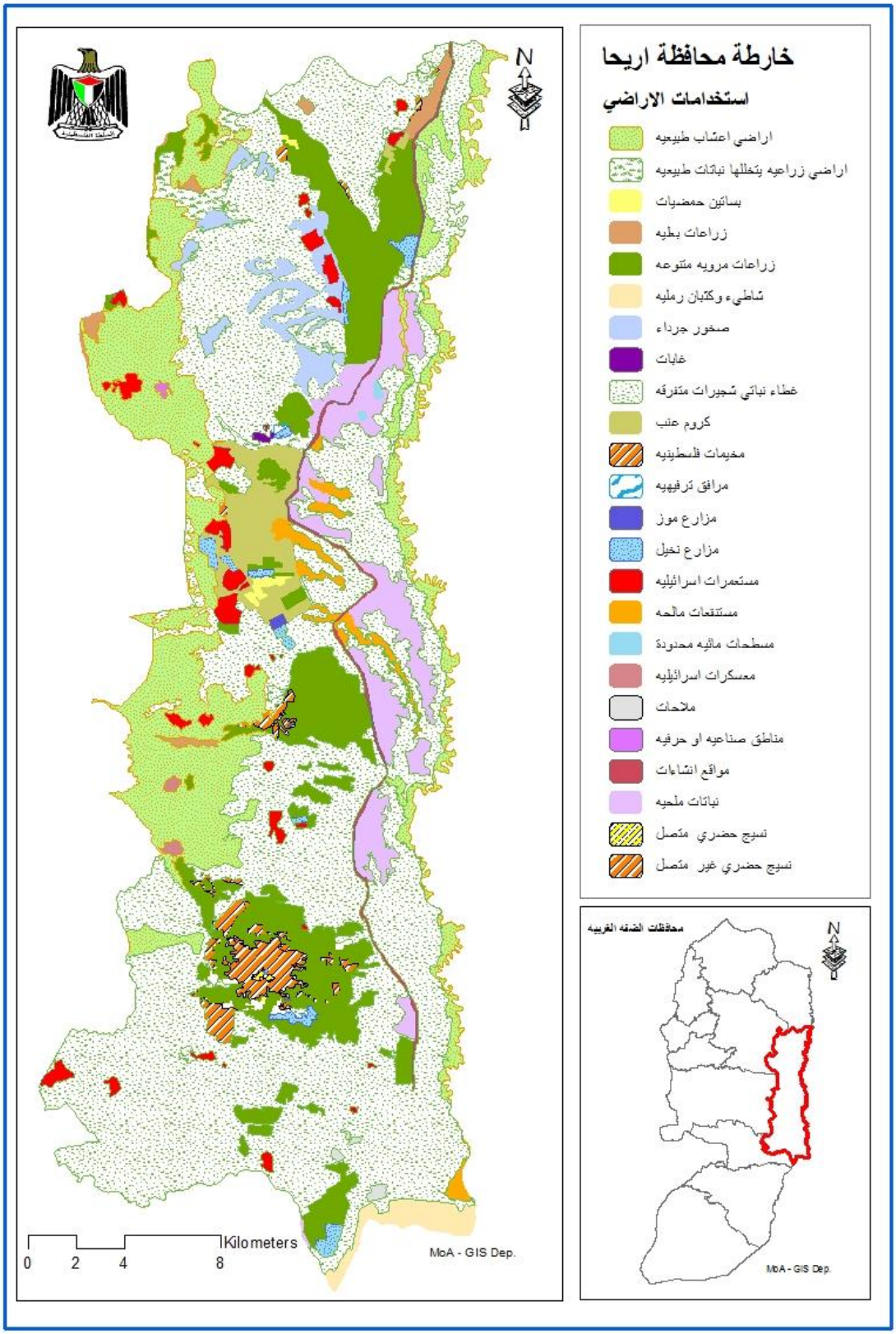

خارطة (3-4): استخدامات الاراضي في محافظة اريحا والاغوار

المصدر: المخطط الوطني المكاني، الحكم المحلي،2014

3.4.3 القوى العاملة

اشارت نتائج مسح القوى العاملة لمحافظة اريحا والاغوار (للافراد الذين اعمارهم15 سنة فاكثر) الى ان نسبة القوى العاملة بلغت 48.6% من اجمالي القوى البشرية في المحافظة للعام 2010، وتعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث وصلت 22.2% مقابل 73.4% للرجال، في حين وصلت نسبة العاطلين عن العمل حوالي 12.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011). وبلغت نسبة الفقر في محافظة اريحا والاغوار 26.4%، لعام 2010، في حين بلغت نسبة الفقر في الضفة الغربية 18.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

جدول (3-14): نسب الفقر بين الافراد في محافظة اريحا والاغوار والضفة الغربية وفقا لانماط الاستهلاك الشهري، 2010

المنطقة	2010	
	الفقر	الفقر المدقع
الضفة الغربية	18.3	8.8
أريحا والأغوار	26.4	16.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011

4.4.3 المنشأت

بلغ عدد المنتشأت الاقتصادية العاملة في محافظة اريخا والاغوار 1209 منشأة في العام 2009، ويتركز عدد المنشأت في نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات، بواقع541 منشأة، في حين كان عدد المنشات العاملة في انشطة الصناعة التحويلية 99 منشأة، وتشير النتائج ان عدد المنشأت العاملة في القطاع الزراعي 251 منشأة، في حين بلغ عدد المنشآت العاملة في انشطة الخدمة الاجتماعية والشخيصة الاخرى 105 منشأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

5.4.3 النقل

بلغ عدد المركبات المرخصة عام 2010 في محافظة اريحا والاغوار 2331مركبة، وشكلت 1.9% من اجمالي عدد المركبات المرخصة في الضفة الغربية، شكلت السيارات الخاصة نسبة 74.6%، يليها شاحنات وسيارات تجارية 14.9%، وسيارات اجرة (تكسي) 5%، وشكلت باقي المركبات 7.5% من مجموع مركبات محافظة اريحا والاغوار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

6.4.3 السياحة والنشاط الفندقي

تتمتع محافظة أريحا والأغوار بخصائص سياحية فتمتاز بشتائها الدافئ وبكثرة أشجارها، وفيها خمس متنزهات و 3 فنادق، إضافة إلى العديد من المعالم التاريخية، والحضارية، والدينية، منذ اقدم عصور ما قبل التاريخ في العصر الحجري الحديث ما قبل الفخار، ومعالم عصور التاريخ القديم، والعصور الوسطى، فيوجد بها متحف ومئة وعشرة معلما تاريخيا وحضاريا ودينيا، ومن هذه المعالم: (شحادة، 2008)

قصر حجلة، وقصر قبرص، وقصر هيردوس، والقصر الحشموني، والقصور الحزمونية، وقصر اليهود – قصر اغسطس الروماني، وقصر هشام بن عبد الملك – القصر الاموي، وقلعة تراكس، وقلعة طورس، قلعة الدوق، وقلعة ماخورس، وحصن دانكوسعلى جبل قرنطل، ومقام النبي موسى، ومقام الست عائشة، وجامع اليقين، ومسجد اريحا القديم، ومقام الشيخ ابراهيم، ودير حجلة، ودير الاسينين، ودير قرنطل، والقديس ماريو جنا المعمدان، ودير السيدة مريم العذراء، ودير وكنيسة اللاتين، ودير فاخور، ودير الاحباش، ودير الروم الارثوذكس، ودير المسكوب، ودير المغطس، ودير الاقباط، ودير القلط، ودير القديس أفتيميوس، ودير السريا، اضافة الى العديد من الخرب التاريخية، والعديد من المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة الاخرى، اضافة الى البحر الميت الذي يعتبر اشد بحار العالم ملوحة.

7.4.3 التجارة الخارجية

بلغت قيمة الواردات في محافظة اريحا والاغوار عام 2009 حوالي 51.7 مليون دولار امريكي، بينما بلغت قيمة الصادرات في محافظة اريحا والاغوار عام 2009 حوالي 3 مليون دولار امريكي. هناك عجز في الميزان التجاري لمحافظة اريحا والاغوار عام 2009، بقيمة 48.7 مليون دولار امريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

5.3 المعيقات التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين:

تتعرض فلسطين للعديد من المعيقات بسبب الاستيطان والاحتلال الاسرائيلي، فيمثل النشاط الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أحد أخطر الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في فلسطين، وتعمل مختلف الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الإسرائيلية بتوجيه مباشر ودعم رسمي من الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ برنامج منهجي للتوسع الاستعماري في مختلف المناطق الفلسطينية، بحيث تتحول شبكة الاستعمار وما يرافقها من تغيرات طوبغرافية وديمغرافية إلى عائق حقيقي أمام إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، ولا يقتصر تأثير حركة الاستعمار الإسرائيلي على زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للمناطق التي تشملها حركة الاستعمار، بل تمتد آثار الاستعمار المدمرة لتشمل التوازن الاجتماعي – الاقتصادي – البيئي القائم في المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، من حيث إعاقتها لتنمية المجتمع الفلسطيني وتقطيع أوصاله وسلبها لمصادره الطبيعية، وتلويث بيئته، إضافة لكونها أداة للسيطرة على المجتمع الفلسطيني وتدميره، واستخدام تلك المستعمرات قواعد انطلاق للجيش الإسرائيلي في حربه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، ويعاني سكان التجمعات السكانية الفلسطينية من التوسعات المستمرة للمستعمرات الإسرائيلية، والاعتداءات اليومية من قبل المستعمرين. (معهد الابحاث التطبيقية، اريج، 2011؛ وزارة الزراعة،2013)

1.5.3 المستعمرات الاسرائيلية في محافظة اريحا والاغوار:

بلغ عدد المستعمرات 29 مستعمرة وبؤرة استيطانية، و بلغ عدد المستوطنين حوالي 6400 مستوطن، فيما يبلغ مجموع مساحة المستعمرات حوالي5387 دونماً، ومجموع مساحة القواعد

العسكرية الإسرائيلية 881 دونماً، فيما لم يسجل في هذه المحافظة أي نشاطات إسرائيلية بشأن بناء جدار الفصل، وقد غزا الاستيطان أراضي محافظة أريحا في وقت مبكر منذ الاحتلال عام 1967م، وذلك لعدة أسباب منها أمنية، حيث تقع أراضي المحافظة على طول الحدود مع الأردن، وكذلك لأسباب زراعية واقتصادية وسياحية. (اسحق، بنورة، 2010؛الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

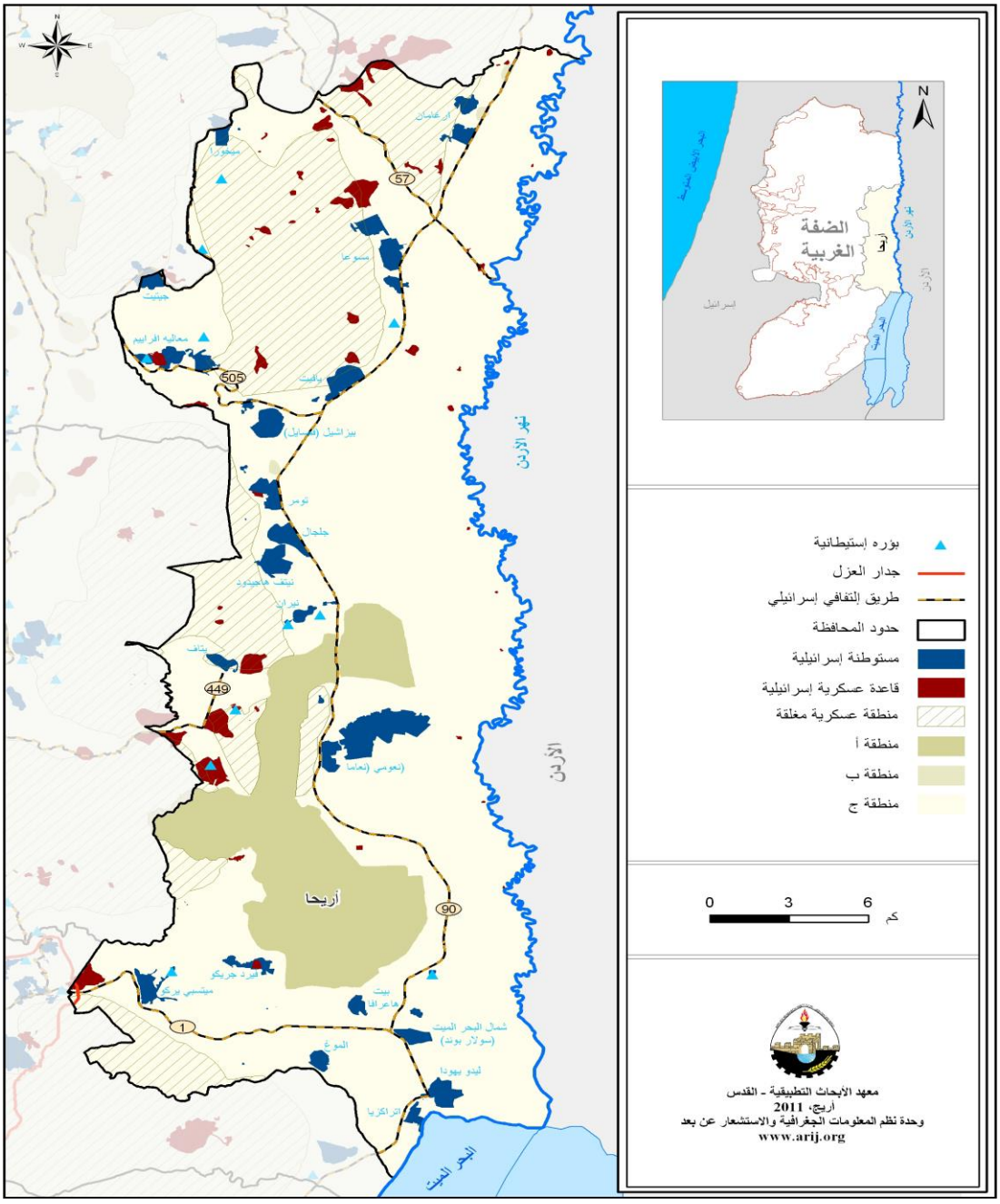

خارطة (3-5): المستعمرات الاسرائيلية في محافظة اريحا

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2011)

2.5.3 ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في محافظة اريحا والاغوار :

منذ عام 1967 والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة دون استثناء تعتبر الأغوار من المناطق الحيوية للأمن والإقتصاد الإسرائيلي، وقد انتهجت هذه الحكومات خططاً واجراءات مختلفة لتهويد الأغوار وتمثلت بالتالية: (بنوره،2015؛ اسحق، بنورة، 2010؛ وزارة الزراعة، 2013).

1- عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق 1-5 كم وبالتالي ترحيل وتشريد آلاف السكان الفلسطينيين.
2- عزل ومصادرة آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن، وما يعرف بالخط الأخضر بحجج أمنية، حيث كانت هذه الأراضي تشكل الملكية الوحيدة لآلاف العائلات من المزارعين الفلسطينيين.
3- مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة لصالح إقامة المستوطنات الزراعية والأمنية.
4- منع البناء والتطور العمراني في جميع قرى الأغوار.
5- عزل وتدمير 162 مشروع للري بحجج امنية، تقع بمحاذاة ما يعرف بخط الـ(90)، وبالتالي حرمان الفلسطينيين من مصدر عيشهم الوحيد(الزراعة)، ومنعت تحديث وتطوير هذه الآبار.
6- خصصت سلطات الاحتلال الاسرائيلي 42% من المساحة الاجمالية لمحافظة اريحا والاغوار كمناطق أللغام ومحتلة، ممتدة على طول الحدود الشرقية للمحافظة.
7- تهجير البدو وتجميعهم في مناطق اخرى.
8- حرمان الفلسطينيين من حقهم في نهر الأردن والبالغة حوالي 250 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى الضخ الجائر للمياه لصالح المستوطنات.
9- إغلاق معظم المناطق ذات الكفاءة في تخزين المياه، بإدراجها ضمن مناطق عسكرية أو محميات طبيعية أو لحجج أمنية.
10- منع الفلسطينيين من حفر الآبار الزراعية الجديدة أو تغيير مكانها، وكذلك تحديد كمية الضخ في هذه الآبار بواسطة عدادات لا تسمح بتجاوز الكمية.

11- السماح للمياه العادمة المتسربة من المستوطنات بالوصول إلى أحواض المياه ومصادرها التي يستخدمها الفلسطينيون، كما حدث مع تلوث مياه عين وادي القلط في أريحا.

12- السيطرة الكاملة على البحر الميت واستغلاله.

13- حجز المياه الزائدة من الأودية الغربية لنهر الأردن وحجزها في برك ضخمة، قام مجلس المستوطنات بحفر بركتين ضخمتين بمحاذاة النهر لتخزين المياه تصل طاقتها التخزينية إلى(800,000) متر مكعب.

14- جدار الفصل العنصري: اقيم المقطع الأولي من الجدار في الأغوار عام 1999 بمحاذاة نهر الأردن وامتد من البحر الميت وحتى حدود الخط الأخضر شمالاً بعرض يتراوح ما بين 1-5 كم أما المقطع الآخر فقد أقيم في 2003، ويمتد من نهر الأردن شرقاً وحتى قرية المطلة شرق محافظة جنين وبذلك عزل مئات الدونمات من أراضي المحافظة على طول الجدار واعتبرتها قوات الإحتلال منطقة أمنية مغلقة وتمنع أحد من الوصول إليه، ولم تترك سلطات الإحتلال أي بوابات أو ممرات تسمح للفلسطينيين بدخول أراضيهم المعزولة خلف الجدار لاستغلالها.

15- حفرت سلطات الإحتلال خندقاً حول مدينة أريحا تمنع الدخول والخروج إلا عبر بوابتين يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، وقامت بحفر خندق آخر بطول 5 كم وعرض يتراوح بين 1-5 م .

16- سياسة هدم المنازل: بحكم أن منطقة أريحا والأغوار مستهدفة من جانب السلطات الإسرائيلية، فإن هذا الأمر يقف حاجزاً أمام تطوير وتنمية المنطقة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، ولقد منعت قوات الإحتلال منذ عام 1967 سكان المنطقة من البناء أو القيام بأي إضافات على بيوتهم القائمة وقامت قوات الإحتلال، ولا تزال تقوم بملاحقة السكان وتهدم أي إضافات يقومون بها على مبانيهم المكونة من الطين وسقوفها من صفائح الزينكو، وارتفعت معدلات هدم البيوت وكذلك الإخطارات بهدم البيوت، بالإضافة إلى سياسة مصادرة الأراضي الزراعية والسيطرة على المصادر المائية في الأغوار (اسحق، بنورة، 2010؛ وزارة الزراعة،2013).

كل هذه الإجراءات كان الهدف منها (وزارة الزراعة،2013):

- حرمان الفلسطينيين من حقهم في حصصهم من المياه.
- تدمير الإقتصاد الفلسطيني في الأغوار والقائم على الزراعة والسياحة، بالتالي الحد من فرص تطور الاقتصاد الفلسطيني.
- فرض المعيقات أمام تصدير المنتوجات الزراعية الفلسطينية إلى الدول العربية الاروبية.

جدول (3-15): المستوطنات التي تضمها المحافظة

الرقم	اسم المستعمرة	المحافظة	سنة التأسيس	المساحة	عدد السكان	الاهمية	اهميتها وملاحظات
1	نِتيف هجِدود	أريحا والاغوار العوجا	1975	1037	148	زراعية، دفاعية واقتصادية، واستراتيجية	هذه المستوطنة وحدة واحدة على خط طولي يبدأ من تسومر، جلجال، نتيف، هجدود، نعران، يطاف، ناحل تسوري، على طول 6كم على طول الشارع العام الواصل بين مدينة اريحا ووادي الفارعة، اضافة الى مستوطنة كوخاف، هشاحر، ريمونيم التي لا تبعد عنها سوى 6كم هوائيا.
2	ألموغ	أريحا والاغوار النبي موسى	1977	500	197	زراعية	كيبودس زراعي، كانت معسكر وحولت الى مستوطنة
3	تومِر	أريحا والاغوار	1978		220		
4	يافيت	أريحا والاغوار	1980		142		
5	مِزبيه يريحو النبي موسى	أريحا والاغوار داخل معسكر للجيش الاردني في اريحا ، النبي موسى	1978		2,284	اقتصادية صناعية	تبعد 22كم عن القدس، يجري العمل لإقامة مشروع سياحي كبير في المنطقة يشمل فندقاً كبيراً ومتنزهاً يصل حتى وادي القلط، وفي المستوطنة مدرسة حقلية،
6	أرجمان	أريحا والاغوار	1971		101		
7	مسواه	أريحا والاغوار	1969		158		
8	جِلجال	أريحا والاغوار	1973		167		
9	ييطاف	أريحا والاغوار العوجا	1969	2700	223	زراعية، عسكرية	كانت معسكر وحولت الى كيبودس مستوطنة، قريبة من ينابيع بلدة العوجا

الرقم	اسم المستعمرة	المحافظة	سنة التأسيس	المساحة	عدد السكان	الاهمية	اهميتها وملاحظات
10	معاليه إفرايِم	أريحا والاغوار	1970		1,041		
11	جيتيت	أريحا والاغوار	1972		314		
12	بيزائيل	أريحا والاغوار	1972		223		
13	نيران (نعران)	أريحا والاغوار العوجا	1977	225	80	زراعية	كيبودس
14	وفيرد يريحو	أريحا والاغوار مخيم عقبة جبر، النبي موسى	1980	375	247	زراعية، صناعية	يجري توسيعها بإضافة الوحدات الاستيطانية الدائمة والمؤقتة
15	بيت هعرفاه	أريحا والاغوار النبي موسى اريحا	1980	25	116	زراعية	كانت معسكر وحولت الى مستوطنة ، تبعد عن الحدود الاردنية 2.5كم
16	نُعومي	أريحا والاغوارالنويعمة	1979	425	101	زراعية	
17	ناحال إليشع	أريحا والاغوارالنويعمة	1977	50	–		كانت معسكر وحولت الى مستوطنة
18	تسوري	اريحا والاغوارالعوجا	1979	50	–	عسكرية	
19	مول نيفو	اريحا والاغوار اريحا	1983		66		تبعد عن الحدود الاردنية 3كم

المصدر: معهد الابحاث التطبيقية، القدس، اريج، 2011

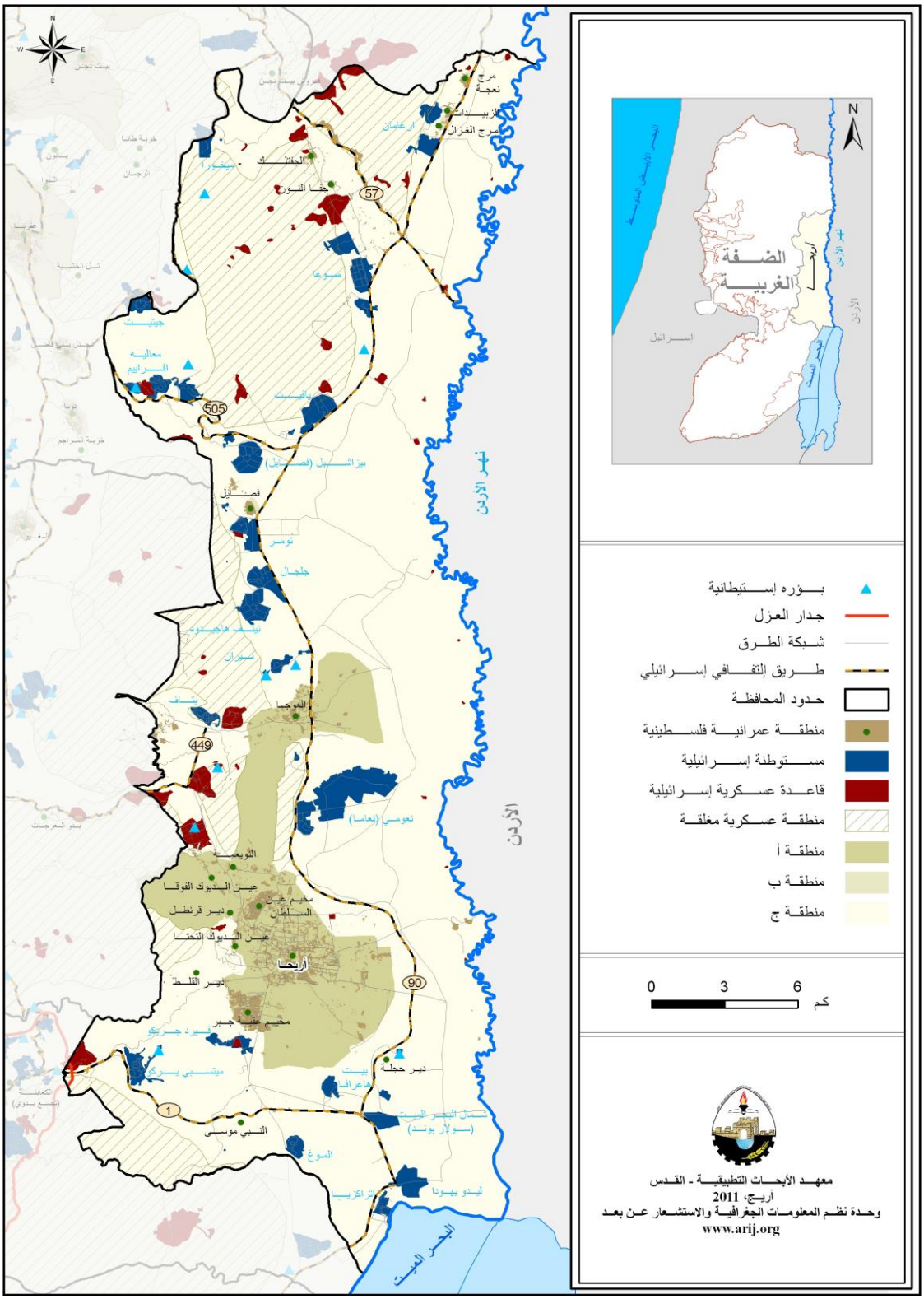

خارطة (3-6): التجمعات السكنية الفلسطينية، والمستعمرات الاسرائيلية، في خارطة محافظة اريحا والاغوار

المصدر: معهد الابحاث التطبيقية، القدس، اريج، 2011

جدول (3-16): التجمعات السكنية الفلسطينية، محافظة اريحا والاغوار

اسم التجمع	اريحا	مرج نعجة	الزبيدات	مرج الغزال	الجفتلك	فصايل	العوجا	النويعمة وعين الديوك	مخيم عين السلطان	مخيم عقبة جبر
نوع التجمع	حضر	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	حضر	حضر	مخيم	مخيم
المساحة الكلية للتجمع/دونم	58701	4,872	4,123	4917	185,032	46,826	106,398	65,882	853	1,859
عدد سكان التجمع الكلي	25320	798	1569	224	4100	1190	4548	2280	2488	7922
مساحة منطقة (أ)/ دونم	32,183	0	0	0	0	0	16,519	15,025	853	1,630
مساحة منطقة (ب)/دونم	0	228	36	197	0	233	0	0	0	0
مساحة منطقة (ج)/دونم	26,518	4,644	4,087	4720	185,032	46,592	89,880	50,857	0	229
الاراضي السكنية (المبنية)	4,195	157	131	72	972	322	1,126	546	679	1,342
الأراضي الزراعية	31,483	4,624	3,944	4334	63,402	26,429	26,032	5,600	46	240
الأراضي المصادرة من الاحتلال	83	0	48	509	11,293	3,430	2,257	5124	0	0
عدد الحواجز الاسرائيلية الدائمة	3	0	0	0	1	0	1	2	0	0
المستوطنات والقواعد العسكرية ،طريق	1قاعدة، طريق 90			ارجمان 1قاعدة	1 قاعدة، مسوع معاليافرايم يافيت بيتسائيل جيتيت ميخورا ارجمان	1قاعدة، تومر ،جلجال،بيسائيل، نيتف هجدود، طريق90،		نعومي، ميفوعوت يريحو، 2 قاعدة، طريق ، 90 بؤرة استيطانية		

				505	طريق 508،90،50، 505، 5،بؤراستيطان					
الأنشطة الاقتصادية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
الزراعة	34%	80%	97%	100%	90	80%	25%	60%	35%	5%
الصناعة	2%	0%	0%	0	0%	0%	1%	0%	4%	7%
التجارة	8%	5%	0%	0	5%	0%	5%	0%	22%	4%
سوق العمل الإسرائيلي	9%	5%	0%	0	3%	0%	60%	30%	0%	6%
قطاع الخدمات	9%	0%	0%	0	0%	0%	0%	0%	0%	4%
قطاع الوظائف	38%	10%	3%	0	2%	20%	9%	10%	39%	74%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
التعليم										
عدد المدارس	8حكومية و5خاصة	مدرسة حكومية	مدرستين حكوميتين	مدرسة حكومية	مدرسة حكومية ومدرسة وكالة	مدرستين حكوميتين	ثلاثة حكومية وواحدة وكالة	مدرستين حكوميتين	واحدة وكالة	مدرستين وكالة
عدد رياض الأطفال	8	0	0	0	0	0	2	0	3	4
الصحة										
عدد المراكز الصحية	8	1	1	0	0	1		1	1	1
عدد الصيدليات	9	0		0	0	0	1	0	0	0
مصادر المياه										
الينابيع	1	0	0	0	0	0	1	3	0	0

الآبار الارتوازية	99	7	3	2	23	1	7	5	0	0
مساحات الحيازات الزراعية	15151	1116	514.4	393.62	14324	30.58	5718	1442.83	102.05	51.3
اراضي غير مزروعة	1183	12	8.9	11.58	663	21.88	197	101.62	10.35	24.87
اراضي مزروعة	13968	1104	505.5	382.04	13661	8.7	5521	1341.21	91.7	26.43
عدد الابقار	387	288	18	0	60	77	0	0	4	16
عدد الضان	2601	769	471	481	9880	3191	12584	1113	299	586
الماعز	633	1119	106	299	3399	3143	8760	2681	644	1976
الدواجن	34494	196	_	161	210	741	169575	14259	715	23730
خلايا نحل	1151	_	_	12	1442	10	64	21	12	1431
تاريخ التجمع وسكانه	اقدم مدينة بالعالم قبل 11 الف سنة		1948 بدوبئر السبع	1995 بيت نتيف، بير السبع	عشيرة المساعيد، طمون	1948 لاجئين، رعاة غنم		250سنة السودان، فلسطين		1948 قرى شمال حيفا،وعزه

المصدر: معهد الابحاث التطبيقية، القدس، اريج، 2011؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

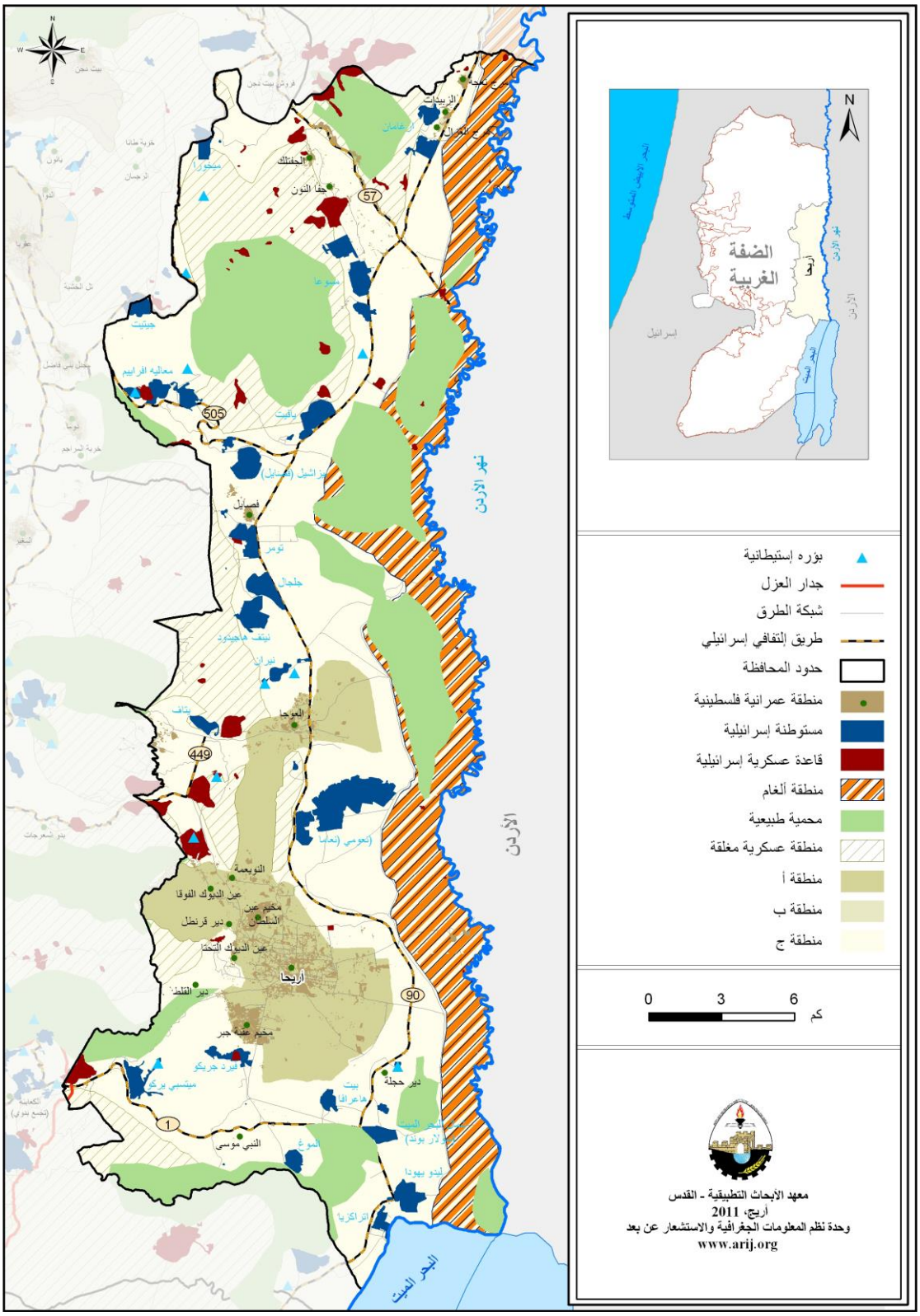

خارطة (3-7): تأثير الاحتلال الاسرائيلي على محافظة اريحا والاغوار

المصدر: معهد الابحاث التطبيقية، القدس، اريج، 2011

الفصل الرابع
خطة ومنهجية الدراسة

1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة وتوزيع عينة الدراسة حسب متغيرات (مكان التجمع، العمر، المستوى التعليمي، مجال السكن، ملكية السكن، قيمة الاجرة الشهرية للسكن، عدد افراد الاسرة، امكانية تغير السكن، بعد المدرسة الاساسية عن البيت، بعد المدرسة الثانوية عن السكن، وسيلة وصول الطلاب الى المدرسة، تشارك بأنشطة جماعيه)، وأداة ودلالات الصدق المستخدمة في هذه الدراسة، وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان ذلك.

2.4 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجها بشكل اساسي على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال مراجعة الادبيات ومراجعة الوثائق والتقارير الرسمية ذات العلاقة، مراجعة دراسات سابقة ذات علاقة، إضافة إلى المعلومات التي جمعت من خلال الاستبانة التي تم تصميمها واختبارها لتحقق اهداف البحث، وتم تحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المزارعين اصحاب الحيازات الزراعية الذين هم في التجمعات السكنية لمحافظة أريحا والأغوار وعددهم 1526 مزارع.

جدول (4-1): مجتمع الدراسة

اسم التجمع	اعداد الحائزين الزراعين
العوجا	249
الجفتلك	311
النبي موسى	34
النويعمة	80
عقبة جابر	143
الزبيدات	107
عين الديوك	65
عين السلطان	56
فصايل	77
اريحا	330
مرج الغزال	21
مرج نعجة	50
دير القلط	2
دير حجلة	1
المجموع	**1526**

4.4 عينة الدراسة:

تعرف عينة الدراسة بانها مجموعة جزئية من أفراد المجتمع الاحصائي ، يتم اختيارهم بطريقة احصائية تمثل المجتمع افضل تمثيل وتغني عن مشقة دراسة المجتمع وتمكن من جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث ويمكن تعميم نتائجه على جميع أفراد مجتمع الدراسة و بذلك فقد تم اخذ عينة عشوائية طبقية من افراد المجتمع وبنسبة 20% من حجم عدد الحائزين الزراعين في كل تجمع من التجمعات السكنية لمنطقة الدراسة، لا تستطيع الباحثة القيام بدراسة جميع افراد الدراسة، لان المجتمع يتصف بصعوبة الوصول اليه من حيث بعد كل تجمع سكني عن الاخر، وبعد مكان كل حائز زراعي عن الاخر، وعدم وجودهم بمكان محدد اغلب الاوقات، فقامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على (310) حائز زراعي، موزعة على منطقة الدراسة بشكل يتناسب مع عدد الحائزين الزراعين فيه(20% من حجم مجتمع الدراسة في كل تجمع).

والجداول التالية تبين توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات التالية:

المعلومات التعريفية: مكان التجمع، والعمر، والمستوى التعليمي، ومجال السكن، وملكية السكن، وقيمة الاجرة الشهرية للسكن، وعدد افراد الاسرة، وامكانية تغير السكن، وبعد المدرسة الاساسية عن البيت، وبعد المدرسة الثانوية عن السكن، وسيلة وصول الطلاب الى المدرسة، ومشاركتها بأنشطة جماعيه.

1- متغير مكان التجمع

تتوزع عينة الدراسة على تجمعات المحافظة التكرار بنسبة 20% من عددهم، والنسبة المئوية حسب نسبتهم من مجموع عينة الدراسة

جدول (4-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان التجمع

مكان التجمع		التكرارات	النسبة المئوية (%)
المتغير	العوجا	50	16.1
	الجفتلك	63	20.3
	النبي موسى	7	2.3
	النويعمة	16	5.2
	عقبة جابر	29	9.4
	الزبيدات	22	7.1
	عين الديوك	13	4.2
	عين السلطان	12	3.9
	فصايل	16	5.2
	اريحا	67	21.6
	مرج الغزال	5	1.6
	مرج نعجة	10	3.2
	المجموع	**310**	**100.0**

2- متغير العمر

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير العمر كما يلي:

جدول (4-3): تتوزع عينة الدراسة حسب متغير العمر كما يلي

العمر		التكرارات	النسبة المئوية (%)
المتغير	من 14 الى أقل من 35 سنة	124	40.0
	من 35 الى 65 سنة	179	57.7
	أكثر من 65 سنة	7	2.3
	المجموع	**310**	**100.0**

يتضح من عينة الدراسة ان الفئة العمرية مابين 35 – 65 سنة هم النسبة الاعلى والسبب يعود الى ان هذه الفئة العاملة التي نضجت وتطورت لديها مهنة الزراعة، اما الفئة من 14 -35 سنة فهي نسبة مرتفعة ايضا وهذا مؤشر سلبي يدل على تدني نسبة التحصيل العلمي في المحافظة لان عدد كبير من هذه الفئة يجب ان يكونوا ضمن مرحلة التحصيل العلمي ومؤشر ايجابي من ناحية اخرى يفسر ان نسبة كبيرة من عينة الدراسة يمارسون الزراعة منذ الصغر ولديهم خبرات متوارثة ومهيأون لاستيعاب اي جديد من الممارسات والدراسات والابحاث الزراعية الجديدة.

اما الفئة العمرية الاكثر من 65 سنة فهم قليلون لانهم مسنون وغير قادرين على العمل الزراعي الشاق، واصبحوا يعتمدون في معيشتهم على ابنائهم.

3- متغير المستوى التعليمي

توزع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي كما يلي:

جدول (4-4): توزع العينة حسب المستوى التعليمي للسكان كما يلي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية%
امي	16	5.2
ملم	19	6.1
ابتدائي	50	16.1
اعدادي	118	38.1
ثانوي	57	18.4
دبلوم	19	6.1
بكالوريوس	31	10.0
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة المستوى التعليمي لديهم اعدادي فما دون 74.4% ، اما الحاصلون على اكثر من ثانوي فنسبتهم 16.1% وهي نسبة متدنية، وهذا يدل على تدني نسبة التحصيل العلمي في المحافظة، ولذلك يجب الاهتمام بالبيئة التعليمية في المحافظة.

4- متغير ملكية السكن الذي يسكنه

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير ملكية السكن كما يلي:

جدول (4-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ملكية السكن الذي يسكنه

ملكية السكن الذي يسكنه	العدد	النسبة المئوية%
ملك	194	62.6
ايجار	69	22.3
للعائلة دون اجرة	23	7.4
لصاحب المزرعة دون ايجار	24	7.7
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة سكنهم ملك، ولكن نسبة كبيره منهم غير راضي عن طبيعة السكن ويعتبرونه غير ملائم، ان نسبة 37.4% لا يملكون سكن ويعتبرون سكنهم غير ملائم، ويطمحون الى ان يمتلكون سكنا ملائما مستقبلا.

5- متغير قيمة الأجرة الشهرية للسكن

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير قيمة الاجرة الشهرية كما يلي:

جدول (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير قيمة الأجرة الشهرية

قيمة الأجرة الشهرية	النسبة المئوية%
أقل من 500 شيكل	12.6
من 500 الى أقل من 1000	75.5
من 1000 شيكل فأكثر	11.9
المجموع	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 75.5% كانت اجرة المسكن لديهم من 500 الى أقل من 1000 شيكل، وهي قيمة مرتفعة مقارنة بدخلهم الشهري المحدود، وبالتزاماتهم المعيشية الاساسية، اضافة

الى انه مؤشر لتدني قيمة الدفعة الشهرية التي يتيسر على عينة الدراسة دفعها في مسكن التعاونية السكنية.

6- متغير عدد أفراد الاسرة الذين يسكنون بالمسكن

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير عدد افراد الاسرة الذين يسكنون بالمسكن كما يلي:

جدول (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الاسرة الذين يسكنون المسكن

عدد أفراد الاسرة الذين يسكنون بالبيت	العدد	النسبة المئوية%
من 3 الى 5 أفراد	107	34.5
من 6 فأكثر	203	65.5
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 65.5% من عينة الدراسة عدد الأفراد فيها من 6 فأكثر، وهذه النتيجة تنسجم مع طبيعة عدد افراد الاسرة في التجمعات الريفية الزراعية، رغم الامكانيات المعيشية الصعبة التي يعيشونها، ورغم دخلهم المحدود ومديونيتهم، وهي مؤشر تنموي مهم في حال تم الاهتمام برفع المستوى المعيشي للفئة المستهدفة، اضافة الى اهميتها في تحديد عدد الغرف والمساحة، التي يجب ان تتوفر في الوحدة السكنية للتعاونيات السكنية الزراعية لتتمكن من تلبية الاحتياجات الاساسية لأسر المزارعين، وبذلك تخدم هدف الدراسة.

7- متغير امكانية تغيير المسكن إن أمكن

تتوزع عينة الدراسة حسب امكانية تغير المسكن كما يلي:

جدول (4-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير امكانية تغيير المسكن إن أمكن

امكانية تغيير المسكن إن أمكن	العدد	النسبة المئوية%
نعم	216	69.7
لا	94	30.3
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 69.7% من عينة الدراسة لديهم الرغبة بتغيير المسكن، وهذه النتيجة تبرر اهمية الدراسة، وتبرر عدم ملائمة سكن اسر المزارعين لاحتياجاتهم الاساسية واليومية وعدم تلبيتة لامنهم وراحتهم ولتطلعاتهم المستقبلية.

8- متغير المسافة التي تبعد المدرسة الاساسية عن مكان السكن

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير بعد المدرسة الاساسية عن السكن كما يلي:

جدول (4-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسافة التي تبعد المدرسة الاساسية عن مكان السكن

المسافة التي تبعد المدرسة الاساسية عن مكان السكن	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 500 م	124	19.7
من 500 الى أقل من 1000 م	61	40.0
من 1000 الى اقل من 2000	125	40.3
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من نتائج الدراسة أن 80.3% من عينة الدراسة تبعد مدارس اولادهم وبناتهم الاساسية مسافة من 500م الى اقل من 2000 م ليصلوا الى مدارسهم، وهذه نسبة عالية جدا، خاصة في هذه المرحلة العمرية، وفي اجواء محافظة اريحا والاغوار المناخية، ومما يزيد المشكلة صعوبة قلة المواصلات في المحافظة والوضع الاقتصادي للعائلات، اضافة الى قلق الوالدين على وضع اطفالهم الصحي والامني، وبذلك تخدم هذه النتائج الدراسة وتبرر ضرورة تحقيق اهدافها وانشاء تعاونيات سكنية تلبي الاحتياجات الاساسية واليومية لاسر المزارعين.

9- متغير المسافة التي تبعد المدرسة الثانوية عن مكان السكن

تتوزع عينة الدراسة حسب بعد المدرسة الثانوية عن مكان السكن كما يلي:

جدول (4-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسافة التي تبعد المدرسة الثانوية عن مكان السكن

المسافة التي تبعد المدرسة الثانوية عن مكان السكن	العدد	النسبة المئوية%
من 500 الى أقل من 1000 م	52	16.8
من 1000 الى أقل من 2000 م	117	37.7
من 2000 الى اقل من 3000م	141	45.5
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 83.2% من عينة الدراسة تبعد مدارس اولادهم وبناتهم الثانوية مسافة من 1000م الى 3000م ، وهذه نسبة عالية جدا، خاصة في اجواء محافظة اريحا والاغوار المناخية، وان اغلبهم يسيرون مشيا على الاقدام، ومما يزيد المشكلة صعوبة قلة المواصلات في المحافظة والوضع الاقتصادي للعائلات، خوف الاهالي وعدم احساسهم بالامان على كلا الجنسين بالعموم وعلى الاناث بشكل بشكل خاص، وهذه الاسباب وغيرها قد تكون السبب وراء تدنى نسبة التحصيل العلمي في المحافظة خاصة بالنسبة للاناث، وهذه النتائج تخدم الدراسة وتبرر ضرورة تحقيق اهدافها وانشاء تعاونيات سكنية تلبي الاحتياجات الاساسية واليومية لاسر المزارعين.

9- متغير وسيلة وصول الطلاب إلى المدرسة

توزع عينة الدراسة حسب وسيلة وصول الطلاب الى المدرسة كما يلي:

جدول (4-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير وسيلة وصول الطلاب إلى المدرسة

وسيلة وصول الطلاب إلى المدرسة	العدد	النسبة المئوية%
باص	71	22.9
مشي على الاقدام	239	77.1
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 77.1% من عينة الدراسة وسيلة وصول اولادهم إلى المدرسة مشي على الأقدام، وهي نسبة عالية مقارنة بالمسافة الكبيرة التي يسيرونها، ومؤشر مرتبط بمتغير بعد السكن عن المدارس ومرتبط بسلبياته ونتائجة المؤثرة بشكل ايجابي على اهمية الدراسة.

10- متغير المشاركة في المؤسسات

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير المشاركة في المؤسسات كما يلي:

جدول (4-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المشاركة في المؤسسات

المشاركة في المؤسسات	العدد	النسبة المئوية%
نعم	237	76.5
لا	73	23.5
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 76.5% من عينة الدراسة يشاركون في المؤسسات، والسبب في ذلك روح التعاون الموجودة في المجتمعات الريفية، اضافة الى رغبة عينة الدراسة واملهم بان يكون لهذة المؤسسات دور في تحسين اوضاعهم المعيشية.

5.4 اداة الدراسة:

إن الاداة الدراسية هي الوسيلة الفاعلة في جمع البيانات والمعلومات التي تحتاجها الباحثة لاعداد الدراسة، اعتمدت هذه الدراسة على:

1- **الاستبانة** : تم بناء الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تهدف الى استطلاع وجهة نظر مزارعي محافظة اريحا والأغوار على إمكانية تطبيق تعاونية سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والأغوار، والبعد التنموي لها، اضافة الى تشخيص واقع الفئة المستهدفة.

ولغرض تنفيذ الدراسة اعدت اداة الدراسة (الاستبانة) بالخطوات التالية:

1-صمم نموذج الاستبانة على غرار استبانات الدراسات السابقة التي أعدها باحثون سابقون.

2-عرضت الاستبانة الاولية على مجموعة من المحكمين ممن لهم صلة وثيقة بالبحث العلمي من ذوي المؤهلات والتخصصات المختلفة، لمعرفة المشكلات التي قد تواجه المجيب عليها ومدى فهمه لفقراتها، ومن اجل زيادة موضوعية الدراسة، بغية تعديلها، وتجنب نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة. ملحق رقم (2) الاستبانة

3-تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (61) سؤال، موزعة على اربعة اقسام(محاور) اساسية وزعت اوزانها على أساس مقياس ليكرت رباعي الأبعاد، وهده الاقسام هي:

ملحق رقم (3) الاستبانة

1- **القسم الاول:** المعلومات التعريفية عن المزارعين الساكنين في منطقة أريحا والأغوار والتي دخلت كمتغيرات في البحث وهذه المتغيرات هي اسم التجمع، والمستوى التعليمي، ونوع الحيازة الزراعية، وملكية السكن، وقيمة الأجرة الشهرية، وعدد أفراد الاسرة، وامكانية تغيير المسكن، والمسافة التي تبعد المدرسة الاساسية عن مكان السكن، والمسافة التي تبعد المدرسة الثانوية عن مكان السكن، ووسيلة وصول الطلاب الى المدرسة، والمشاركة بأنشطة جماعيه.

2- **القسم الثاني:** وشمل معلومات عن المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة والتي دخلت كمتغيرات في البحث وهذة المتغيرات هي نوع الحيازة الزراعية، ومساحة الحيازة الزراعية النباتية، والارض ملك ام مستاجرة، وممن الارض مستاجرة ؟ ومتوسط دخل الاسرة الشهري الاجمالي، ومتوسط دخل الاسرة الشهري من الزراعة، وحصلت على قرض نقدي او عيني، ومتوسط إنفاق الأسرة الشهري، مصدر القرض النقدي او العيني...

3- **القسم الثالث:** وشمل معلومات عن رغبة عينة الدراسة بالاشتراك بتعاونيات سكنية زراعية، وشملت (34) سؤالاً دخلت كمتغيرات في البحث وهذة المتغيرات تمثل البعد التنموي للتعاونيات السكنية.

4- **القسم الرابع:** وشمل معلومات عن المواصفات المرغوبة للتعاونيات السكنية ومتطلباتها المالية من وجهة نظر عينة الدراسة دخلت كمتغيرات في البحث وهذة المتغيرات هي مساحة الوحدة السكنية التي تفضلها م^2، تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق، تفضل السكن في بيت مستقل ، تفضل أن يكون أحد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار، تفضل أن يكون البيت طابق ام طابقين، ومبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك بالتعاونية السكنية.

6.4 صدق الأداة:

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الاولية وللتحقق من صدقها تم عرضها على لجنة من المحكمين من الاساتذة ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبانة، ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث طلب منهم بيان صلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصلت على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها وتم التعديل حسب الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمون ومن ثم أشاروا بصلاحية أداة الدراسة...

7.4 إجراءات الدراسة :-

تسلسلت خطوات اجراء الدراسة بالاتي:

1- الرجوع الى الكتب والمراجع والاصدارات والدراسات والابحاث في نفس الموضوع او ما شابهه والاطلاع عليها للاستفادة منها.

2- زيارات ميدانية للمناطق التي شملتها الدراسة في محافظة اريحا والاغوار، للاطلاع على واقع سكانها السكني والمعيشي، والزراعي، والاستيطاني، وزيارة الكثير من المؤسسات واللقاء بعديد من مسؤلي مؤسساتها، لجمع معلومات عن منطقة الدراسة، ولاخذ ارائهم باهداف الدراسة.

3- كتابة كل ما يتعلق بموضوع الدراسة وبمنطقة الدراسة وارفاقه بكل ما يتعلق به من الارقام والخرائط.

4- اعداد الاستبانة بصورتها الاولية وصياغة فقراتها بالاعتماد على خلفية الباحثة العلمية والعملية، ومراجع وكتب وابحاث ودراسات علمية متعلقة بموضوع الدراسة.

5- عرض اداة الدراسة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بمجال البحث العلمي وتمت مناقشة غالبيتهم بموضوعية للتحقق من صدقها، حيث تم اجراء التعديلات المناسبة من حيث حذف واضافة وتعديل على ضوء ارائهم وتعديلاتهم.

6- تحديد الرقعة الجغرافية لمنطقة الدراسة وهي محافظة اريحا والاغوار.

7- بعد التأكد من صدق الاستبانة في قياس الأهداف التي وضعت من أجلها، وإعدادها بصورتها النهائية ، وبعدما تم تحديد العينة، وزعت الاستبانات على 310 مزارع من مزارعي محافظة اريحا والاغوار، وتم استرداد الاستبانات من افراد عينة الدراسة.

8- مراجعة الاستبانات المعبأة وترميز الاستبانات وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتفريغ إجابات أفراد العينة ومن ثم تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

4-8 المعالجات الإحصائية:-

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج التحليل الاحصائي (SPPS)

الفصل الخامس

إمكانية إنشاء تعاونيات سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة اريحا والاغوار

1.5 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن السؤال البحثي الرئيس: ما إمكانية تطبيق التعاونيات السكنية الزراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والأغوار؟، وعن الأسئلة الفرعيّة الأربعة التي انبثقت عنه وهي :

1. ما هو واقع اريحا التنموي؟
2. ماهو الوضع الاقتصادي للفئة المستهدفة؟
3. ما هو البعد التنموي للتعاونيات السكنية؟
4. ما هي المواصفات المرغوبة للتعاونيات السكنية ومتطلباتها المالية؟

وذلك من خلال تحليل الخصائص الطبيعية، والديمغرافية والخدمات الاجتماعية، والمصادر الطبيعية والاوضاع الاقتصادية، والاستيطان ومعيقات الاحتلال الاسرائيلي لمحافظة اريحا والاغوار، واستنتاج اهم المؤشرات الايجابية والسلبية لكل منها، اضافة الى تحليل نتائج الاستبانة، للخروج بأهم النتائج.

2.5 الإجابة عن أسئلة البحث وتحليلها والخروج بأهم النتائج:

1.2.5 ما هو واقع اريحا التنموي؟

للاجابة على هذا السؤال استخدم المنهج التحليلي وتم تشخيص وتحليل واقع منطقة الدراسة من حيث جوانبه وخصائصه الطبيعية، والديمغرافية والخدمات الاجتماعية، والمصادر الطبيعية والاوضاع الاقتصادية، والاستيطان ومعيقات الاحتلال الاسرائيلي، ومن ثم عرضت النّتائج المتعلّقة بكل جانب:

1. تحليل الخصائص الطبيعية:

أ- المؤثرات الايجابية

- تميز المحافظة باهتمام حكومي وعالمي كونها اقدم المدن تاريخيا، وكونها محافظة حدودية ومعبر الى الاردن.
- تشكل مساحة اريحا والاغوار 9.9% من اراضي الضفة الغربية وهي مساحة كبيرة مقارنة بالمحافظات الفلسطينية الاخرى ويمكن استثمارها لصالح التنمية المستدامة بالمحافظة.
- للمحافظة موقع جغرافي واستراتيجي مميز
- مناخ المحافظة جعلها مشتىً مرغوباً به.

ب-المؤثرات السلبية

- الارتفاع الحاد لدرجات الحرارة
- التعرض للكوارث الطبيعية خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية، وحدوث فيضانات.
- ضعف خصوبة التربة وارتفاع نسبة الملوحة فيها.
- محدودية مصادر المياه المتاحة وملوحتها.
- انخفاض معدل سقوط الامطار السنوي مقارنة بالمحافظات الاخرى.

ج- النتائج الخاصة بتحليل الخصائص الطبيعية:

بناءً على تحليل المؤثرات الايجابية والسلبية للمحور اعلاه تبينت النتائج التالية:

- امكانية تطوير وتوسيع زراعات تسويقية معينة ملائمة لمناخ وتضاريس المحافظة.
- امكانية الجذب الاستثماري، والسياحي، والترفيهي للمحافظة.

2. تحليل الخصائص الديمغرافية والخدمات الاجتماعية:

أ- المؤثرات الايجابية

- محافظة اريحا هي الاقل من حيث عدد السكان مقارنة بمحافظات الضفة الغربية.
- مجتمع محافظة اريحا والاغوار مجتمع فتي كباقي المحافظات الفلسطينية.
- محافظة اريحا والاغوار هي الاقل من حيث الكثافة السكانية.

- حيازة السكن ملك والنسبة الاعلى دار مستقلة.

ب-المؤثرات السلبية

- نسبة متوسط كثافة السكن في المحافظة مرتفع.
- ارتفاع نسبة المباني المكونة من الطين وصفائح الزينكو.
- تدني نسبة عدد المدارس في المحافظة، وخاصة المدارس الثانوية، بالنسبة الى عدد التجمعات السكانية، وبالنسبة الى عدد مدارس الضفة الغربية.
- ضعف مستوى التحصيل العلمي.
- تدني مستوى الخدمات الصحية.
- عدم وجود مراكز وخدمات صحية على مدار 24 ساعة.
- تدني عدد المراكز الصحية.
- قلة عدد المراكز الثقافية في محافظة اريحا والاغوار.
- تداخل بين استخدامات الأراضي بين القطاعات المختلفة.
- سوء توزيع الخدمات الاجتماعية .
- ارتفاع نسبة المباني غير المرخصة.
- عدم وجود طبيب مختص في التجمعات الريفية، ومحدودية وجوده في التجمعات الحضرية.
- عدم وجود مختبر للتحاليل الطبية في التجمعات الريفية، ومحدودية وجوده في التجمعات الحضرية.
- عدم وجود مراكز اشعة في التجمعات الريفية، ومحدودية وجوده في التجمعات الحضرية.
- عدم وجود سيارات اسعاف مجهزة طبيا

ج- النتائج الخاصة بتحليل الخصائص الديمغرافية والخدمات العامة:

بناءً على تحليل المحور اعلاه فانه يمكن الاستثمار بمحافظة اريحا والاغوار بامكانية جذب سكاني للمحافظة.

- اعداد خطة تنمية اجتماعية في مجال التعليم والصحة والثقافة.

- انشاء تعاونيات سكنية زراعية بحيث تكون الفرصة فيها اكبر لفئة المزارعين ذوي الدخل المحدود، وبذلك يتحقق هدفان الاول يتمثل بالجذب السكاني وتوفير المسكن الميسر والثاني يتمثل بالتنمية الزراعية خاصة ان المنطقة لديها افاق واسعة لزراعات تسويقية معينة.

3. تحليل المصادر الطبيعية والاوضاع الاقتصادية:

أ- المؤثرات الايجابية

- المحافظة غنية بمصادر مياه الجريان وتصريف الحوض الشرقي باتجاه البحر الميت.
- وصول جريان نهر الأردن وهو المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية الى البحر الميت.
- توفر عدد كبير من الينابيع في المحافظة.
- نسبة كمية مياه الابار الجوفية المستخدمة للزراعة في المحافظة جيدة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية.
- مساحة الاراضي المروية في المحافظة ثلث مساحة الاراضي المروية في الضفة الغربية.
- تشكل مساحة الاراضي في محافظة اريحا نسبة مرتفعة بالنسبة الى مساحة الاراضي في الضفة الغربية.
- التنوع الطبيعي وتنوع التضاريس في المحافظة
- وجود مساحات زراعية خصبة مناسبة للاستثمار الزراعي .
- تمتلك مساحات واسعة من الاراضي التابعة للاوقاف، واراضي الدولة، والاراضي المشاع.
- اتساع الرقعة الزراعية مقارنة بعدد السكان.
- الخبرة الزراعية الجيدة والمتوارثة لمزارعي المحافظة.
- وجود إنتاج عالٍ من المحاصيل الزراعية
- زيادة الوعي لدى المانحين بأهمية دعم التنمية الزراعية.
- التعاطف والدعم الفلسطيني لإنتاج الأراضي الفلسطينية في الأسواق الخارجية.
- نشاط المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة.

- ملاءمة المناخ للزراعات (الخضر، والفاكهة الاستوائية، الاعشاب الطبيعية) المختلفة ذات الميزة التسويقية .
- للمحافظة ميزة تجارية وتصديرية.
- العلاقة التكاملية والتعامل الايجابي بين القطاع الحكومي والأهلي في المجال الزراعي.
- تمتع محافظة أريحا والأغوار بخصائص سياحية وترفيهية.
- توفر امكانيات تشغيل ايدي عاملة.
- انخفاض نسبة العاطلين عن العمل في المحافظة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية.
- توفر امكانيات جذب استثماري ترفيهي، سياحي، زراعي.

ب-المؤثرات السلبية

- مياه بعض ينابيع المحافظة مالحة وغير صالحة للاستخدام.
- اسرائيل تستغل 80% من المياه الجوفية الفلسطينية.
- الاستحواذ الإسرائيلي الكامل والمستند إلى القوة العسكرية على مياه نهر الاردن.
- السيطرة الاسرائيلية على نسبة عالية من الموارد المائية المتاحة في المحافظة.
- مساحة كبيرة من الأراضي مصنفة اراضي – ج- .
- تمتلك مساحات واسعة من الاراضي المصنفة منخفضة القيمة الزراعية.
- مساحات كبيرة من الأراضي مصادرة لصالح المستوطنات الإسرائيلية، ومراكز التدريب العسكري، والشوارع الالتفافية.
- ضعف التواصل العمراني بين التجمعات السكانية.
- تفتت ملكيات الأراضي وعدم توفر مخططات تسوية للأراضي.
- تدني نسبة مساحة الاراضي المزروعة من المساحة الكلية للمحافظة.
- عدد الحيازات الزراعية النباتية والحيوانية والمختلطة في محافظة أريحا والأغوار في فئة الأقل حيازة بين محافظات فلسطين.
- ضعف استغلال المساحات الزراعية.
- ضعف كفاءة استخدام الموارد والمدخلات الزراعية.

- انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.
- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي.
- ضعف تسويق المنتجات الزراعية للمحافظة في الاسواق الخارجية.
- محدودية توفر مياه الري.
- عدم توفر راس المال.
- نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال.
- ارتفاع نسبة الفقر في المحافظة مقارنة مع نسبة الفقر بمحافظات الضفة الغربية.
- محدودية عدد المنشات الاقتصادية في المحافظة.
- تدني نسبة سيارات الاجرة في المحافظة.
- ضعف استغلال الميزات السياحية والاقتصادية للمحافظة.
- ضعف الخدمات والمرافق الترفيهية والسياحية.
- عجز في الميزان التجاري للمحافظة، قيمة الواردات اعلى من قيمة الصادرات.

ج- النتائج الخاصة بتحليل المصادر الطبيعية والاوضاع الاقتصادية:

- ضعف الواقع الاقتصادي.
- ارتفاع نسبة البطالة.
- ضعف راس المال المحلي.
- غياب تفكير الاستثمار الجماعي التعاوني.
- سوء ادارة مصادر المياه.
- السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه.
- تمتلك المحافظة مساحات واسعة من الاراضي التابعة للاوقاف، واراضي الدولة، اراضي المشاع، والاراضي المصنفة منخفضة القيمة الزراعية.

4. تحليل الاستيطان والمعيقات التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي:

أ- المؤثرات السلبية

- السيطرة على الموارد الطبيعية، المياه والارض.
- مصادرة الاف الدونمات لإقامة المستعمرات الإسرا ئيلية والمواقع الاستعمارية والطرق العرضية والالتفافية، ولتكون مناطق أمنية تحيط بالمستعرات، ومناطق محمية لمشاريع استعمارية مستقبلية، ولإقامة مناطق صناعية ومكبات نفايات.
- عزل الشريط الحدودي مع الأردن.
- ترحيل وتشريد آلاف السكان الفلسطينيين.
- عدد المستعمرات الاسرائيلية في المحافظة اكثر من عدد التجمعات السكنية الفلسطينية فيها.
- تعتبر الأغوار من المناطق الحيوية للأمن والإقتصاد الإسرائيلي.
- عزل ومصادرة آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن.
- مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة لصالح الاستيطان.
- منع البناء والتطور العمراني في جميع قرى الأغوار.
- زعزعة الاستقرار السياسي والامني.
- زعزعة التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- اعاقة التنمية والحد من فرص التطوير الاقتصادي (الزراعي بشكل خاص) والحضري في المحافظة.
- الزحف الاستيطاني المستمر والتوسعات المستمرة للمستعمرات الاسرائيلية.
- السيطرة على المياه
- عزل وتدمير مشاريع للري بحجج امنية.
- حرمان الفلسطينيين من مصدر عيشهم الوحيد(الزراعة).
- حرمان الفلسطينيين من حقهم في نهر الأردن.
- إغلاق معظم المناطق ذات الكفاءة في تخزين المياه، بإدراجها ضمن مناطق عسكرية أو محميات طبيعية أو لحجج أمنية.

- منع الفلسطينيين من حفر الآبار الزراعية الجديدة أو تغيير مكانها او تطوير الآبار، وكذلك تحديد كمية الضخ من هذه الآبار بواسطة عدادات لا تسمح بتجاوز الكمية المحددة.
- السماح للمياه العادمة المتسربة من المستوطنات بالوصول إلى أحواض المياه ومصادرها التي يستخدمها الفلسطينيون.
- السيطرة الكاملة على البحر الميت واستغلاله.
- ارتفاع معدلات هدم البيوت وكذلك الإخطارات بهدم البيوت.
- منع سكان المنطقة من البناء أو القيام بأي إضافات على بيوتهم القائمة.
- منع البناء والتواصل العمراني بالقرب من الطريق رقم 60، 505، 50.
- منع التواصل العمراني بين تجمعات المحافظة.

ب-النتائج الخاصة بتحليل الاستيطان ومعيقات الاحتلال الاسرائيلي

الاستيطان معيق للتنمية في انحاء الوطن كافة وخاصة في محافظة اريحا والاغوار بسبب كثرة توغله وانتشاره وسيطرته الكبيرة على الموارد الطبيعية خاصة الارض والمياه، اضافة الى ما يحدثه من تلوث للبيئة وصعوبة التواصل بين ارجاء المحافظة.

2.2.5. ما هو المستوى الاقتصادي للفئة المستهدفة؟

تمّ عرض النّتائج المتعلّقة بالاجابة عن السؤال من خلال تحليل المتغيرات التالية:

1-متغير نوع الحيازة الزراعية

تتوزع نسبة عينة الدراسة حسب متغير نوع الحيازة الزراعية كمايلي:

جدول (5-1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الحيازة

نوع الحيازة	العدد	النسبة المئوية%
انتاج نباتي	218	70.3
انتاج حيواني	47	15.2
مختلط	45	14.5
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن النمط الزراعي السائد في عينة الدراسة هو الزراعة النباتية وهي70.3 % ، ونسبة المختلط 14.5 %، وهذا بسبب سهولة الوصول اليهم لتواجدهم بارض مستقرة، اما

الحيازة الحيوانية فنسبتهم 15.2%، وهي نسبة قليلة لان اغلبهم بدو كثيرو التنقل والترحال، ويوجد صعوبة في الوصول الى اماكنهم، وبذلك فان النتائج تخدم النسبة الاكبر من اصحاب الحيازة الزراعية المستقرة والمهيأة للتواجد بتعاونية سكنية.

2- متغير مساحة الحيازة الزراعية النباتية

تتوزع نسبة عينة الدراسة حسب متغير مساحة الحيازة الزراعية النباتية كمايلي:

جدول (5-2) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المساحة الكلية للحيازة الزراعية النباتية

فئات مساحة الحيازة/ دونم	العدد	النسبة المئوية%
من 1 الى اقل من 5	55	20.9
من 5 الى أقل من 15	51	19.4
من 15 الى اقل من 25	50	19
من 25 الى اقل من 35	47	17.9
من 35 الى اقل من 45	20	7.6
اكثر من 45	40	15.2
المجموع	**263**	**100**

يتبين من الجدول السابق ان مساحة الحيازة الزراعية النباتية من 15 الى 45 دونم تشكل نسبة 44.5% وهي نسبة مرتفعة، وأن نسبة 63.9% من عينة الدراسة مساحة الحيازة الزراعية النباتية لديها من 5 دونم الى 45 دونم، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية الاخرى، وهي نتيجة تشجع الجذب الزراعي والسكني الى المحافظة، وتوضح اهمية الدراسة وامكانية تحقيق اهدافها، وصولا الى جذب استثماري تنموي في محافظة اريحا والاغوار.

3- متغير الارض ملك ام مستاجرة

تتوزع نسبة عينة الدراسة حسب متغير الارض ملك ام مستاجرة كمايلي:

جدول (5-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الارض ملك ام مستاجرة

ملكية الارض	العدد	النسبة المئوية%
ملك	68	26
مستاجرة	177	74
المجموع	**245**	**100.0**

يلاحظ من الجدول السابق ان النسبة الاكبر من المزارعين اراضيهم مستاجرة، وهي نتيجة تعكس الوضع الاقتصادي لعينة الدراسة وان اغلبهم مزارعين بالاجرة، اضافة الى انها نتيجة تعكس توفر اراضي زراعية يمكن استئجارها، بالتالي تشجع جذب العمالة والاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة.

4- متغير ممن الأرض مستأجرة

تتوزع نسبة عينة الدراسة حسب متغير ممن الارض مستاجرة كمايلي:

جدول (5-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ممن الأرض مستأجرة ؟

ممن الأرض مستأجرة	العدد	النسبة المئوية%
شخص	109	61.6
الاوقاف اوالدولة	68	38.4
المجموع	**177**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 61.6% من عينة الدراسة يستاجرون اراضيهم من اشخاص، وان الاستثمار الزراعي هو استثمار من اشخاص، وهي نتيجة تعكس اهمية الدراسة لسهولة الاجراءات المطلوبة لاستئجار الارض من اشخاص بالتالي تشجيع امكانية الجذب السكاني للعمل بالقطاع الزراعي، وهي نتيجة مرتبطة ايضا بمتغير زيادة حيازة الزراعة النباتية.

5- متغير متوسط دخل الاسره الشهري الاجمالي

تتوزيع نسبة عينة الدراسة حسب متغير دخل الاسرة الشهري كمايلي:

جدول (5-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط دخل الاسره الشهري الاجمالي

متوسط دخل الاسره الشهري الاجمالي	العدد	النسبة المئوية%
من 1000 الى أقل من 2000 شيقل	25	8.1
من 2000 الى اقل من 3000 شيقل	215	69.4
من 3000 الى أقل 4000 شيقل	38	12.3
أكثر من 4000 شيقل	32	10.3
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 77.5% من عينة الدراسة متوسط دخل الاسره الشهري الاجمالي لها اقل من 3000، وهي نسبة توضح ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة تحت حد الفقر الفلسطيني خصوصا مع ارتفاع معدل افراد الاسرة لديهم، وهذا مؤشر يؤكد اهمية تحقيق أهداف البحث بالنسبة للفئة المستهدفة.

6- متغير متوسط دخل الاسرة الشهري من الزراعة

تتوزع نسبة عينة الدراسة حسب متغير دخل الاسرة الشهري من الزراعة كمايلي:

جدول (5-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط دخل الاسرة الشهري من الزراعة

متوسط دخل الاسرة الشهري من الزراعة	العدد	النسبة المئوية%
من 500 الى أقل من 1000 شيقل	26	8.4
من 1000 الى أقل من 1500 شيقل	62	20.0
من 1500 الى أقل من 2000 شيقل	150	48.4
أكثر من 2000 شيقل	72	23.2
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 76.8% من عينة الدراسة كان متوسط دخل الاسرة الشهري من الزراعة لديهم اقل من 2000 شيقل وهي نسبة مرتفعة، ومرتبطة بمؤشر التدني الشهري لدخل الاسرة، لانه يعكس ان المهنة الرئيسية لعينة الدراسة هي الزراعة، وان الدخل من القطاع الزراعي

هو الدخل الرئيس للاسرة، وهذا دليل ومؤشر مهم على اهمية النهوض بالقطاع الزراعي في المحافظة من اجل زيادة دخلهم.

- متغير متوسط انفاق الاسرة الشهري

تتوزع نسبة عينة الدراسة حسب متغير متوسط انفاق الاسرة الشهري كمايلي:

جدول (5-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط انفاق الاسرة الشهري

متوسط انفاق الاسرة الشهري	العدد	النسبة المئوية%
من 2000 الى اقل من 3000 شيقل	188	60.6
من 3000 الى أقل من 4000 شيقل	38	12.3
اكثر من 4000 شيقل	84	27.1
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة متوسط انفاق الاسرة الشهري يساوي او اكثر من معدل الدخل الشهري لاسرهم وهذا يعكس سبب المديونية التي يعاني منها اغلبهم.

- متغير حصول على قرض نقدي او عيني

توزيع نسبة عينة الدراسة حسب متغير حصلت على قرض نقدي او عيني كمايلي:

جدول (5-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير حصلت على قرض

حصلت على قرض نقدي او عيني	العدد	النسبة المئوية%
نعم	263	84.8
لا	47	15.2
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة مقترضة سواء قرض نقدي ام عيني، والسبب عدم كفاية الدخل ومحدوديته.

- متغير مصدر القرض النقدي او العيني

توزيع نسبة عينة الدراسة حسب متغير مصدر القرض النقدي او العيني كمايلي:

جدول (5-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مصدر القرض

مصدر القرض النقدي او العيني	العدد	النسبة المئوية%
مقرضو الاموال	57	18.3
تجار مستلزمات انتاج	231	74.6
اخرى	22	7.1
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن الاغلب في عينة الدراسة كان مصدر القرض لديهم هو تجار مستلزمات انتاج، وهذا يعكس طبيعة عملهم، وحاجة الطرفين الى الاخر، وقلة الشروط ويسرها بين الطرفين، على عكس البنوك المصرفية مثلا التي يصعب على عينة الدراسة تلبية شروطهم في القرض لان اغلبهم مستأجرون للاراضي الزراعية، ودخلهم محدود، والبنوك تطلب ضمانات بنكية وشروط يصعب عليهم تحقيقها، اضافة الى ان طبيعة عملهم بالزراعة لا يضمن لهم دخل ثابت ومعرض لكوارث طبيعية تؤثر على الدخل.

3.2.5 ما هو البعد التنموي للتعاونيات السكنية؟

تمت مناقشة البعد التنموي للتعاونيات السكنية الزراعية في منطقة الدراسة محافظة اريحا والاغوار في ضوء التحليل الوارد في الجدول التالي حيث تم تحويل المتوسطات الحسابية الى نسب مئوية وفق المعيار التالي: التقدير

(100%-80%) عالي.

(79.9%-60%) متوسط.

(59.9%- فأقل) ضعيف

جدول (5-10): تحليل البعد التنموي للتعاونيات السكنية في محافظة أريحا والأغوار

رقم السؤال	الفقرة	التصميم	
		النسبة المئوية	درجة التقدير
16	تمكن التعاونيات السكنية المزارعين من الحصول على سكن ميسر وملائم	89.8%	عالي جداً
1	يوجد نقص في الاراضي المتاحة للبناء في المنطقة.	89.8%	عالي جداً
3	توفر التعاونية السكنية سكن ميسر وملائم بتكاليف ميسرة لذوي الدخل المحدود.	89.8%	عالي جداً
2	ترغب بالاشتراك بتعاونية سكنية زراعية.	89.3%	عالي جداً
19	يساهم وجود التعاونيات السكنية في زيادة المساحات المزروعة.	89.3%	عالي جداً
5	ترغب بوجود مدرسة اساسية في التعاونيات السكنية.	88.6%	عالي جداً
6	ترغب بوجود سوبرماركت في التعاونيات السكنية.	88.6%	عالي جداً
22	تزيد التعاونيات السكنية من دور المراة الريفية في العمل في المجتمع.	88.6%	عالي جداً
26	تساهم التعاونيات السكنية في خلق فرص عمل.	88.6%	عالي جداً
29	تساهم التعاونيات السكنية من زيادة فرصة اقبال الشباب على الزواج.	88.0%	عالي جداً
21	تساهم التعاونيات السكنية في جذب المستثمرين الى المنطقة.	87.5%	عالي جداً
12	توفر التعاونيات السكنية البنية التحتية الاساسية.	87.4%	عالي جداً
4	ترغب بوجود روضة اطفال في التعاونيات السكنية.	87.3%	عالي جداً
23	يساهم وجود التعاونيات السكنية من زيادة استثمار الاراضي المصنفة"ج".	87.3%	عالي جداً
27	تساهم التعاونيات السكنية في جذب السكان الى المنطقة.	87.3%	عالي جداً
28	تقلل التعاونيات السكنية من هجرة السكان من المنطقة.	86.7%	عالي جداً
15	تقلل التعاونيات السكنية من التعدي العمراني على الاراضي الزراعية.	86.2%	عالي جداً
7	ترغب بوجود مراكز صحية في التعاونيات السكنية.	86.1%	عالي جداً
8	ترغب بوجود اماكن ترفيهية في التعاونيات السكنية.	86.1%	عالي جداً
9	ترغب بوجود مسجد في التعاونيات السكنية.	86.1%	عالي جداً
11	توفر التعاونيات السكنية الحماية اللازمة من عناصر الطبيعة.	86.1%	عالي جداً
25	تزيد التعاونيات السكنية من استخدام اساليب ومواد البناء المحلية.	86.1%	عالي جداً
31	يشجع وجود التعاونيات السكنية من زياد نسبة الصناعات الغذائية المحلية في المنطقة.	86.1%	عالي جداً
14	تقلل التعاونيات السكنية من التلوث البيئي.	85.4%	عالي جداً
10	توفر التعاونيات السكنية الاستقرار المعيشي(الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والامني)	84.8%	عالي جداً
18	يزيد وجود االتعاونيات السكنية من ساعات عمل المزارعين بالارض.	84.8%	عالي جداً

20	توفر التعاونيات السكنية مساحات خضراء (التي بدورها ترفع المستوى الاقتصادي والبيئي).	84.8%	عالي جداً
24	ترفع التعاونيات السكنية من تصنيف السكن.	84.8%	عالي جداً
30	تحافظ االتعاونيات السكنية على التراث المعماري الفلسطيني.	84.7%	عالي جداً
13	تساهم التعاونيات السكنية في تحسين وضع السكن.	83.5%	عالي جداً
17	وجود التعاونيات السكنية تمكن المزارعين من الوصول الى اراضيهم بشكل اسرع.	83.5%	عالي جداً
32	وجود السكنات التعاونية يزيد من القيم والعادات الاجتماعية المرغوب بها.	83.5%	عالي جداً
33	تقلل االتعاونيات السكنية من تكلفة الخدمات العامة(شبكات المياه، الطرق)	82.3%	عالي جداً

يتبين من الجدول رقم (10-5) السابق مايلي :

- ان التعاونيات السكنية الزراعية الميسرة من وجهة نظر عينة الدراسة مرغوبة وحصلت على درجة التقدير جداً عالٍ ، حيث أن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة كانت بنسبة مئوية 86.3%،
- وحازت فقرة تمكن التعاونيات السكنية المزارعين من الحصول على سكن ميسر وملائم على أعلى نسبة مئوية 89.9%، وأما فقرة تقلل التعاونيات السكنية من تكلفة الخدمات العامة(شبكات المياه، المجاري، الطرق..) حازت على أقل نسبة مئوية 82.3%.

1.3.2.5 النتائج الخاصة بالبعد التنموي للتعاونيات السكنية الزراعية:

تشير نتائج تحليل البعد التنموي للتعاونيات السكنية الزراعية والتي اخذت بناءا على اجابات ووجهة نظر الفئة المستهدفة الى ما يلي:

1. التعاونيات السكنية الزراعية الميسرة هي الحل الامثل لتلبية احتياجات المزارعين المعيشية الاساسية، وهي تظهر مدى الرغبة والحاجة الماسة لدى عينة الدراسة و منطقة الدراسة لانشاء تعاونيات سكنية زراعية، وتظهر أن لها دور رئيس في توفير الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي والنفسي، والبيئي، وتأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية للفئة المستهدفة وخاصة في مجالات (الصحة والتعليم والارتباط الاسري)، بالتالي لها دور في

رفع المستوى المعيشي، والجذب الديمغرافي، وجذب الاستثمار، وتحسين الواقع التنموي في منطقة الدراسة.

2. التعاونيات السكنية الزراعية في منطقة الدراسة تخدم فئة مهمشة تعيش في ظروف معيشية صعبة، ومسكن يفتقر لادنى شروط السكن الملائم، وتخدم فئة مؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني، وتساهم بخلق فرص عمل، وبزيادة استثمار المساحات الزراعية، وخاصة مساحات الاراضي المصنفة "ج"، وتشجع الاستثمار في المجال الزراعي.
3. التعاونيات السكنية الزراعية في منطقة الدراسة لها دور فاعل في زيادة عدد السكان في المنطقة، بالتالي رفع الكثافة السكانية في المحافظة الاقل كثافة سكانية على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، والمحافظة الاحوج اقتصاديا، وسياسيا، وامنيا، لتواجد سكاني فلسطيني فاعل.

4.2.5 ما هي المواصفات المرغوبة للتعاونيات السكنية الزراعية ومتطلباتها المالية؟ وتمّ عرض النّتائج المتعلّقة بالسؤال الآتي:

- **متغير مساحة الوحدة السكنية التي تفضلها م^2**

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مساحة الوحدة السكنية كمايلي

جدول (5-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مساحة الوحدة السكنية التي تفضلها م2

مساحة الوحدة السكنية التي تفضلها م2	العدد	النسبة المئوية%
من 100 الى120	24	7.7
من 120 الى140	200	64.5
من 140 الى200	86	27.7
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة تفضل وتطمح بالسكن بوحدة سكنية مساحتها 120- 140 م^2، على الرغم من ان ذلك قد لايكون متمشيا ومنسجما مع دخلهم الشهري وامكانياتهم المادية، وخاصة ان نسبة كبيرة منهم مدينون سواء بقروض نقدية اوعينية.

- **متغير تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق**

توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق كمايلي:

جدول (5-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق

تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق	العدد	النسبة المئوية%
نعم	18	5.8
لا	292	94.2
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن معظم عينة الدراسة لا تفضل السكن بعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق، رغم انها اقل تكلفة مادية مقارنة بالبيوت المستقلة، ورغم تدني امكانياتهم المادية، الا انها لا تلبي امنياتهم وطموحهم.

- **متغير تفضل السكن في بيت مستقل**

توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل السكن بيت مستقل كمايلي:

جدول (5-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل السكن في بيت مستقل

تفضل السكن في بيت مستقل	العدد	النسبة المئوية%
نعم	301	97.1
لا	9	2.9
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 97.1% من عينة الدراسة تفضل السكن في بيت مستقل ، وهذا يعود الى العادات والتقاليد في المجتمع الريفي، وطبيعة حياتهم التي يشملها الحرية في الحركة والخصوصية، اضافة الى الاحتياج للمساحات المحيطة بالبيوت.

- **متغير تفضل أن يكون أحد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار**

تتوزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل ان يكون احد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار كمايلي

جدول (5-14):توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل أن يكون أحد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار

تفضل أن يكون أحد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار	العدد	النسبة المئوية%
نعم	122	39.4
لا	188	60.6
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 60.6% من عينة الدراسة لا يفضل أن يكون أحد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار، بسبب العادات والتقاليد الريفية، و39.4% نعم يفضل ليحصل على بيت ميسر بسعر اقل قليلا من المستقل تماما، وربما لانه لديه فرصة باختيار جار قريب او صديق.

5- متغير تفضل أن يكون عدد طوابق البيت

توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل ان يكون عدد طوابق البيت كمايلي

جدول (5-15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تفضل أن يكون عدد طوابق البيت

تفضل أن يكون عدد طوابق البيت	العدد	النسبة المئوية%
طابق واحد	270	87.1
طابقين	40	12.9
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 87.1% من عينة الدراسة كان عدد الطوابق المفضل للسكن طابق واحد، وهذا نمط البناء الفلسطيني الاسلامي التقليدي الذي اعتادوا عليه هم واباؤهم، ونسبة 12.9% كان عدد الطوابق المفضل طابقين وهذه النسبة في اغلبها من فئة الشباب المحب لمجاراة العمارة الحديثة .

6- متغير مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك بالتعاونية السكنية

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه للاشتراك بالتعاونية السكنية كمايلي

جدول (5-16): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك بالتعاونية السكنية

مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك بالتعاونية السكنية بالدينار	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 2000	263	84.8
من 2000 إلى أقل من 4000	37	11.9
من 4000 فأكثر	10	3.2
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن 84.8% من عينة الدراسة ان مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك أقل من 2000، وهي نتائج تعكس ضعف الامكانيات المادية للمزارعين، وعدم وجود مدخرات لديهم، اضافة الى انها نتائج تعكس انه رغم محدودية دخل الفئة المستهدفة، ومحدودية امكانياتهم المادية التي ظهرت من خلال دخلهم، ومصروفاتهم الشهرية الا انه هنالك تحدٍ وطموح ورغبة لديهم للحصول على سكن ميسر بمواصفات خدماتية صحية وامنه.

7- متغير مبلغ الدفعة الشهرية التي تستطيع دفعه للحصول على مسكن في التعاونية السكنية الزراعية

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه للحصول على مسكن في التعاونية السكنية الزراعية كمايلي:

جدول (5-17): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مبلغ الدفعة الشهرية التي تستطيع دفعها للحصول على مسكن في التعاونية السكنية الزراعية

مبلغ الدفعة الشهرية التي تستطيع دفعها للحصول على مسكن في التعاونية السكنية الزراعية/ دينار	العدد	النسبة المئوية%
من 100 الى أقل من200	192	61.9
من 200 إلى أقل من300	86	27.7
من 300 إلى أقل من400	28	9.0
من 400 إلى أقل من500	4	1.3
المجموع	**310**	**100.0**

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الكبرى وهي 61.9% من عينة الدراسة مبلغ الدفعة الشهرية التي تستطيع دفعه للحصول على مسكن في التعاونية السكنية الزراعية من 100 إلى أقل من 200، ونسبة 27.7% من عينة الدراسة تستطيع دفع من 200 إلى أقل من 300، وهي نتائج تعكس محدودية دخل الفئة المستهدفة، ومحدودية امكانياتهم المادية التي ظهرت من خلال دخلهم، ومصروفاتهم الشهرية، بالتالي فهي تعكس حاجة ورغبة وطموح، وربما تحدي الفئة المستهدفة في الحصول على سكن ميسر بمواصفات خدماتية صحية وآمنه.

3.5 مقترحات لإنشاء تعاونيات سكنية زراعية:

نتيجة لما توصلت نتائج اسئلة البحث من اهمية وحاجة ذات ابعاد اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، لانشاء تعاونيات سكنية زراعية، في منطقة الدراسة يمكن اقتراح مايلي:

1. انشاء تعاونيات سكنية زراعية ميسرة للمزارعين ذوي الدخل المحدود، والذي لم يسبق ان اخذ بعين الاعتبار حاجتهم الماسة لمثل هذه المشاريع، فهي عادة وان وجدت تكون لصالح فئة ذوي الدخل المتوسط، والمرتفع.
2. انشاء نموذج عملي وواقعي لتعاونيات سكنية زراعية ميسرة، وبرؤيا صحيحة توفر سكن اقتصادي ملائم يتوافق مع ما يستطيع المزارعين ذوي الدخل المحدود تحمله من اعباء مالية دون ان ينتقص من قيمة السكن كمأوى صحي ملائم يلبي المتطلبات الأساسية للانسان الفلسطيني.
3. انشاء تعاونيات سكنية زراعية بشكل ينسجم مع الاهداف التخطيطية الساعية الى توزيعها مكانيا واقتصاديا، وامنيا، وسياسيا.
4. انشاء ثلاث تعاونيات سكنية زراعية، في شمال ووسط وجنوب المحافظة في المناطق المتواجد فيها اكبر عدد من الفئة المستهدفة، وهي بلدة الجفتلك شمالا وبها (311) مزارع بنسبة (20.3%) من العدد الكلي لمجتمع الدراسة ، وفي الوسط في بلدة العوجا وبها (249) مزارع، بنسبة (16.1%) العدد الكلي لمجتمع الدراسة، وفي مدينة اريحا شمالا وبها (330) مزارع بنسبة (21.6%) العدد الكلي لمجتمع الدراسة، وبذلك تكون التعاونيات خدمت ما نسبته 58%من الفئة المستهدفة، اضافة الى انها تكون

قريبة من التجمعات الاخرى الموزعة في شمال ووسط، وجنوب المحافظة، بالتالي يخدم العدد الاكبر من الفئة المستهدفة، إضافة الى تواجدها في التجمعات السكنية الاكبر مساحة وسكانا، فمساحة الجفتلك (185,032 دونم) وعدد سكانها(4100)، ومساحة العوجا(106,398 دونم) وعدد سكانها (4548) ومساحة اريحا(58701 دونم) وعدد سكانها(25320)، وباضافة الى قربها من بقية التجمعات السكنية في المحافظة، مما يتيح المجال لاستيعاب الجذب السكاني، والاستثماري، من باقي المحافظات الفلسطينية.

5. انشاء تعاونيات سكنية زراعية في مدينة اريحا وبلدة العوجا في جزء من الاراضي المصنفة "ا" ، "ب" يشجع ويتيح المجال لاستثمار مساحات اخرى لإنشاء منشأت خدماتية، واستثمارية، قريبة منها، إضافة الى اتاحة المجال لاستثمار مساحات من الاراضي المصنفة أراضي وقف بعقود مبرمة بين مديرية الاوقاف في محافظة أريحا والأغوار، والمستثمرين.
6. انشاء ثلاث تعاونيات سكنية زراعية في كل منها 400 وحده سكنية على مساحة 200 دونم لكل منها، مزودة بكافة الخدمات الاساسية والبنية التحتية، يقتطع من مساحة الارض بمعدل 30% للشوارع والخدمات العامة، وتقسم الارض الى نمر بمعدل 700م2/ نمرة، وبكل نمرة وحدتين سكنيتين، تصمم الوحدة السكنية بأنماط مختلفة، بحسب نتائج البحث، وحدة سكنية منفصلة طابق واحد، وحدتين سكنيتين بحائط مشترك طابق واحد لكل منهما، وحدة سكنية نظام الطابقين، وبذلك ستخدم التعاونية السكنية الزراعية الواحدة حوالي 2400-3200 نسمة، وستخدم الثلاث تعاونيات سكنية زراعية حوالي 7200- 9600 نسمة، كما انه بالامكان انشاء التعاونية السكنية الزراعية حسب مساحة الأراضي المتاحة فيمكن إتشائها على 100 دونم وبنفس التفاصيل السابقة.

4.5 نموذج تعاونية سكنية زراعية

- ✓ بالتالي سيكون للتعاونيات السكنية الزراعية دور فعال في تشجيع وخلق تنمية ريفية مستدامة في المحافظة، وسيزيد من الاهتمام في مناطق المصنفه "ج" والمناطق المهمشة، وسيعزز من صمود وتحدي السكان امام الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي ، وسيحد من التوسع الاستعماري الاسرائيلي، وستكون وسيلة فعالة من الوسائل المتاحة لتقوية بنى الدولة الفلسطينية، مما يجعلها اولوية للسعي وراء تكاثف الامكانيات والجهود في مؤسسات الدولة الفلسطينية لتطبيق التعاونيات السكنية الزراعية في محافظة اريحا والاغوار، التي هي الاحوج سياسيا واقتصاديا وتنمويا لدراسات ومشاريع كالتعاونيات السكنية الزراعية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

في ضوء النقاش والتحليل في الفصول السابقة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- النتيجة الرئيسية وتتعلق بالحاجة الماسة الى تعاونيات سكنية زراعية ميسرة، وخدمات مساندة لها من صحة، وتعليم، وبنية تحتية، خاصة وان معظم المزارعين (الفئة المستهدفة) من منطقة الدراسة تحت خط الفقر لان مصدر دخلهم الرئيسي من الزراعة، ومنطقة الدراسة يتوفر بها امكانيات استثمار عالية في مجالات السياحة والترفيه والتسويق الزراعي، مما يسهم في خلق فرص العمل الملائمة، فالتعاونيات السكنية الزراعية تؤدي الى الاستقرار المعيشي وخلق سبل العيش المستدام، بمعنى يصبح هناك جذب ديمغرافي مستدام للمنطقة والذي بدوره سوف يؤدي الى تطويرها وخاصة ان موضوع الدراسة يتناول بعدين انساني و وطني.

2- يوجد حاجة ماسة لانشاء تعاونيات سكنية زراعية، مع مراعاة اعداد خطة تنمية اجتماعية خاصة في مجالات الصحة والتعليم مما يشكل اداة جذب سكاني للمحافظة.

3- يوجد امكانية لتطبيق التعاونيات السكنية الزراعية في محافظة اريحا والاغوار.

4- التعاونيات السكنية الزراعية مرغوبة لدى الفئة المستهدفة وحصولهم عليها يعتبر تحقيق لحلم وامنية وطموح.

5- التعاونيات السكنية الزراعية الميسرة لها دور في توفر الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والامني والبيئي وتؤمن احتياجات المزارعين المعيشية الاساسية، وبنية تحتية جيدة.

6- الامكانيات المالية للفئة المستهدفة محدودة جدا، معظمهم دخلهم محدود.

7- معظم عينة الدراسة يعيشون تحت خط الفقر، وخاصة وان المصدر الرئيسي للدخل من القطاع الزراعي.

8- ضعف الامكانيات الاقتصادية في منطقة الدراسة.

9- الدفعة الاولى للسكن الميسر لمعظم الفئة المستهدفة محدودة.

10- معظم عينة الدراسة يفضلون العيش في بيوت مستقلة مكونة من طابق واحد مساحته 120- 140 م2.

11- معظم عينة الدراسة وبنسبة 93.2% مبلغ الدفعة الاولى محدودة جدا وهي نسبة تعكس محدودية امكانياتهم المادية، وربما قلتها لكنها نسبة تؤكد رغبتهم وطموحهم بامتلاك سكن في التعاونية السكنية.

12- يوجد فرصة للاستثمار في منطقة الدراسة وخاصة في مجال الزراعات التسويقية والسياحية والترفيهية.

13- تتراوح الحيازة الزراعية ما بين 5-45 دونم وهي مساحات جيدة للاستثمار قي الزراعة كوحدات او مشاريع نموذجية.

14- يوجد امكانية لاستئجار الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

15- يوجد امكانية للاستثمار في جزء من الاراضي التابعة لوزارة الاوقاف، والدولة، والمشاع.

16- الزراعة هي النشاط الاقتصادي السائد في منطقة الدراسة.

17- محدودية كميات المياه المتاحة.

18- الاستيطان في منطقة الدراسة المعيق الرئيسي للتنمية.

6.2 التوصيات والمقترحات

استنادا الي النتائج المذكوره يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

أ- التوصيات الخاصة بالتعاونيات السكنية الزراعية:

1. إنشاء ثلاث تعاونيات سكنية زراعية في مدينة أريحا، وبلدتي الجفتلك والعوجا، في كل منها 400 وحدة سكنية على مساحة 200 دونم لكل منها، يتم تصميمها بشكل ينسجم من حيث المساحة والمواصفات مع نتائج الدراسة، ومزودة بكافة الخدمات الاساسية والبنية التحتية.
2. تكاثف الامكانيات والجهود في مؤسسات الدولة الفلسطينية لدعم انشاء تعاونيات سكنية زراعية في محافظة اريحا والاغوار.
3. البحث عن مصادر دعم مالي لتمويل التعاونيات السكنية الزراعية وبصورة ملحة وتوزيعها بواسطة الحكومة.

4. التعاون ما بين القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني، بهدف إنشاء تعاونيات سكنية زراعية في المحافظة للمزارعين ذوي الدخل المحدود، وتخصيص موازنات للاستثمار فيها، بأقل هامش ربح.
5. ان تكون التعاونيات السكنية الزراعية على راس اولويات الدولة الفلسطينية لما لها من دور فاعل في الوصول الى تنمية ريفية مستدامة، وتقوية للدوله الفلسطينية.
6. ان تكون الدفعات المالية بحدها الادنى، وفترة السداد المالي بحده الاعلى.
7. استخدام أساليب ومواد البناء المحلية، في تنفيذ مشاريع التعاونيات السكنية الزراعية ومشاركة المجتمع المدني واستغلال مهاراته وخبراته في هذا المجال للتقليل من التكلفة ضمن الممارسات الإنشائية الصحيحة.
8. طرح قطع أراضي من اراضي الدولة، ليتنافس على بنائها المستثمرين، لانشاء تعاونيات سكنية زراعية وبيعها للفئة المستهدفة باقساط، وبأقل التكاليف، وضمن عقود قانونية مبرمه بكافة الشروط الملزمه للطرفين.
9. عمل خطة للجذب السكاني والاستثماري في المحافظة.

ب-التوصيات الخاصة بالتنمية الزاراعية:

1- تحسين الواقع الزراعي.
2- دعم وتشجيع الجذب الإستثماري الزراعي للمحافظة.
3- الاتصال وبشكل منظم ومنهجي وهادف مع رؤوس الأموال من المغتربين أو من خارج المحافظة لتوجيه الاستثمار إلى المحافظة.
4- تحسين دخل المزارعين من خلال دعم تسويق المنتجات الزراعية، والمشاركة في المعارض الخارجية، وتوفير مدخلات الانتاج باسعار منخفضة.
5- رفع مستوى الاستفادة من الميزات البيئية والجغرافية للمحافظة واستغلالها من اجل تطوير الزراعة والتوسع بها وبخاصة الزراعات التسويقية.
6- الإدارة المستدامة للمياه الري والأراضي.
7- تسوية وتسجيل الأراضي.

8- العمل على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، والمحاصيل العلفية وتوفير البدائل العلفية.

9- توعية الشباب (اناثا وذكورا)، للعمل في مجال الزراعة.

10- تفعيل مشاركة ودور ومسؤولية افراد المجتمع في التنمية الزراعية.

11- تفعيل العمل التعاوني بين المزارعين.

12- تشجيع وجود ومساهمة النساء في التنمية الريفية المستدامة.

13- دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصةً صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو

14- تطوير وتفعيل أنظمة وقوانين الإقراض والتمويل الريفي والتامين الزراعي.

15- تطوير آليات للتعامل مع الكوارث الطبيعية.

16- زيادة الاهتمام بالرقابة الزراعية على الحدود والمعابر.

ت-التوصيات الخاصة بالخدمات والمرافق المجتمعية:

1- توفير البنية التحتية والخدماتية اللازمة والتي تساعد المزارعين على الاستقرار والعيش المستدام.

2- رفع مستوى الخدمات الصحية.

3- تاهيل وتطوير المراكز والعيادات الصحية، ورفع مستوى الخدمات العلاجية التخصصية.

4- دعم المراكز الشبابية والثقافية، زيادة عددها، وعقد دورات تعليمية ومهنية وتثقيفية وصحية للشباب من الجنسين ذكور واناث.

5- تطوير وتحسين البيئة التعليمية في المحافظة.

6- رفع مستوى المهارات اللامنهجية، والترويج للتعليم المهني والتقني من خلال انشاء مدرسة صناعية، ومراكز تدريب مهني.

7- تشجيع السياحة والصناعات الحرفية والسياحية.

8- دعم وتشجيع وتطوير المواقع والمشاريع السياحية والترفيهية على المستوى المحلي والعالمي.

9- عمل خطة للجذب الاستثماري السياحي والترفيهي في المحافظة.

10- إقامة معرض دائم لعرض المنتجات السياحية والوطنية للسياح الاجانب والمحليين في المحافظة.

ث- توصيات خاصة بتعزيز صمود السكان في مناطق"ج" والمناطق المهمشة المعزولة:

1- دعم وحماية مناطق _ج_ والمناطق المهمشة لتعزيز صمود وتحدي سكانها امام الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي.

2- التخطيط المشترك لمواجهة تحديات الاحتلال وتعزيز صمود السكان في المحافظة.

3- إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية في المحافظة.

4- استمرار المتابعات القانونية والشعبية في كافة المحافل لازالة المستوطنات والحد من التوسع الاستيطاني.

5- استقطاب العمالة الفلسطينية العاملة بالمستوطنات الاسرائيلية للعمل في اراضي ومشاريع المحافظة.

6- تكثيف التواجد السكاني الفلسطيني- المستوطنات البشرية الفلسطينية- التعاونيات السكنية الزراعية – لتقوية بنى الدولة الفلسطينية، ولمواجهة الاستيطان الإسرائيلي على حساب الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية في محافظة اريحا والأغوار والمناطق الحدودية لها.

ج-توصيات خاصة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبالبحث العلمي:

1- ان تتوجه هذه الدراسة بتوصياتها الى الجهات ذات العلاقة في وزارات الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، والمؤسسات الاهلية، ومؤسسات التمويل، والجامعات، والباحثين.

2- عمل دراسات تفصيلية متخصصة في موضوع التعاونيات السكنية الزراعية، دراسات تخطيطية، عمرانية، هندسية، تعاونية.

3- دعم الأبحاث والدراسات الخاصة بانشاء مشاريع تعاونيات سكنية زراعية ميسره، باقل تكلفة، وبمواد محلية رخيصة.

4- ان تكون التعاونيات السكنية الزراعية على راس اولويات الخطة التنموية الفلسطينية في محافظة اريحا والاغوار.

5- عمل دراسات خاصة بتطوير القطاع الزراعي.

6- عمل خطة للجذب السكاني والاستثماري للمحافظة.

7- تكاثف الجهود والامكانيات في القطاع الخاص والعام والدولي، والمجتمع المدني، لتفعيل المحافظة كمنطقة أولوية في التطوير والتنمية الزراعية والاقتصادية، والاسكان، والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، والسياحة والترفيه.

8- دعم الهياكل التنظيمية التعاونية، وتعزيز العائد الاقتصادي للحركة التعاونية بتحويل الجمعيات التعاونية إلى وحدات اقتصادية، ونشر الثقافة التعاونية، وتوفير بيئة قانونية لها.

9- التخطيط الإستراتيجي التنموي للمحافظة.

10- توفير الكوادر والاحتياجات التخطيطية.

11- التخطيط المشترك للعمل في مناطق _ج_ ، وفي المناطق المهمشة، والمتابعات القانونية لازالة المستوطنات والحد من التوسع الاستيطاني في المحافظة.

المصادر والمراجع

- ابراهيم، ظبية فاروق، ***دور وحدة الجيزة في تشكيل المجمعات السكنية المستدامة في العراق،*** جامعة بغداد، 2013.
- ابو حميد، إبراهيم، ***واقع الإسكان في فلسطين والتوجهات المستقبلية للتنمية الإسكانية،*** 2014.
- ابو ريدة، لؤي محمود عبد الرحمن: **أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة أريحا (1970-2008)،** جامعة النجاح الوطنية، 2008.
- أبو عمرة، وليد نصر الله ،. **أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الفترة 1994-2012.** جامعة الأزهر، غزة، 2013.
- أبوالخير، كمال حمدي، **الادخار والائتمان التعاوني بين التمويل والإدارة المالية،** مكتبة عين شمس، القاهرة، 2000 .
- اسحق، جاد و بنوره جولييت، ***السياسات الاسرائيلية تجاه الاراضي في الاغوار،*** معهد الأبحاث التطبيقية – القدس، أريج،2010.
- الأغا، احمد سعيد نظام، ***التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والاكراهات الخارجية،*** جامعة الأزه، غزه، 2007.
- الأغا، وفيق حلمي وأبو جامع، نسيم حسن، ***إستراتيجية التنمية في فلسطين،*** جامعة الأزهر، غزه، 2010.
- الأغبري، وائل عبد الغني محمد، **تطوير الإسكان الميسر لذوي الدخل المحدود في صنعاء،** جامعة صنعاء، 2010.
- الأمم المتحده، ***اعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،*** الأمم المتحده، **1998.**
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ***أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين،*** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله – فلسطين، 2014.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ***البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين،*** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، رام الله – فلسطين، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ***التعداد الزراعي، النتائج النهائية الأراضي الفلسطينية.*** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله- فلسطين، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ***كتاب فلسطين الإحصائي السنوي***، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله – فلسطين، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ***كتاب محافظة أريحا والأغوار الإحصائي السنوي (3)***، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، رام الله – فلسطين، 2011**.**
- الزهراني، سعود بن حسين ***التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة***، ورقة عمل، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، السعودية، 2009.
- السعودي، عبد الصمد وسراي، صالح، ***استراتيجية التنمية الريفية الحالية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة***، جامعة المسيلة، 2011.
- آل سيف، عبد الله بن مبارك، **الأنظمة التعاونية تأصيلها وتجارب الدول فيها** ، كلية الشريعة، الرياض، 2012.
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب: ***أضواء على الحركة التعاونية عالميا ومحليا***، أكاديمية السودان للعلوم بالتعاون مع منظمة زينب لتنمية وتطوير المرأة، السودان، 2009.
- العيسوي، أسامة عبد الحليم، **حلول مقترحة لمشاريع الإسكان منخفضة التكاليف قي قطاع غزة**، الجامعة الاسلامية، غزه، 2008.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ***مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا***، نيويورك، الأمم المتحدة، 1998.
- اللجنه الوطنية للتخطيط المكاني، ***المخطط الوطني المكاني***، رام الله، 2014.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ***الحق في التنمية***، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سلسلة الدراسات 26 الطبعة الأولى، رام الله، 2001.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ***الحق في التنمية***، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات 26 الطبعة الأولى، رام الله، 2001.

- بارود، نعيم سلمان، ***متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية،*** الجامعة الاسلامية، غزه، 2005.
- جامعة بيرزيت، ***مؤشرات التنمية البشرية،*** برنامج دراسات التنمية، الملحق الإحصائي، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2004.
- جياس، محمد عبد الواحد، **تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والأرباح،** جامعة بغداد، 2013..
- حامد، مهند، ***سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية***، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، 2012.
- حريري، مجدي والحربي، ممدوح، ***مشروع واحة مكة للإسكان الميسر تحقق أحلام البسطاء بامتلاك منزل***، مطورون عقاريون، السعودية، 2011.
- ديب، ريدا ومهنا، سليمان، ***التخطيط من اجل تنمية مستدامة،*** مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرين – العدد الاول، 2009 .
- رشوان، حسين عبد الحميد احمد ، ***مشاكل المدينة***، **دراسة في علم الاجتماع الحضري،** مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
- الزرو، صلاح. ***واقع الحركة التعاونية الفلسطينية وسبل تطويرها من وجهة نظر أصحاب القرار وصانعي السياسات***، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، مجلد 26، 2012.
- سعيد، نادر، ***التنمية البشرية في فلسطين،*** معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله- فلسطين، 1998.
- شاهين، بهاء، ***مبادئ التنمية المستدامة،*** الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- شحادة، فوزية ، **أريحا متحف مئة وعشرة معلما تاريخيا وحضاريا ودينيا،** مطبعة أبو غوش، رام الله، فلسطين، 2008.
- الشروف، جهاد، ***تطور التشريعات القانونية في فلسطين،*** وزارة العمل، فلسطين.

- صرصور، شوكت، ***قضايا واستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية،*** ورقة عمل، **مؤتمر واقع وافاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية**، رام الله- فلسطين، 2009.
- صلاح، سوسن: ***العوامل المؤثرة في زيادة الانتاج الزراعي النباتي في محافظة اربحا والاغوار***، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، 2013.
- طالبي، رياض, **التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب**، موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، الجزائر، 2011.
- عارف، نصر، ***مفهوم التنمية***، كلية العلوم السياسية، القاهرة،2007 .
- عبد الرحمن، اسماعيل وعريقات، حربي ، **مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
- عبد اللطيف، محمود احمد، الفورتيه، سليمان محمد، ***الاختلاف في مفهوم الإسكان الميسر وانعكاساته على سياسات التنمية الإسكانية المستقبلية***، جامعة الفيصل، الرياض، 2004.
- عبدالله، سمير و دودين محمود، ***نحواعداد سياسة وطنية لاسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة***، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله- فلسطين، 2015 .
- عدوان، يوسف ونوفل سارة، ***الجمعيات التعاونية الزراعية في الاراضي الفلسطينية***، **واقع وسبل التطوير**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطين، ماس، رام الله- فلسطين، 2010.
- عرفات، حنان ظاهر محمود ، **أثر اتفاق اوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسة على التنمية السياسية**، جامعة النجاح الوطنية، 2005.
- غنام، مازن، **واقع التعاونيات الزراعية النباتية في الضفة الغربية**، 2011.
- قادوس، ناصر، ***تنظيمات المزارعين في فلسطين، ودورها في الاستخدامات المستدامة للأراضي***، **ورقة عمل، رام الله**، 2008.
- قدومي، منال عبد المعطي صالح، **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

- قشوع، منال محمد نمر، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية،** جامعة النجاح الوطنية، 2009**.**
- معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، ***الانتهاكات الإسرائيلية والتدهور البيئي في أريحا والأغوار، إلى أين،*** معهد الأبحاث التطبيقية، أريج – القدس، فلسطين ، 2011.
- معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، ***دليل تجمعات محافظة اريحا*** ، معهد الأبحاث التطبيقية، أريج – القدس، فلسطين، 2012 .
- معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، ***قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة،*** معهد الأبحاث التطبيقية، أريج - القدس ، فلسطين، 2012.
- مكتب تنمية التعاون، ***المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات*** ، مكتب تنمية التعاون، المغرب، 2012.
- وزارة التخطيط، ***خطة الإصلاح والتنمية في فلسطين 2008- 2010***، وزارة التخطيط، **رام الله- فلسطين،** 2008.
- وزارة التربية والتعليم العالي، ***بيانات مديرية التربية والتعليم،*** وزارة التربية والتعليم العالي، أريحا- فلسطين، 2010.
- وزارة الزراعة ، ***ممارسات الاستيطان في محافظة اريحا والاغوار،*** وزارة الزراعة، فلسطين، 2013.
- وزارة الزراعة، ***استراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014-2016 - صمود وتنمية،*** وزارة الزراعة، فلسطين، 2014.
- وزارة الصحة، ***التقرير الصحي السنوي،*** مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة، فلسطين، 2010.
- وزارة العمل، ***الحركة التعاونية الفلسطينية***، وزارة العمل، فلسطين، 2013.
- يوسف، رائد محمد صالح، **المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المحدود،** جامعة النجاح الوطنية، 2002.

- Moseley, Malcolm, 2003, ***Rural development principles and practice.***
- Barghouthi, Zaher and Gerstetter, Christiane, (2012) ***Climate Change and Opportunities to Reduce its Impacts on Agriculture and Water, and Conflict Risks in Palestine.***.**Palestine Technical University "Kadoorie"**: Tulkarm, Palestine, pp. 39-52.
- Barghouthi, Zaher, (2010). **Water Scarcity and Opportunities for Saline Water Use in Palestine.**
- Jayyousi, Anan and Srouji, Fathi, 2009. ***Future Water Needs in Palestine.*** **Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).**
- Khayat, SK, **Hydrochemistry and Isotope Hydrogeology in the Jericho Area / Palestine.** 2005, Dissertation, University of Karlsruhe, Germany.
- Salem HS, J, Isaac, (2007): ***Water Agreements Between Israel and Palestine and the Region's Water Argumentations Between Policies, Anxieties and Unsustainable Development.*** **Sponsored by the Middle-East Office of the Heinrich Boell Foundation.** 2-3 November 2007, Beirut, Lebanon.

الملاحق

ملحق رقم (1)

نظام جمعيات الإسكان التعاونية

المادة1 – يطلق على هذا النظام اسم (نظام جمعيات الإسكان التعاونية لسنة 1959) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة2 – يحظر على أي عضو من أعضاء جمعية الإسكان التعاونية ما دامت الجمعية قائمة, ان يبيع او يؤجر او يتنازل للغير عن قسيمته وما أنشئ عليها وما سينشأ عليها او ان يترك حق التصرف بها او ببعضها للغير, كما يحظر عليه ان يستعملها او يستعمل أي جزء منها لغايات تجارية كدكان او معمل او مشغل او مشروع لأي شخص اخر بان يقوم باي عمل من هذه الاعمال فيها, سواء اكان ذلك قبل تسديد أقساط القرض المستحقة عليه للجمعية ام بعد تسديدها وتسجيل الأرض, وما عليها من انشاءات باسمه.

وان تحاسب العضو التخلي على أساس سعر التكلفة او بسعر السوق ايهما الأقل الى الشخص الأول المدرج اسمه في قائمة الأعضاء المنتظرين اذا رغب ذلك الشخص في الشراء او الى من يليه من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة المذكورة. ولا يحق للجنة الإدارة بيع قسيمة العضو بما هو قائم عليه من انشاءات الا في الأحوال الاضطرارية التالية وفقاً للنظام الداخلي للجمعية.

أ. اذا لم يستطع العضو ان يسدد ما عليه من أقساط للجمعية وفقاً لما تقرره لجنة الإدارة.

ب. اذا اصر العضو على عدم السكن في بيته وكان يقيم في منطقة اعمال الجمعية واستمر على إصراره الى انتهاء عقد ايجار مسكنه السنوي الحالي.

ج. اذ انتقل العضو مع افراد عائلته الى بلدة او مدينة أخرى او للخارج واختار الانسحاب من الجمعية من تلقاء نفسه.

المادة 4– اذا اضطر العضو للانتقال مع افراد عائلته الى بلدة او مدينة أخرى او للخارج او ترك النظام اردني مدة تتجاوز سنة واحدة, او لسبب قهري آخر تقدره لجنة الإدارة ويوافق عليه مدير الدائرة, ويحق للجنة الإدارة ان تؤجر مسكن العضو الى الشخص الأول

المدرج اسمه في قائمة الأعضاء المنتظرين اذا رغب ذلك الشخص في الاستئجار او الى من يليه من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة المذكورة.

واذا لم يرغب احد من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة الأعضاء المنتظرين في استئجار المسكن يجوز للجنة الإدارة في هذه الحالة ان تؤجر مسكن العضو الى أي شخص آخر راغب في الاستئجار.

المادة 5- أ- يجوز للجنة الإدارة ان ترهن كافة القسائم وما أنشئ عليه أغراض الجمعية بقرار تتخذه الهيئة العمومية في احد اجتماعاتها ويوافق عليه مدير دائرة الانشاء التعاوني.

ب- يجوز لأي عضو في الجمعية بعد الحصول على موافقة لجنة الإدارة الخطية مقدماً ان يرهن قسيمته وما أنشئ عليها وما سينشأ عليها بعد تسجيلها باسمه اذا كان بحاجة الى المال لإحداث تعديلات او إصلاحات او إضافات الى مسكنه ولم يكن لدى الجمعية أموال تقرضه إياها, على ان تراعي في ذلك احكام المادة السادسة من هذه النظام.

المادة 6- يحظر على عضو جمعية الإسكان يقيم اية اشاعات إضافية او طابقاً او اكثر الا وفقاً للمخططات المصدقة من المراجع المختصة وموافقة لجنة الإدارة على ان تكون لاستعماله الخاص فقط – ويحظر عليه تأجيرها او بيعها او التنازل للغير عنها او عن بعضها.

المادة 7- يقع باطلا كل ارتباط او اتفاق او عقد او تصرف يجريه عضو جمعية الإسكان او لجنة الإدارة او اية هيئة أخرى مؤلفة بمقتضى احكام النظام الداخلي للجمعية او الجمعية ذاتها, خلافاً لأحكام هذا النظام.

المادة 8- اذا خالف أي عضو جمعية الإسكان او لجنة الإدارة او اية هيئة أخرى مؤلفة بمقتضى احكام النظام الداخلي او الجمعية ذاتها أي حكم او احكام هذا النظام يغرم العضو او لجنة الإدارة او الهيئة الأخرى او الجمعية عن كل مخالفة بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً واذا استمرت المخالفة فتعتبر انها قد ارتكبت مخالفة جديدة في كل أسبوع تستمر فيه .

المادة 9- يلغى نظام جمعيات الإسكان التعاونية رقم (1) لسنة 1958.

النظام الداخلي للتعاونيات السكنية

1. اجراءات التحليل:

بسم الله الرحـمن الرحيم

دولــة فلســطين

وزارة العمل

الإدارة العامة للتعاون

النظام الداخلي لجمعية _____ م .م

محافظة _____ / رقم التسجيل ( ) / تاريخ التسجيل ( )

2. المشروع التعاوني المشترك الذي يرغب المؤسسون في تنفيذه

1) وصف مبسط للمشروع : _____

_____

_____ **تمويـــل**

المشروع :

أ) موارد ذاتية : _____

_____

ب) _____ _____

3) الجدوى ألاقتصاديه للمشروع (ترفق دراسة الجدوى كاملة بهذا النموذج)

4) مراحل تنفيذ المشروع : _____

_____

_____

5) وبعد المناقشة اقر المؤسسون هذا المشروع لتنفيذه من خلال الجمعية التعاونية المنوي تأسيسها لتلبية احتياجاتهم المشتركة

مـلاحظه :تم بحث هذا المشروع وإقراره في الاجتماع التأسيسي المنعقد بتاريخ ـــــ مرفق معه نسخه من الجدوى الاقتصادية للمشروع.

التاريخ _____.

توقيع المفوضين عن الأعضاء المؤسسين:

1) عضو .....
2) عضو .....
3) عضو .....

3. طلب أولي لتأسيس جمعية تعاونية

حضرة السيد مدير / رئيس قسم التعاون في محافظة_المحترم **التاريخ:**.....

تحية طيبة وبعد،،،

نحن الموقعين أدنــاه، نرغب في تأسيس جمعية تعاونية في منطقة .....نوعها ..... وعنوانها هو.....، وأسمها المقترح هو..... م.م وذلك من اجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأعضاء.

نرجـو التكـرم بالموافقـة علـى طلبنـا هـذا وتحديـد موعـد لعقـد الاجتمـاع التأسيسـي الأول لإقـرار كافـة التفاصيل الخاصة بالاجتماع وكذلك بنظام الجمعية الداخلي .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،

الرقم	أسم العضو الرباعي	رقم الهوية أو الجواز	العنوان	المهنة	سنة الميلاد	التوقيع
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						
16						
17						
18						
19						
20						

توصيات وملاحظات مدير /رئيس قسم التعاون

.....

.....

.....

4. طلب تأسيس جمعية تعاونية

الرقم: Ref:

التاريخ: Date:

نحن الموقعين أدناه نطلب تسجيل جمعية تعاونية بمقتضى قانون التعاون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وفق عقد التأسيس ونظام الجمعية الداخلي المقترح ، المرفقين على ثلاث نسخ أصلية مذيلة بتوقيعنا ، ولقد انتخبنا لجنة تأسيسه مفوضة بكافة الصلاحيات للاتفاق معكم على الصيغة النهائية للنظام ا الداخلي للجمعية مؤلفة من السادة .

1 _____2 . _____ 3. _____

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أسماء طالبي التأسيس

الرقم	الاسم (رباعي)	التوقيع	الرقم	الاسم (رباعي)	التوقيع
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
13					
14					
15					
16					
17					

يعبأ على ثلاث نسخ

5. عقد التأسيس

نحن الموقعين أدناه قد اتفقنا في هذا اليوم _____من شهر _____لسنة ___
_____في الاجتماع المنعقد في _____ وبحضور ممثل الإدارة العامة للتعاون السيد _____،على تأسيس جمعية تعاونية بمقتضى قانون التعاون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وأننا نتعهد بالعمل بمقتضى القوانين والأنظمة التعاونية والنظام الداخلي للجمعية وقرارات الهيئة العمومية ولجنة الإدارة والمفوضين الذين يتمتعون بصلاحيات مخولة إليهم كما نتعهد بأن نخضع لجميع العقود والالتزامات والمخاطر والعقوبات والشروط المبينة في النظام وفق البيانات التالية:-

اسم الجمعية :-	
منطقة عملها :	**مركز عملها المسجل:**
نوعها:	**تخصص:**
مجموع رأسمالها المكتتب به:	**مجموع رأسمالها المدفوع:**
قيمة السهم الواحد:	**رسم الانتساب :**

أسماء المؤسسين

الرقم	اسم العضو الرباعي	رقم الهوية جواز السفر	العنوان	المهنة	سنه الميلاد	التوقيع
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						
16						
17						
18						
19						
20						

6. مراسلة

الرقم: Ref
التاريخ: Date:

السيد مدير عام الإدارة العامة للتعاون المحترم
السيد مدير مديرية ..... المحترم.

تحية طيبة وبعد :

الموضوع: مراسلة لفتح حساب لجمعية تعاونية جديدة تحت التأسيس باسم

م.م (تحت التأسيس)

أرفق لكم طيه نسخة من محضر الاجتماع التأسيسي الأول للجمعية المذكورة أعلاه

يرجى من حضرتكم التكرم بمراسلة بنك ..... لطلب فتح حساب باسم الجمعية علما بان اللجنة المالية المنتخبة من قبل طالبي التأسيس هم التالية أسماءهم مجتمعين.

1	**هوية رقم**
2	**هوية رقم**
3	**هوية رقم**

واقبلوا فائق الاحترام

مدير التعاون

7. كشف بأسماء الأعضاء الذين حضروا الاجتماع

اسم الجمعية:_____.

تاريخ انعقاد الاجتماع :_____المكان _____وساعة الانعقاد:_____.

الرقم	أسم العضو الرباعي	التوقيع	الرقم	أسم العضو	التوقيع
.1			.21		
.2			.22		
.3			.23		
.4			.24		
.5			.25		
.6			.26		
.7			.27		
.8			.28		
.9			.29		
.10			.30		
.11			.31		
.12			.32		
.13			.33		
.14			.34		
.15			.35		
.16			.36		
.17			.37		
.18			.38		
.19			.39		
.20			.40		

أغلق في تمام الساعة..... عدد الحضور.....عضو

سكرتير الاجتماع ..... رئيس الاجتماع.....

8. دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لطالبي تأسيس جمعية تعاونية

التاريخ .....

جمعية (.....)

الرقم	الاسم الرباعي	رقم الهوية	الحالة الاجتماعية	عدد إفراد الأسرة	المهنة	العمل الحالي	مصادر الدخل	احتياجات الأعضاء بالدينار			ممتلكات الأعضاء			التوقيع
1-														
2-														
3-														
4-														
5-														
6-														
7-														
8-														
9-														
10-														
11-														
12-														
13-														
14-														
15-														

المفوضين بالتوقيع عن المؤسسيين :- 1)..... **2)**..... **3)**.....

ملحق رقم (2)

اسماء المحكمين ومؤهلاتهم العلمية ومكان عملهم.

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	طبيعة العمل
1	د. حسين أحمد	دكتوراه في جغرافية السكان	محاضر/ جامعة النجاح الوطنية
2	د انهار العسالي	دكتوراه مناهج وأساليب	مدير عام شركة الحياة
3	م. مازن غنام	ماجستير تنمية مستدامة وبناء مؤسسات	خبير/ مستشار زراعة وتنمية

ملحق رقم (3)

الاستبانه

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير هندسة التخطيط الحضري ,الاقليمي

رسالة ماجستير بعنوان

تعاونيات سكنية زراعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا والأغوار

Residential Agricultural Cooperatives for a Sustainable Rural Development in the Area of Jericho and Jordan Valley

استبيان من أجل الحصول على درجة ماجستير

1. معلومات تعريفيه						
1	اسم المزارع			رقم الاستبانة		
3	الجنس	1. ذكر	2. أنثى	2. اسم التجمع		
4	العمر (سنة)			ارقام الاتصال		
5	المستوى التعليمي	1. أمي	2. اساسي	3. ثانوي	4. معهد	5. جامعي
6	ملكية السكن الذي تسكنه؟	1. ملك	2. ايجار	3. للعائلة دون اجرة	4. لصاحب المزرعة بدون ايجار	
7	اذا كان البيت مستأجر ما قيمة الأجرة الشهرية؟ (شيقل)					
8	عدد افراد الاسرة الذين يسكنون بالبيت (شخص)					
9	اذا اتيحت لك الفرصة لتغير المسكن هل تقوم بذلك			1. نعم	2. لا	
10	كم تبعد المدرسة الاساسية عن مكان سكنك؟ (م)					
11	كم تبعد المدرسة الثانوية عن مكان سكنك؟ (م)					
12	وسيلة الوصول الى المدرسة			مشييا على الاقدام		باص

13	هل تشارك في أنشطة جماعيه(رسمية او غير رسمية)؟		1. نعم	2. لا
2 – المستوى الاقتصادي للفئة المستهدفة				
1	نوع الحيازة الزراعة	1. إنتاج نباتي	2. انتاج حيواني	3. مختلط
2	ما هي المساحة الكليه للحيازة الزراعية النباتية؟		(دونم)	
3	ملكية الارض		1. ملك	2.مستاجرة
4	اذا كانت الارض مستاجرة ممن مستاجرة؟		1. شخص	2. الاوقاف اوالدولة
5	ما هو متوسط دخل الاسره الشهري الاجمالي (بالشيقل):			
6	ما هو متوسط دخل الاسره الشهري من الزراعه (بالشيقل):			
7	ما هو متوسط إنفاق الاسره الشهري (بالشيقل):			
8	هل حصلت على قرض نقدي اوعيني خلال السنه الماضيه ؟		1. نعم	2. لا
9	ما هو مصدر القرض نقدي اوالعيني؟	1. مقرضوا اموال	2. مستلزمات زراعية	3. اخرى

الرقم	3- التعاونيات السكنية: البعد التنموي للتعاونيات السكنية الزراعية				
	ما رأيكم بمايلي؟	موافق بشدة	موافق	معارض	معارض بشدة
1	يوجد نقص في الاراضي الصالحة للبناء في المنطقة.				
2	ترغب بالاشتراك بتعاونية سكنية زراعية.				
3	توفر التعاونية السكنية سكن ميسر وملائم بتكاليف ميسرة لذوي الدخل المحدود.				
4	ترغب بوجود روضة اطفال في التعاونيات السكنية.				
5	ترغب بوجود مدرسة اساسية في التعاونيات السكنية.				
6	ترغب بوجود سوبرماركت في التعاونيات السكنية.				
7	ترغب بوجود مراكز صحية في التعاونيات السكنية.				
8	ترغب بوجود اماكن ترفيهية في التعاونيات السكنية.				
9	ترغب بوجود مسجد في التعاونيات السكنية.				
10	توفر التعاونيات السكنية الاستقرار المعيشي(الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والامني)				
11	توفر التعاونيات السكنية الحماية اللازمة من عناصر الطبيعة.				
12	توفر التعاونيات السكنية البنية التحتية الاساسية.				
13	تساهم التعاونيات السكنية في تحسين وضع السكن.				
14	تقلل التعاونيات السكنية من التلوث البيئي.				
15	تقلل التعاونيات السكنية من التعدي العمراني على الاراضي الزراعية.				
16	تمكن التعاونيات السكنية المزارعين من الحصول على سكن ميسر وملائم.				
17	وجود التعاونيات السكنية تمكن المزارعين من الوصول الى اراضيهم بشكل اسرع.				
18	يزيد وجود االتعاونيات السكنية من ساعات عمل المزارعين بالارض.				
19	يساهم وجود التعاونيات السكنية في زيادة المساحات المزروعة.				
20	توفر التعاونيات السكنية مساحات خضراء (التي بدورها ترفع المستوى الاقتصادي والبيئي).				
21	تساهم التعاونيات السكنية في جذب المستثمرين الى المنطقة.				
22	تزيد التعاونيات السكنية من دور المراة الريفية في العمل في المجتمع.				
23	يساهم وجود التعاونيات السكنية من زيادة استثمار الاراضي المصنفة"ج".				
24	ترفع التعاونيات السكنية من تصنيف السكن.				
25	تزيد التعاونيات السكنية من استخدام اساليب ومواد البناء المحلية.				
26	تساهم التعاونيات السكنية في خلق فرص عمل.				
27	تساهم التعاونيات السكنية في جذب السكان الى المنطقة.				
28	تقلل التعاونيات السكنية من هجرة السكان من المنطقة.				
29	تساهم التعاونيات السكنية من زيادة فرصة اقبال الشباب على الزواج.				
30	تحافظ االتعاونيات السكنية على التراث المعماري الفلسطيني.				

31	يشجع وجود التعاونيات السكنية من زياد نسبة الصناعات الغذائية المحلية في المنطقة.				
32	وجود السكنات التعاونية يزيد من القيم والعادات الاجتماعية المرغوب بها.				
33	تقلل االتعاونيات السكنية من تكلفة الخدمات العامة(شبكات المياه، المجاري، الطرق..).				

4- مواصفات التعاونيات السكنية ومتطلباتها المالية:				
1	ما هي مساحة الوحدة السكنية التي تفضلها م2؟			
2	هل تفضل السكن في عمارة سكنية مكونة من عدة طوابق؟	1. نعم	2. لا	
3	هل تفضل السكن في بيت مستقل؟	1. نعم	2. لا	
2	هل تقبل ان يكون احد جوانب البيت ملاصق لبيت الجار؟	1. نعم	2. لا	
3	هل تفضل ان يكون يكون طابق واحد ام طابقين بينهم درج داخلي؟	1. نعم	2. لا	
5	مبلغ الدفعة الاولى التي تستطيع دفعه عند الاشتراك بالتعاونية السكنية بالدينار	اقل من2000	من 2000- 4000	اكثر من 4000
6	ما هو مبلغ الدفعة الشهرية التي تستطيع دفعه للحصول على بيت بالتعاونية السكنية؟			
	من 100 اقل من 200	من 200 - اقل من 300	من 300 -400	من 400-500

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Residential Agricultural Cooperatives for a Sustainable Rural Development in the Area of Jericho and Jordan Valley

By
Sawsan Saleh Abdullah Salah

Supervisor
Dr.Ali Abdelhamid

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Urban and Regional Planning Engineering, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

Residential Agricultural Cooperatives for a Sustainable Rural Development in the Area of Jericho and Jordan Valley

By

Sawsan Saleh Abdullah Salah

Supervisor

Dr. Ali Abdalhameed

Abstract

Sustainable rural development is considered one of the most important ways to improve the current Palestinian development situation towards an independent Palestinian state, in light of the challenges and constraints of the Israeli occupation and its control of the natural and human resources.

This study aims to investigate the possibility of establishing residential agricultural cooperatives for a sustainable rural development in the area of Jericho and Jordan Valley. The thesis included the diagnosis and analysis of the reality of the area in terms of geographical, social and economic characteristics, in addition to determining the procedures and obstacles of the Israeli occupation, the economic level of the target group, and the development dimension and the requirements of housing cooperatives. Also some proposals about the creation of sustainable rural development in the study area are given.

The study in its methodology relied mainly on both the descriptive and analytical methods, through the available information from relevant sources, in addition to the information gathered through the questionnaire that has been designed and tested to achieve the objectives of the research,

and analyzed by using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) software.

The results of the study showed that there is an urgent need for the establishment of residential agricultural cooperatives in the area of Jericho and Jordan Valley, and that such cooperatives play a key role in the provision of social, economic and psychological and environmental stability, and ensuring basic social services for the target group. Therefore, they have a role in raising the standard of living, and demographic attraction, as well as attracting investment, and improve the development situation in the study area.

Also, the results showed that the study area has a potential of high investment in the field of agriculture, tourism and entertainment. However, the financial abilities of most of the study sample is limited, and most of them live below the poverty line. The results also indicated that agriculture is the dominant economic activity in the study area and that there is a possibility to invest in the agricultural sector, while the Israeli settlement activities is the main obstacle to development in the territory.

The study found a set of recommendations, of which the most important is the need to support the establishment of affordable agricultural housing cooperatives, with social services and basic infrastructure, and specifications commensurate with the average monthly income of the targeted households. The study suggested the construction of three agricultural housing cooperatives in the territory of the city of Jericho, and of the towns of Auja and Jiftlik.

The study also recommended the development of a plan to attract population based on investments in agriculture, tourism and entertainment in Jericho and the Jordan Valley, as well as the provision of infrastructure and services that enhance stability and sustainable living.

Finally, the study emphasizes the importance of joint planning in the governorate to support and protect the marginalized areas and areas classified as "C", which contributes to intensify the presence of the Palestinian population and help in the face of the challenges of the Israeli occupation.